الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

الموضوع تحت عنوان:

دور التكامل الإقليمي والشراكة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الإتحاد الأوربي والإتحاد المغاربي-

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

مساهل سمية **أ.د . بوهزة محمد**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. بالراقي تيجاني	أستاذ	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د. بوهزة محمد	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
أ.د. بركان يوسف	أستاذ	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا
د. زواوي موسى	أستاذ محاضر	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013

إهداء

الحمد لله العلي العظيم على كل النعم التي أنعم بها علينا،

أهدي ثمرة جهدي المتواضع الذي تم بتوفيق من الله عزوجل،

إلى الوالدين الكريمين،أبي ساعد رفيق دربي،أمي مازية حبيبة قلبي أطال الله عمرهما،

إلى أهلي وإخوتي وأخواتي،

إلى زوجي العزيز سفيان وأمي الحنونة الحاجة، وإلى كل الأصدقاء...

مساهل سمية

شكر وتقدير

الحمد لله على إنجاز هذا العمل فهو أحق أن يشكر.
ثم شكر وتقدير إلى الدكتور" بوهزة محمد" لقبوله
الإشراف على هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها
الدور في تقويم وتثمين هذا العمل
شكر وتقدير لكل هؤلاء ولكل من مد يد العون لي.

مقدمة

مقدمة:

يشهد الإقتصاد الدولي تطورا في مجال التعاون الإقتصادي بين الأقطار والمناطق والقارات، ولعل من أبرز معالم عقد التسعينات ظهور الكيانات الاقتصادية الكبرى وتأسيس التجمعات الإقليمية من اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة، ومن أبرز هذه التجمعات الإقليمية نجد: الإتحاد الأوروبي، منطقة الآسيان، منطقة النافتا، وقد أضحت هذه التجمعات تشكل أهم فاعليات العلاقات الدولية، وأكثرها تأثيرا. وتتجلى أهميتها بالنظر إلى أعضائها وحجم مبادلاتها التجارية وصيغ تكاملها من جهة، وما سيترتب من آثار في العلاقات بين الدول الأعضاء وعلى مجمل التجارة العالمية من جهة أخرى.

لطالما نتحدث عن التطورات التي طرأت على توجهات النظام الاقتصادي العالمي واستمرت إلى وقتنا الحالي. وأن هذه التطورات ليست فروعا بلا جذور، ولم تحدث فقط من جراء حدث ما، ولكن هي نتاج تغيرات اعترت الوضع الاقتصادي العالمي منذ عصور مضت. فالخلفية التاريخية لها مدلولاتها في وقتنا الراهن لما لها من تسلسل في الأحداث.

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات ومستجدات اقتصادية وبيئية عديدة، حيث أصبحت المصالح الإقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات و الدافع الأقوى للتقارب فيما بينها، قد أوجبت إقامة علاقات إقتصادية مشتركة ومتداخلة، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات وإتفاقيات تعاقدية إقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة والمشتركة بين جميع الأطراف، وعليه فإن التكامل الإقتصادي أصبح ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، فمع تنامي ظاهرة العولمة ومبادرات التكامل الجهوي، سيما في بعض الدول النامية، وبالرغم من قيام منظمة التجارة العالمية لتجسيد التعاون المتعدد الأطراف، فإن الميول لإنشاء تكامل إقتصاي مازال مستمرا في العديد من مناطق العالم.

لقد حاولت العديد من الدول الدخول في تجارب جديدة من التكامل والإندماج وفقا لمنطق الإنفتاح الإقتصادي والتجارب السائدة في العالم اليوم، ومن هذا المنظور ولضمان نجاح هذه المحاولات تسعى بعض الدول إلى إقامة شراكة مع الدول المتقدمة من أجل النفاذ إلى أسواقها، وذلك سعيا لتحسين أدائها الإقتصادي وإحتواء المشاكل الاجتماعية التي تتفاقم بسرعة وتهدد وحدتها السياسية.

إن بروز هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية قد أثر كثيرا على نمط المعاملات الاقتصادية العالمية، ويعتبر الإتحاد الأوروبي من بين أهم التكتلات للدول المتقدمة التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي خضم هذا الإتجاه الإقتصادي العالمي لم تجد الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، موريطانيا، ليبيا) بديلا إلا إتباع سياسة التكاملات والتكتلات فيما بينها، أو الإنضمام

في التكتلات الإقتصادية العالمية أو اللجوء إلى عقد إتفاقات شراكة بينها وبين الدول المتقدمة(الشراكة الأوروبية– المغاربية خاصة مع الدول– تونس، الجزائر، المغرب)
كما أكد المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية(مونيتري، المكسيك، نوفمبر2001)"أهمية التركيز على المستوى الإقليمي في تعزيز التنمية المستدامة وفي دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي" خاصة إذا توفرت شروط التكامل من قرب جغرافي وتجانس ثقافي وتقارب في مستويات التنمية مما يؤدي إلى تسهيل عملية تبني أهداف التنمية المستدامة، ويعد التكامل المغاربي من بين التكتلات التي تسعى إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات ومنه بلوغ التنمية المستدامة.

إشكالية البحث:

يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي والشراكة الاقتصادية من وسائل تحقيق التنمية، وباعتبار التكامل الإقليمي الأوروبي من أقدم التكتلات و أنجحها عبر مراحله التكاملية، فهذا ما يؤكد أهمية تأسيس محور التكامل كأولوية لتبني أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان حقوق ورفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، وهذا ما يؤكد ضرورة الاهتمام بالتكامل المغاربي في ظل التنمية المستدامة واتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. ومنه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن بناء التكامل المغاربي من خلال مقارنته مع التكامل الأوروبي ومحاولة تعزيزه بالشراكة الأورو_مغاربية (تونس،الجزائر،المغرب_ الإتحاد الأوروبي)من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تعتبر الشراكة الإقتصادية وسيلة لتحقيق التكامل الإقليمي.؟
2. هل تمكن الإتحاد الأوروبي من وضع إستراتيجية محددة لتفعيل التنمية المستدامة؟
3. هل فعلا تمتلك الدول المغاربية رؤية واضحة وأساليب منسجمة لتسهيل تقاربها وتجمعها؟
4. وهل تشجع السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة في كل بلد مغاربي قيام تكاملها الإقليمي؟

فرضيات البحث:

بناءا على العرض السابق لاشكالية البحث يمكن إقتراح الفرضيات الأساسية التالية :

1. الشراكة الإقتصادية تعزز العلاقات الإقتصادية بين الدول المتعاقدة سواء كانت دول منفردة أو في إطار تكامل إقليمي.
2. تركزت إستراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوروبي على الاهتمام بالمجال البيئي والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.
3. إن المفارقة كبيرة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي لكن ظروف التكامل بين الدول المغاربية قد تكون أقرب للنجاح .
4. تشجع السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية المعتمدة في كل بلد مغاربي على إبرام العديد من الإتفاقيات مع دول حوض شمال البحر المتوسط في حين يمكن أن تكون هذه الشراكة بينية داخل إطار التكامل المغاربي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إيضاح مدى أهمية التكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية في تسهيل عملية الانضمام للاقتصاد العالمي خاصة بالنسبة للاقتصاديات النامية التي تتميز بمستويات تنموية متقاربة وعناصر أو شروط التكامل متوفرة مثل الإتحاد المغاربي.

كما يهدف البحث إلى إبراز دور التكامل الإقليمي على مستوى الإتحاد الأوروبي في مدى فعاليته في تحقيق التنمية المستدامة، ومحاولة إحداث أوجه المقارنة بين التجربتين الأوروبية و المغاربية فيما يخص الإستراتيجيات التنموية البديلة لإحداث التغيير الاقتصادي البيئي الاجتماعي المستدام.

أهمية الموضوع ودوافع الاختيار:

بما أن الإتحاد الأوروبي من التكتلات الإقليمية الذي تبنى أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة ووضع إستراتيجيات تنموية واضحة تمس كل مجالات وأبعاد التنمية المستدامة عن طريق كيانه الإقليمي الناجح، ولإرادته في تفعيل الإطار المستدام للعلاقات الداخلية وتبنيه في علاقاته الخارجية ضمن سياسات الجوار يعد من الدوافع والأسباب الهامة لدراسته من أجل:

الاستفادة من النتائج المحققة للإتحاد الأوروبي في مجال التنمية المستدامة التي يمكن جعلها كتجربة يمكن الإعتماد عليها لدراسة حالة الدول المغاربية التي هي ضرورة ملحة، خاصة وأن الجزائر من بين أعضاء التكامل المغاربي، وبالتالي الاهتمام بالانشغالات التنموية والاقتصادية والبيئية التي تتصدر أولويات بلدنا، لأن أحد الأسباب والتفسيرات الرئيسية لتعثر التنمية المغاربية تكمن في افتقارها إلى

التكامل، ففي أوروبا ومناطق أخرى من العالم يعمل التكامل الإقليمي بالتدريج على تغيير البيئة السياسية، وتعزيز ثقة المجتمعات بنفسها وثقة العالم بها.

حدود البحث:

إقتصر إطار البحث على العرض النظري لمفهوم التنمية المستدامة وكذا التكامل الإقليمي والتطرق إلى الشراكة الإقتصادية(الشراكة الأورو- مغاربية وقد تم التركيز على البلدان المغاربية الثلاثة: تونس الجزائر والمغرب) كوسيلة للتكامل الإقليمي، وبالتالي إعتبار الشراكة الإقتصادية وجه من أوجه التكامل الإقليمي، ومنه نركز في موضوعنا على التكامل الإقليمي الأوروبي ومحاولة الإستفادة من تجربته من أجل النهوض بالتكامل المغاربي كوحدة إقتصادية إجتماعية وسياسية ونقدية لابد من قيامها من أجل وضع إستراتيجية بيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

مشاكل وصعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات والمشاكل التي واجهتني خلال إعداد البحث في صعوبة وضع مقارنة بين الاتحاد الأوروبي التجربة التكاملية التي حققت نجاحا بالرغم من عدد الدول المنظمة إليه بإختلاف اللغات والأجناس، والإتحاد المغاربي الذي يعتبر من التجربة التكاملية التي تعثرت منذ ظهور فكرة التأسيس عام 1989.

منهج الدراسة وخطة البحث:

اعتمادا على ما سبق فإن المنهج المتبع في الدراسة هو منهج وصفي تاريخي مقارن، من خلال عرض الحقائق الاقتصادية ضمن فترات متعاقبة تاريخيا، وعلاقتها بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تتميز بالتوجهات التنموية المستدامة، فالمنهج الوصفي ظهر من خلال وصف إستراتيجية كل من الإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أما المنهج التاريخي فيظهر في تتبع السياق التاريخي لنشأة وظهور مصطلح التنمية المستدامة ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، كما تمت الإستعانة بأسلوب دراسة مقارنة كأدات من أدوات المنهجية(منهج مقارن) وظفت لمحاولة إجراء مقارنة بين الإتحاد الأوروبي و تكامل الدول المغاربية من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية.

الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التكامل الإقليمي وتمحورت في:

- أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بعنوان:نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي، جامعة الجزائر،(للطالب:محمد عباس محرزي،2001_2005).
- رسالة ماجستير في العلوم الإقتصاية وعلوم التسيير، بعنوان: التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي(دراسة مقارنة بين مجموعة 15ومجموعة25)،جامعة الحاج لخضر_باتنة_،(للطالب:عادل بلجبل)
- أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بعنوان: إمكانيات إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي للتجارة، جامعة منتوري_قسنطينة_(للطالب:محمد الشريف منصوري،2008-2009).
- أطروحة الدكتزراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بعنوان: الشراكة الأورومتوسطية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)،جامعة منتوري_قسنطينة_(للطالبة: ليليا بي منصور،2011_2012).

اتضح من خلال الإطلاع على الأطروحات السابقة الذكر أن دراسة التكامل الإقليمي الأوروبي ومعرفة أهم الإستراتيجيات والسياسات التنموية المنتهجة سواء في إطار تحقيق التنمية المستدامة، أو العلاقات الجوارية المبنية على أساس الفضاء الأورو_متوسطي، يعد مهما خاصة بالنسبة للدول المغاربية التي تربطها مصالح اقتصادية كبيرة مع الإتحاد الأوروبي تحت ظروف فرضتها قوى العولمة.

ضرورة التفكير في الإمكانيات المتوفرة لدى دول المغرب العربي قد يساعد في إعادة رسم إستراتيجية اقتصادية مستدامة بأخذ التجربة الأوروبية كمعطيات، والأخذ بعين الاعتبار الظروف والمشاكل الاجتماعية ومدى تقارب المستويات التنموية التي تميز الإقليم المغاربي.

خطة البحث:

بعد الإشارة إلى أهمية الموضوع وطرح الإشكالية وجملة التساؤلات الفرعية إعتمدنا خطة من أربعة فصول هي كالأتي:

الفصل الأول: التنمية المستدامة.

حيث سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى السياق التاريخي للتنمية المستدامة،مفهوم ومبادئ التنمية المستدامة وكذا أهدافها وأبعادها، كما تناولنا التخطيط للتنمية المستدامة ومعوقاتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتكامل الإقليمي.

تناولنا فيه التكامل الإقتصادي الإقليمي مفهومه ومراحله وكذا دوافع التكامل الإقتصادي الإقليمي، كما تعرضنا للتكامل الإقتصادي الإقليمي الحديث مفهومه ومميزاته، وأسباب الإتجاه المتزايد للإقليمية الحديثة، لنتطرق بعدها للشراكة كوسيلة للتكامل الإقليمي حيث ندرس فيه مفهوم الشراكة وعلاقة الشراكة الأورومتوسطية بالتكامل الإقليمي.

الفصل الثالث: الشراكة الإقتصادية الأوروبية–المغاربية.

نتعرض فيه إلى مجالات التعاون الإقتصادية بين الدول المغاربية(تونس،الجزائر، المغرب) والإتحاد الأوروبي، وتحديد أوجه التعاون الماليوإنعكاسات هذا التعاون المالي على الدول المغاربية.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين التجربتين الأوروبية والمغاربية لتحقيق التنمية المستدامة.

وسنحاول في هذا البحث التعرض إلى:تجربة الإتحاد الأوروبي في تحقيق التنمية المستدامة، وتجربة الإتحاد المغاربي في انتهاج إستراتيجية بديلة لتحقيق التنمية المستدامة، وإجراء دراسة مقارنة بين التجربتين واستنتاج مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الأوروبية من أجل إعادة إحياء الإتحاد ألمغاربي بسياسات تنموية مستدامة.

ونختم هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:
التنمية المستدامة

الفصـــل الأول: التنـــــمية المستـــــــدامة

تمهيد:

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يظهر بقوة منذ أواخر القرن الماضي ليحتل مكان الصدارة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار، ومرد هذا الاهتمام الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف انطلاقا من واقع كل منهما,حيث أن موضوع التنمية كان وما يزال يشكل تحد لا يستهان به للمجتمعات في الماضي والحاضر وانشغالا لأجيال المستقبل.ومعالجة ظاهرة التنمية المستدامة تعني ببساطة المعضلات الأساسية التي تواجه تنمية الجماعة في عالم اليوم.فهي لا تختصر في مجرد نمو اقتصادي بسيط ولكن يستلزم ذلك تحولات أساسية في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسات.إذن فعالية العملية التنموية مرتبطة بمفهوم التنمية الدائمة التي تعتبر أن التكامل بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة شرطا أساسيا لديمومة التنمية. وسنتطرق في هذا الفصل لأهم المفاهيم وماهية التنمية المستدامة وبالتالي توضيح الغموض الذي اكتنف هذه الظاهرة في الوقت الحاضر.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعريف بالتنمية المستدامة وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التخطيط للتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

الأغلبية من الناس يعرفون أن التنمية المستدامة تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة، ومن المستحيل إغفال حقيقة أن التنمية المستدامة ليست مشكلة من مشكلات العلم أو الهندسة أو الاقتصاد أو الإدارة الأمثل، وتكمن جذورها في قيم وأخلاقيات وثقافة كل من الدول المتقدمة والنامية. سنحاول تقديم مفهوم متكامل أفضل للتنمية المستدامة وتوضيح عناصرها.ولكن قبل ذلك سنتطرق إلى السياق التاريخي لهذا المفهوم.

المطلب الأول:السياق التاريخي للتنمية المستدامة.

بتتبع تاريخ التنمية نجد تطور واضح ومستمر طرأ على مفهومها ومحتواها نتيجة للمشكلات التي تواجه معظم المجتمعات، وتراكم خبرات دولية عبر الزمن في هذا المجال وهذا منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضر حيث تقسم إلى أربع مراحل نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1ـــ1): تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية.

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنيةابصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية:النمو الإقتصادي	نهاية االحرب ع الثانية،منتصف الستينات.	-اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الإقتصادية -اهتمام ضعيف بالجوانب الإجتماعية-اهمال الجوانب البيئية.	-معالجة كل جانب من الجوانب -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	الإنسان هدف التنمية- تنمية من أجل إنسان-
2	التنمية:النمو الإقتصادي، التوزيع العادي	منتصف الستينات،منتصف السبعينات.	_اهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية. -اهتمام متوسط بالجوانب الإجتماعية. -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	-معالجة كل جانب من الجوانب -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	الإنسان هدف التنمية- تنمية من أجل إنسان- الإنسان وسيلة التنميةاتنمية الإنسان.

3	التنمية الشاملة:الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه.	منتصف السبعينات، منتصف الثمانينات.	_اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. –اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	–معالجة كل جانب من الجوانب –معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	الإنسان هدف التنمية– تنمية من أجل إنسان– الإنسان وسيلة التنميةاتنمية الإنسان الإنسان صانع التنميةاتنمية بواسطة الإنسان,
4	التنمية المستديمة:الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والإجتماعيةوالبيئية بنفس المستوى.	النصف الثاني من ثمانينات وحتى وقتنا الحاضر.	_اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. –اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	–معالجة كل جانب من الجوانب –معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى.	الإنسان هدف التنمية– تنمية من أجل إنسان– الإنسان وسيلة التنميةاتنمية الإنسان الإنسان صانع التنميةاتنمية بواسطة الإنسان,

المصدر:عثمان محمد غنيم، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع 2007، ص34.

إن مفهوم التنمية المستدامة برز أول ما برز خلال مؤتمر أستكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر"استكهولم" الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية. و قد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية « Rapport of the united nation conbern on the Human environment »

تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة و إنقاذ البشرية من الكوارث البيئية و العمل على تحسينها.

وبعد هذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE (United Nations Environment Programme، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة و متابعة البرامج البيئية، و جعل الأنظمة و التدابير البيئية الوطنية و الدولية في

الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك ألبرامج و ر سم الخطط و السياسات التي يستلزمها ذلك.

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم. كان الجميع يتساءل إن كان بإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة و أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية.

فاستوجب علينا انتظار أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة إلى شبابها وأصدرت قرار"المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، حيث يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولي، وفي هذا التقرير للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، كذلك وفي التقرير النهائي للجنة صدر كتاب" مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة. حيث يعلن أن التنمية المستدامة هـــي قضية أخـــلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية.وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب لا تحقق حاليا شرط الاستدامة، حتى ولو كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة و استنزافه.[1]

و بعد خمس سنوات و بالفعل عقد مؤتمر دولي في مدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المحتدة، و عرّف باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمية، و كان هدف المؤتمر هـــو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفـــة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، و قد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عـــن العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسئولة عـــن خلق الأزمـــات البيئية و الاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.

و من نتائجه الفورية بعض الاتفاقيات:

الأجندة 21، خطة عمل تسمح من شأنها أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة و التنمية في القرن الحادي و العشرون.

و إعلان ريو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محدّدة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال.

[1] زرنوح ياسمينة، " إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر" (رسالة ماجستير) ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر. السنة: 2006، ص 124، 125.

كان انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (قمة الأرض الثانية) في جوهانسبرغ 2002م، ويقول التقرير: إن السنوات الخمسين القادمة يمكن أن تشهد تضاعفاً في الاقتصاد العالمي بقيمة أربعة أضعاف، و انخفاضاً هاماً في الفقر شريطة أن تلتزم الحكومات بتخفيف المخاطر التي يمثلها النمو الاقتصادي السريع على البيئة والاضطراب الاجتماعي العريق. يقول التقرير: إن البلدان النامية بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي يتجاوز 30.6 % للفرد لتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة، وخاصة الهدف الذي يرمي إلى خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول العام 2015م، و يقدر التقرير أن عدد سكان العالم سيصل إلى (9) بلايين نسمة في العام 2050م، منهم نسبة الثلثين تعيش في المدن مما يعني متطلبات هائلة على الطاقة و المياه و الإسكان و التعليم و الغذاء لكل السكان.

و بنفس الوقت يعتقد التقرير بناءا على توقعات اقتصادية محضة أن يصل حجم الاقتصاد العالمي إلى (140) تريليون دولار، ولكن هذا الاقتصاد إذا ما استمر في النمو بنفس الآليات و الأساليب الحالية فإنه سيكون مدمراً للبيئة الطبيعية و للتركيبة الاجتماعية و خاصة في الدول النامية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم ومبادئ التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مهفوم التنمية المستدامة

1. لغويا:

يعود أصل مصطلح الاستدامة sustainable إلى علم الإيكولوجي Ecology، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الايكولوجي. على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي،أما مصطلح Economy فيعني إدارة مكونات البيت واو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين غدارة هذه المكونات.

أما في اللغة العربية فقد جاء الفعل" استدام" الذي جذره دوم لمعاني متعددة منها التأني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة عليه. فالتنمية تحتاج إلى التأني في رسم سياساتها وديمومة في مشاريعها وأثرها في المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها. والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان. أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفان.[2]

2. علميا:

[1] باتر محمد وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، السنة: 2003، ص 201.

[2] عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، السنة: 2007، ص30

هناك تعاريف عديدة للتنمية المستديمة، حيث ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم " وعرف قاموس Webster هذه التنمية على أنها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا "، وعرفها " وليم رولكزهاوس" مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة. وقد تعددت التعاريف حيث أنها تزيد عن ستين تعريفا، والملفت للانتباه أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال.

يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة بحيث لا يتجاوز استخدام الموارد الطبيعية معدلات تجددها، أي تكون بطريقة عقلانية وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة. أما المتجددة فيجب الترشيد في استخدامها إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد ومحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية وبالتالي يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها.

وقد أصبحت الاستدامة منذ قمة الأرض عام 1992 مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة وخصوصا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية وتعمل من أجل تطبيقها. وقد نجم عن انتشار أفكار الاستدامة على المستوى العالمي ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل: ثقافة الاستدامة، فلسفة الاستدامة.[1]

ومن المؤكد أن التعريف المقبول عالميا للتنمية المستدامة لم يتبلور بعد ليتخذ شكله النهائي ولا يزال النقاش محتدما. وهكذا يتضح بأنها مفهوم يسوده الكثير من اللبس ويتطلب الربط بين مختلف المجالات والتعامل مع بعض الأفكار غير العادية، ومن الطريف القول بأنه خلال سنتي 1997 –1998 وجد الباحثون أن حوالي ستة وسبعين من المائة من الأشخاص لم يسمعوا بهذا المفهوم البتة، هذا بالرغم من أنه منذ مؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية سنة 1992 نال الموضوع تغطية هامة عبر وسائل الإعلام. ومما سبق يمكن التأكيد بأن مفهوم التنمية المستديمة بقي يحتفظ بشق فلسفي[2].

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.

هناك علاقة تكاملية بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج إلى وجود موارد. وإذا ما كانت هذه الموارد

[1] عثمان محمد غنيم، نفس المرجع، ص 25ــ 26

[2] صالح عمر فلاحي،" التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3| 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، ص 7.

مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم و الكيف الذي نريد[1]. كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في الحصول على النمو الاقتصادي. إن هذه العلاقة هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها. وهذه المبادئ هي:

1. استخدام أسلوب النظم في إعداد تنفيذ خطط التنمية المستديمة[2]:

يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة وذلك من منطلق: البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي من النظام الكوني ككل. لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة. ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الإهتمام بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى.

2. المشاركة الشعبية:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها. فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكافئ المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى. وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير الشكل المناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.

ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستديمة تنمية من الأسفل تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني، تكون في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين.

إذن فإن تطبيق سياسة التنمية المستديمة يعني بأننا مطالبون بوصفنا سكانا وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئتنا المحلية والسير في ثلاث اتجاهات رئيسية هي: المحافظة

على البيئة وتحقيق نمو اقتصادي معقول وتحقيق العدالة الاجتماعية. إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متوازي ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

---

[1] محمد غنيم، التنمية المستديمة، نفس المرجع، ص30ــ 33.

[2] عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 32،30.

المطلب الثالث: أهداف وأبعاد التنمية المستديمة.

تنطوي عملية التنمية المستدامة على مجموعة من المميزات والفوائد بالنسبة للدولة والأفراد والمجتمع على حد سواء يمكن ذكرها كاتالي:

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي:[1]

1. **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ سياسات التنمية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا وإجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.
2. **احترام البيئة الطبيعية:** تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان. إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وإنسجام.
3. **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج و مشاريع التنمية المستديمة.
4. **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستديمة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
5. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة.
6. **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

[1] عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 29ـــ30

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.[1]

إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، وتعبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعة المفهوم متعدد الاختصاصات بشكل واضح. وفيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

1. **البعد البيئي:** يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم. والتنبؤ لها قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية. لذا وحتى تكون التنمية تنمية مستدامة، يجب ألا نتجاهل الضوابط والمحددات البيئية ألا تؤدي إلى دمار وإستنزاف الموارد الطبيعية، وأن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة وعليه تتحدد التنمية الإقتصادية المستدامة"[2]

ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في:

النظم الايكولوجية،الطاقة التنوع البيولوجي،الانتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف .

تتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة إرتفاع درجة حرارة المناخ، إختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

2. **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة إختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ووفقا للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية، الطبيعية وكذا النباتية، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي.

- النمو الاقتصادي المستديم
- كفاءة رأس المال
- إشباع الحاجات الأساسية
- العدالة الاقتصادية

[1] حرفوش سهام وآخرون، "الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها"، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7|8 أفريل 2008.

[2] هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2005، ص 41.

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة توفق بين هذين البعدين وذلك بالأخذ بعين الإعتبار بضرورة المحافظة على الطبيعة، هذا من جهة وضرورة تقدير نتائج الأفعال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

3_ البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة إختبار الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة _النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل_ القيام باختبارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثل الإنسان أو الفرد، وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:

- المساواة في التوزيع
- الحراك الاجتماعي
- المشاركة الشعبية
- التنوع الثقافي
- استدامة المؤسسات

المبحث الثاني: التخطيط للتنمية المستدامة.

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية نموذجا حيا للمواقف الفعالة بدون أية أفعال حاسمة. فقد صدر عن المؤتمر ثلاث وثائق اعتبرت آنذاك كما لو كانت إنجازا عظيما نحو تحقيق التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة، وتمثلت هذه الوثائق في إعلان ريو، وهو عبارة عن خطة عمل يطلق عليها جدول الأعمال 21 التي تحدد أهم واجبات وحقوق الدول في مجال التنمية والبيئة، وسنتطرق إلى الموقف الدولي منها وأهم مؤشراتها.

المطلب الأول: التعريف بالأجندة 21[1]

تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض عام 1994 وخلال القرن 21. وهي أول وثيقة من نوعها تحضى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى وتجمع الأجندة سلسلة من الموضوعات أهمها أعمال يلزم القيام بها لحماية البيئة، التنمية البشرية بشكل متكامل، وتتضمن حوافز وتدابير محددة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية

[1] باتر محمد وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 227ـــ 228

والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا.

إن برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع للوصول إلى التنمية المستدامة.

والأجندة المشار إليها تعتبر من الوثائق الدولية التي تم بحثها والتفاوض بشأنها والموافقة عليها. ورغم أنها ليست ملزمة قانونا فإن لها نفاذ أدبية وعلمية وعملية. وقوتها تكمن في أنها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحكومات، ولكنها نوقشت وتم التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها.

وفي سنة1997 أي خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوكب الأرض، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق الأجندة21 فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع حيز التنفيذ " الأجندة 21" يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى.

ففي الوثيقة النهائية للدورة أعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض وهي أساسا:

المصادقة على الأهداف الرامية إلى التقليص من إطلاق الغازات الحابسة للحرارة التي تؤدي للتغير المناخي، العمل أكثر وبكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج والتوزيع واستخدام الطاقة والتركيز على القضاء على الفقر هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة.

جدول رقم (1ـــ2): جدول أعمال القرن 21

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال	فرض معايير للهواء والمياه	صمان الحماية الكافية

	الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.	والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والإستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	ضمان الإستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والإستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات والإستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الإقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الإقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص194

المطلب الثاني: تمويل ومؤشرات التنمية المستدامة[1].

[1] باتر محمد علي وردم، نفس المرجع، ص129

عند قمة الأرض تقرر أن تمويل " الأجندة 21" سيقوم به أساسا القطاعات العمومية والخاصة لكل بلد، إلا أنه اتضح أن الإعانات التي قد تأتي من الصناديق الخارجية الإضافية قد تكون ضرورية لمساندة البلدان النامية في المجهودات التي تقوم بها للمصادقة على تطبيقات من أجل التنمية المستدامة وحماية بيئة الكوكب.

الفرع الأول: تمويل التنمية المستدامة.

إن الصندوق من أجل البيئة العالمية(FFM) الذي أنشأ في سنة 1991 وأعيدت هيكلته في 1994 قد كلف وللمرة الثانية بإدارة هذه الصناديق، وفي سنة 1994 هناك 34 دولة التزمت بتقديم مليارين من الدولارات وفي سنة 1998، 36 دولة أعلنت عن 2.75 مليار دولار من المساهمات الإضافية، إن موارد الصناديق تعتبر الوسيلة الأساسية التي من شأنها أن تسمح بتحقيق وبصفة مجسدة أهداف الاتفاقيات المتعلقة بالتغيير البيولوجي والمناخي.

إن (FFM) يمول حاليا تقريبا 700 مشروع في 140 بلد نامي وفي طريق التحويل الإقتصادي.

لقد منح 3ملايير دولار وتحصل على 8 ملايير دولار إضافية بصفة التمويل المشترك لدى الحكومات المستفيدة، الهيئات الدولية للتنمية، القطاع الخاص الصناعي والمنظمات غير الحكومية (ONE).

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.

رغم الانتشار الواسع لمفهوم التنمية المستدامة إلا أن المشكلة الرئيسية فيه بقيت في تحديد مؤشرات للتمكين من قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها.وتعرف المؤشرات على أنها " أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة" وهي مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار حيث تساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ قرارات وطنية دولية حول الالتزام بالتنمية المستدامة، إذ أن معظم التقارير التي تصل من طرف الدول للأمم المتحدة حول تنفيذها لخطط التنمية المستدامة، كان هذا التقييم نظريا وإنشائيا. وبالتالي التركيز على الإيجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي[1].

ينبغي وضع المقاييس العددية للتنمية المستدامة بحذر، وذلك نظرا للخصائص الفريدة التي تتمتع بها المقاييس الزمانية والمكانية. فقد يكون لدينا أرقام ولكنها لا تخبرنا بما نريد معرفته فوهم اليقين أكثر

[1] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر. السنة: 2000 ص254

خطورة من جهل اليقين، ومع ذلك ثمة مجموعات عديدة تعمل على تطوير مقاييس تعكس درجة صيانة البيئة واهتم بعضها بالعوامل التي تصنع مؤشرا جيدا.

إن اشتقاق مؤشرات ومعاملات قياس التنمية يكون من ضمن أو محتوى أهدافها يعني أنها تتغير وتختلف نتيجة تغير واختلاف الأهداف من فترة زمنية لأخرى لنفس المنطقة ومن منطقة أخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات قياس التنمية المستديمة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية، فهذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى. أما مؤشرات التنمية المستديمة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية هي جوانب مترابطة ومتكاملة ومتداخلة، وأي تغيير يطرأ على أحد هذه الجوانب فإنه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى.

ومن معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة ومن بين المجموعات الدولية الأخرى التي تعمل في مجال إعداد مؤشرات بيئية وللتنمية المستدامة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كما ذكرنا سابقا وجهاز الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية والاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة الإحصائي وبرنامج الأمم المتحدة البيئي واللجنة العلمية المعنية بمشكلات البيئية ومنظمة التعاون الاقتصادي والبنك الدولي. نقوم بقياس التنمية لتحقيق مجموعة من الأهداف.

أولا: أهداف وضع المؤشرات.

1. تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة.
2. تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وما يترتب على ذلك من تعديل للمسار أو الإستقرار وفي نفس الإتجاه.
3. مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة سواء كانت دولا أو أقاليم.
4. تحديد مدى الإلتزام بالإطار الزمني المتخصص لتحقيق الأهداف وهل تسير عليه التنمية بشكل سريع أم بطيء أم مناسب.
5. الإستفادة من تجارب الآخرين في ما حققوه أو عجزوا عن تحقيقه.[2]

ومن أمثلة المؤشرات التي اختارها معهد المراقبة العالمي.

الإتجاهات الإقتصادية: الإقتصاد العالمي، ديون العالم الثالث، التجارة الدولية، إنتاج الصلب، إنتاج الورق، نفقات الإعلانات.

الإتجاهات العسكرية: النفقات العسكرية، الترسانات النووية.

الإتجاهات الإجتماعية: النمو السكاني، التدخين، معدلات وفيات الأطفال، اللاجئين.

الإتجاهات الخاصة بالغلاف الجوي: إنبعاثات الكربون، ارتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم، إنتاج غازات الكلور والفلور والكربون.

ثانيا: معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة.[1]

أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الإقتصادية أو الإجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.

أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.

أن تكون قابلة للقياس.

أن تكون حساسة عبر المكان أو داخل الجماعات.

يمكن التنبؤ بها أو توقعها.

أن تكون ذات مرجعية أو ذات قيم حدية متاحة.

أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

النواحي الخاصة بالجودة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توصيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.

الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام ، لذلك فإن عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستديمة تمر بمجموعة من المراحل هي:

المرحلة الأولى: وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستديمة بشقيها الحكومية والخاصة.
- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوظيفية.
- وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات.
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها.

المرحلة الثانية: وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات.
- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية.
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.
- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة.

[1] دوجلاس موسشيت، مرجع سبق الذكر، ص 166ــ 167

تميز جدول أعمال القرن 21 بنقطتي ضعف رئيسيتين: أولهما أن توصيات الأجندة ومصادر التمويل لم تحظ باهتمام كاف على المستويات المحلية والدولية، وثانيهما تكمن في ضعف التوجه نحو تحديد الأولويات بحيث أن جميع المواضيع المدرجة تبدو على ذات الدرجة من الأهمية. [1]

الفرع الأول: تحديات التنمية المستدامة.

إن التطبيق الحقيقي لمبادئ الأجندة 21 في العالم لم يكن بالصورة المأمولة وأنه كان عشوائيا ومتعثرا وتعوزه الإرادة السياسية والإلتزام المالي والإقتصادي.

واعتبرت قمة الأرض الثانية في أيلول 2002 في جوهانسبرغ (عقدت تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة) مناسبة مثالية لتقييم الإنجازات التي تحققت على مدى العقد الماضي منذ تم الإعلان عن الأجندة 21، وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير سردي ومرجعي حول تنفيذ البنود المختلفة للأجندة، وشخص واقع تنفيذها بأنه كان أقل من المأمول وأكد أن هناك فجوة في التنفيذ وقد أشار أيضا في تقريره إلى النصوص الخاصة بما يمكن العمل على إنجازه في المستقبل إلى عشرة مجالات رئي سية للعمل من بينها[2]:

1. جعل العولمة تعمل لصالح التنمية المستدامة عن طريق تدابير مثل إدارة أكثر تنسيقا لسياسات الإقتصاد الكلي وتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق.
2. توفير سبل الحصول على الطاقة وزيادة فعالية الطاقة عن طريق تكنولوجيات متجددة وفعالة في مجال الطاقة وتغيير الأنماط غير المستدامة لاستهلاك الطاقة.
3. تحسين إدارة موارد المياه العذبة وإستخدامها عن طريق تدابير مثل إدارة أحواض الأنهار ومساقط المياه وتحسين إدارة الموارد المائية المشتركة.
4. التنمية المستدامة لإفريقيا من خلال تحديد المجالات الرئيسية التي يمكن فيها للمبادرات أن تعزز التنمية المستدامة في إفريقيا.

الفرع الثاني: الموقف الدولي من التنمية المستدامة.

[1] باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية، عمان، المملكة الأردنية الهامشية، السنة: 2003، ص195

[2] باتر محمد علي، نفس المرجع، ص196

إن الموقف الدولي لا يزال غير منسجم فيما يجب فعله تجاه ما يواجه البشرية من مخاطر نتيجة الانتكاسات في المسار التنموي للدول النامية مما ساهم في إتساع دائرة الفقر وتزايد المخاطر المحيطة بالبيئة وبشكل خاص إرتفاع درجة الحرارة وذوبان القطب المتجمد الشمالي بشكل مخيف والزحف المستمر على تدمير الغابات لا سيما غابة الأمازون التي تعد رئة العالم وتخريب طبقة الأوزون وتلوث المياه والهواء والأرض.

فقد برز مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في هذا الشأن، وكما ذكرنا سابقا فإن تجمع الدول الصناعية في "كيوتو" باليابان 1997 كان له وجهه الخاص إذ تمكن المندوبون من الإتفاق على نقاط عديدة، وقد كان الهدف المتوخى من بروتوكول "كيوتو" يتمثل في تخفيض الغازات المنبعثة من الصناعة في الدول المتقدمة في الفترة ما بين 2008 إلى 2012 وكانت النسب المحددة كما يلي: اليابان 6%،و.م.أ 7%، الإتحاد الأوروبي 8% .[1]

إلا أن هذا الإتفاق واجه إنتكاسة كبيرة إثر انسحاب و.م.أ منه مما جعل الدول الأوروبية واليابان تبدي الكثير من القلق من هذا الموقف السلبي، حيث تكمن أسباب انسحاب و.م.أ وفقا لرؤيتها في أن تخفيض الغازات في الدول المتقدمة لن يتم بفعالية مما يؤدي إلى إلحاق أضرار بالغة بالصناعات المحلية أي أنها إثر انسحابها من بروتوكول "كيوتو" سيجعلها في وضع تنافسي قوي ضد الدول والمناطق الأخرى وبالتالي سيفقد اليابان والإتحاد الأوروبي مواقعهم التنافسية ضد أمريكا من ناحية وتزداد منافستهم ضد الصين والهند ودول أوروبا الشرقية من ناحية أخرى.

وبانعقاد قمة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا سبتمبر 2001 كان التركيز واضحا على ظاهرتي نمو الفقر وتدهور البيئة، وقد أثارت هذه القمة اهتمام الرأي العام من خلال نقطتين:[2]

- أن الوثيقة المقدمة حضرها 104 رئيس دولة وحكومة وأكثر من 21000 شخص منهم 9000 مندوب و8000 ينتمون لمنظمات غير حكومية و4000 يمثلون الصحافة. وذلك لأهمية الموضوع وخطورته على مستقبل البشرية. وتجاوبا مع ذلك تعهدت 9 شركات كبرى في مجال الكهرباء بتحمل مشاريع الطاقة المستدامة في الدول النامية.كما أبدى الإتحاد الأوروبي استعداده بتخفيض مبلغ 700 مليون دولار كمشاركة في الميدان الطاقوي. أما الولايات.م.أ فقد قدمت استثمارا قدر ب133 مليون دولار للفلاحة المستدامة. إضافة إلى الاهتمام بقضايا الصحة وتخفيض الأمراض الناجمة عن التلوث والمنتجات الكيماوية المضرة بالإنسان. وهكذا

[1] باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص129

2 صالح عمر فلاحي:" التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب" في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3| 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر ــ ص 7

بدأت صورة التنمية المستدامة تتشكل بل تأخذ منعطفا جديدا لدى المجموعة الدولية كالأمم المتحدة والدول الفاعلة في المجتمع الدولي.

المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة.

تواجه التنمية المستدامة العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها من أهمها الفقر والحرب وسنتطرق لها بالتفصيل أكثر فيما يلي:

المطلب الأول: التنمية المستدامة بين ازدهار الشمال وبؤس الجنوب.

لم يحدث في البشرية وفي تاريخها أن تم خلق الثروة مثلما حصل خلال 15 سنة الأخيرة من القرن الماضي، غير أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ازدادت اتساعا، وتشير البيانات إلى أن ثلث سكان العالم يعيشون بدخل اقل من دولارين في اليوم وأن خمس السكان(1.2 مليار نسمة) يعيشون في فقر مدقع بنصف ذلك المبلغ أي دولار واحد، وبتسليط المزيد من الأضواء حول دول الجنوب يتضح أن المأساة أدهى وأمر، وأن تكاليف الإنسانية يتجلى بشكل واضح في استمرار الفقر ونمو اللامساواة، وسوء توزيع الثروة في معظم الدول النامية تشير التقديرات إلى أنه كل سنة يموت 13 مليون طفل من الفقر والأمراض المتصلة به.إن هذا التناقض والتباين بين الشمال والجنوب يؤكد فعلا تزايد حدة التقطيب وضمن البلد الواحد في الشمال كما في الجنوب حيث في و.م.أ يعيش 15% من المواطنين تحت خط الفقر، وفي هذا السياق نجد أن مصادرة القوى الاستعمارية لثروات الشعوب المستمرة وهيمنتها عليه لسنوات طوال ساهمت في ترسيخ الفقر في الجنوب والثروة في الشمال.[1] وإن تسارع وتيرة العولمة على نمو غير مسبوق خلال عقد التسعينات أدى إلى إنعكاسات سلبية خطيرة على مجتمعات الجنوب، وخصوصا البلدان العربية مثلا: إرتفاع معدلات البطالة، زيادة التعطيل المستتر ونقص التشغيل وتدهور معدلات الأجور الحقيقية فضلا عن تنامي أعداد المشتغلين في أسواق العمل غير الرسمية وانخفاض مستوى الدخول المتحققة فيها مما أدى إلى إشتداد حدة الفقر وتزايد عدد الفقراء في سائر المنطقة العربية ككل. [2]

وتتجلى المشاكل التي هي غاية في التعقيد للأجيال في الجنوب من العوامل الآتية:

[1] صالح عمر فلاحي، مرجع سبق ذكره، ص 13ـــ14

2 عدنان ياسين مصطفى،(التنمية المستدامة بين إيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب)، دراسات اجتماعية، العدد التاسع، السنة الثالثة، ربيع 2001، ص10

1ــ تشجيع حكومات دول الشمال القادة السياسيين في الجنوب باستعمال القروض لتوفير الظروف الملائمة ولدفع عجلة التنمية، غير أن هذه الأموال غالبا ما كانت تستعمل في الأغراض العسكرية.

2ــ تبني دول الجنوب برامج التعديل الهيكلي تحت إطار سياسة الهيمنة على التجارة الدولية، وعلى أساس أن الجنوب يجب أن يوفر أكثر وينفق أقل، ولقد تم هذا ولكن على حساب زيادة نسبة البطالة وتخفيض المستوى المعيشي والصحي والتعليم.

إن تقليص الفقر يتوقف على نماذج التنمية المعتمدة ومدى ملاءمتها للإمكانيات المتاحة في كل بلد وكيفية استغلالها (استغلال الفرد لها).

المطلب الثاني: التنمية المستدامة والسلم.

تعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الجوانب وتتطلب رؤية شاملة، فالتنمية لم تعد مسألة اقتصادية محضة، بل إنها قضية حضارية تتداخل في ظروف البيئة السياسية والإجتماعية والثقافية[1]. إلا أن هناك جملة من القضايا المتداخلة التي تعتبر من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة وهي السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والاستعمال الجيد لمصادر الطاقة ومشاركة جميع أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرار والتوزيع العادل للثروة. فإن تجسيد التنمية في الواقع العملي يتطلب توفير السلم في المقام الأول.وقد وقد انصب اهتمام معظم الدول حول السلم منذ نهاية الحرب الباردة. وبالرغم من الدراسات المستفيضة حول العلاقة بين السلم والتنمية وفي مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو الذي تبنى خطوة هامة في اتجاه الفهم الصحيح لكل من التنمية المستدامة وعملية السلم. فقد بقيت نتائج هذه الدراسات دون أدلة قاطعة ومقنعة. مع ذلك فمن البديهي القول بأن انعدام السلم يعني حالة الحرب أو النزاع مما يؤدي إلى استنزاف المصادر التي كان من الممكن توظيفها لترقية رفاهية المواطنين، فإن النزاعات المسلحة غالبا ما تلحق إضرارا بالغة بالموارد الطبيعية والبنى التحتية وبالإنسان مثلما يحدث في العراق وفلسطين وأفغانستان.

وهذا يعني ان تحقيق التنمية المستدامة تساهم في إلغاء الأسباب الحقيقية للنزاع كتخفيض نسبة الفقر والتقليل من اللامساواة وتوزيع الموارد المتاحة بكيفية تستفيد منها شرائح واسعة من المحرومين، كما تستطيع التنمية المستدامة أن تساهم في حالة الاستقرار والسلم إذا كانت شاملة وتتضمن فكرة التنظيم المتعددة ليس فقط اقتصاديا أو بيئيا أو سياسيا ولكن كل هذه الجبهات.[2]

لذا من الضروري الإستيعاب الجيد لما تعنيه التنمية المستدامة ولماذا تم اختيار عنوان "مستقبلنا المشترك" لتقرير برونتلاند.

---

[1] عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، جدة، المملكة العربية السعودية،دار حافظ للنشر والتوزيع،2000،ص 395

2 صالح عمر فلاحي، مرجع سبق ذكره، ص8ــ9

المطلب الثالث: التنمية المستدامة والعولمة[1]

تعددت تعاريف العولمة بين المؤيدين لها والمعارضين إلا أنه قد اتفق معظم المشاركين في مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول "العرب والعولمة" عام 1997 أن العولمة هي ظاهرة ذات ركيزة اقتصادية في طبيعتها، وأن أدواتها الفعالة هي الشركات متعددة الجنسيات. وهي كظاهرة تاريخية وليست إيديولوجية جديدة أو مذهبا سياسيا مبتكرا أو معتقدا فكريا حديثا، وإن كان هذا لا يعني بالطبع تجاهل تجلياتها الأخرى في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية.

إن استمرار النمو الاقتصادي القائم حاليا سيؤدي لا محالة إلى استنزاف موارد هذا الكوكب وتخريب البيئة والأنظمة الطبيعية وزيادة التباين الاجتماعي والاقتصادي ولا شك أن البشرية تقف على مفترق طرق حساس، فإما أن تواصل طريق النمو الاقتصادي المفرط حسب العقيدة الاقتصادية اللبيرالية الجشعة، أو أن تنتبه إلى الدمار الذي تحدثه في هذا الكوكب وتبدأ بالعمل على تطوير أنظمة اقتصادية مستدامة في الإنتاج والاستهلاك والسياسات الاقتصادية العامة.

وتقول منظمة أصدقاء الأرض وهي من أكثر المنظمات البيئية في العالم انتقادا للسياسات الاقتصادية للعولمة، أن العولمة الاقتصادية التي تسود العالم حاليا والتي تبحث عن الربح بغض النظر عن الكلفة البيئية والاجتماعية تتناقض تماما مع مبادئ التنمية المستدامة.

ومن المعروف أن النشاط الاقتصادي في العالم مبني أساسا على الموارد الطبيعية والبيئية حيث تمثل البيئة مدخل جميع المواد الخام والطاقة المستخدمة في التصنيع، وكذلك المستقبل الأخير للمخلفات الناتجة عن النشاط الاقتصادي. والتعامل مع القضايا المشتركة بين التجارة والبيئة والتنمية يكمن في رؤية كل من هذه القطاعات إلى القضايا التي يتم النقاش حولها من خلال منظومة منطقية في التسلسل ما بين السبب والنتيجة.

كما ذكرنا سابقا حول المشاكل التي تسببها العولمة الاقتصادية قد أثارت في المقابل ردة فعل عالمية منظمة من الشعوب ضد سياسات العولمة ومؤسساتها الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي ومنتدى دافوس الاقتصادي ولا شك أن هذه التيارات (الجمعيات البيئية، منظمات المجتمع المدني) ستكون من الأوجه الإيجابية للعولمة واحد مؤشرات حوار الحضارات والقوة المضادة التي يمكن أن تجمع شعوبا من مختلف التوجهات الدينية والعرقية والسياسية، وكما قال المفكر الأمريكي المعروف "نعوم تشومسكي" فإن هذه التيارات ليست في الحقيقة مناهضة للعولمة، بل تمثل الوجه الحقيقي للعولمة لأنها تجمع الشعوب وتكسر الحواجز وتوحد المطالب الرئيسية، بينما العولمة الاقتصادية تتسبب فعليا في تحطيم علاقات الناس وتزيد من التباين بين البشر، وخاصة بين الأغنياء والفقراء.

[1] [3] باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص126_300

خلاصة الفصل الأول:

يمكن أن نستخلص أن التنمية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وكل ما يهمنا هو التأكيد على أن التنمية لكي تكون مستدامة فإن من الضروري أن تتم على الصعيد المحلي انطلاقا من خصوصيات كل مجتمع وبمشاركة فعالة من الأفراد. إذن يمكن القول أن التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار هي التنمية التي تضع نهاية لعملية استنزاف لا نهائية للموارد الطبيعية.

إذن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ماهي قضية تتطلب الاهتمام بالحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات.

الفصـــل الثانـــي:
الإطار النظري للتكامل الإقليمي والشراكة الإقتصادية

الفصل الثاني: الإطار النظري للتكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية

تمهيد:

شهدت العلاقات الإقتصادية الدولية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من التغيرات والتحولات السريعة والمتلاحقة على جميع الميادين،"ترجع فكرة التكتلات الإقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا..." [1]،" فمفهوم التكتلات الإقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية.." [2] حيث ظهرت حركة إعتبرت جديدة انذاك، تستهدف تحرير التجارة ونقوم على أسس إقليمية، وما ميز تلك الفترة إتجاه دولي نحو قيام التكامل الإقتصادي الإقليمي كإجراء تعمل به الدول لتوسيع حجم التبادل التجاري فيما بينها، أيا كانت الصيغة او الصورة التي يتخذها، ولقد احتل موضوع التكامل الاقتصادي مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية،"ظاهرة التكتلات الإقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة....هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الإقتصادية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول" [3] نظرا لمجموعة من الأسباب و الدوافع التي جعلت مختلف دول العالم بعد إدراكها ضرورة و حتمية التكامل الاقتصادي الإقليمي و اهميته،"تشير إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي عام 1995 أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الإقتصادي حيث تشمل 75% من دول العلم..." [4] كما أن الشراكة الإقتصادية تعتبر المنفذ الوحيد للدول المنفردة(غير المتكاملة).

نتناول في هذاالفصل ثلاث مباحث هي كالاتي:

المبحث الأول: التكامل الإقتصاي الإقليمي.

المبحث الثاني: التكامل الإقتصادي الإقليمي الحديث

المبحث الثالث: الشراكة كوسيلة للتكامل الإقليمي.

---

[1] حسين زكي أحمد، وهبي غبيرال، افريقيا والتكتلات الرأسمالية الأوروبية،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة النشر، ص 11.

[2] منير الحمش، مسيرة الإقتصاد العلمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة ، 2001،ص 129

[3] زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي،نظرة على بعض القضايا الإقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999،ص 30.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، مجموعة النيل العربية القاهرة،2003،ص 45.

المبحث الأول: التكامل الإقتصادي الإقليمي

و يعود الإطار أو الأساس النظري لفكرة التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى مجموعة من الاقتصاديين الذين برزوا خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي(القرن العشرين)"ترجع فكرة التكامل إلى الإقتصادي فاينر سنة 1950"[1]، "تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالإقتصايات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل إقتصاديات الدول المعنية..."[2] ، حيث أنهم حاولوا الإجابة على مجموعة من الأسئلة التي تثار حول هذا الموضوع بمختلف جوانبه.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي

قبل التعرض لمفهوم التكامل، يجب التطرق أولا إلى مفهوم الإقليمية و من ثم محاولة ضبط مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية

هناك اتجاهين رئيسيين يجب التمييز بينهما.

الاتجاه الأول: الذي يرى في الإقليم وحدة أرضية تضم في إطارها مصالح مترابطة كما أن التنظيم الإقليمي يجسده اتفاق بين الدول المتجاورة لتنظيم شؤونها الدولية كما تراه مناسبا. [3]نجد أن هذا التعريف يركز على المعيار الجغرافي أي الوحدة الجغرافية.

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإقليمية هي تنظيم إقليمي يضم مجموعة من الدول ذات المصالح المشتركة بمعاهدات و اتفاقيات مشتركة، كما يشترط هذا الاتجاه أن لا يقل عدد الدول المشكلة للتجمع الإقليمي عن أربعة دول، و يرى أن المصلحة السياسية هي أهم دافع لإقامة هذا التجمع.[4]

من المجالات المختلفة: الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها.

---

[1] محمد رئيف سعد عبه،التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الإقتصاية العالمية، دار الثقافة العربية،القاهرة، 2005،ص 182.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، دور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1985،ص 14

[3] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي:العولمة و التكتلات الإقليمية، البديلة، ط 1(القاهرة، 2002)، ص.120.

[2] على الموقع الإلكتروني:

http://www.arab-ency. Com/index.php ?module=pnencyclopedia&func=display-termes cid=14986. Vu le 11-06-2009 à 16 :48.

مما سبق يمكن القول أن الإقليمية هي: مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين سواء كان هذا الإقليم داخل القارة الواحدة أو يتعدى القارة الواحدة، حيث تجمعها خصائص اقتصادية واجتماعية

معينة، كما أنها تعتبر بمثابة حل وسط للدول التي تريد أن تفتح أبوابها لجميع الأسواق الدولية الذي تنادي به العولمة وبين رغبتها في عدم الانعزال عن العالم الخارجي.

الفرع الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

إن كلمة تكامل ذات أصل لاتيني(integritas) وتشير في معناها اللغوي إلى التكميل، التمام، الكل التام، أي بمعنى آخر جعل الشيء كلا متكاملا، أو عملية تجميع وربط الأجزاء المنفصلة وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل وبالتالي أداء وظيفة معينة.[1]

أما المفهوم الاقتصادي للتكامل الإقليمي فقد اختلف باختلاف آراء بعض الاقتصاديين وفيما يلي أبرز ما ورد في هذا المجال .

عرفه الكاتب الاقتصادي الهولندي tinbergenعلى أنه: "خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي والذي يتم خلاله إزالة كل الصعوبات و العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري، مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد"[2]. كما أشار Tinbergen على أن التكامل يحوي جانبين: جانب سلبي وآخر إيجابي فيشير إلى التكامل في جانبه السلبي من خلال إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما من الناحية الإيجابية منه فيشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل.[3]

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه ينظر إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على أنها وسيلة لتحقيق عامل تساوي عناصر الإنتاج في حالة توافر مجموعة معينة من الشروط(سيادة المنافسة التامة، تشابه دوال الإنتاج عالميا، غياب عنصر نفقات النقل)، وهي شروط لا تنطبق مع الواقع الاقتصادي المعاش، فضلا عن ذلك فإن تحرير التجارة الدولية لا يستطيع بمفرده تكوين الاندماج الاقتصادي بين الدول لأن هذا لن يحصل إلا من خلال وجود تطور اقتصادي معين يسمح بقيام التبادل التجاري،" وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الإقتصاد العالمي إنطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، و التي تمثلت في

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر العربي، الإسكندرية،2007، ص.10.
[2] Jan tinbergen , International Economic Intergration: Elsevier , New York 1965, p .57.
[3] Idem.

إنهيار نظام بريتون وودز، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وإرتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات...،مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.."[1]

أما التعريف الثاني فهو الاقتصادي المجري ل Bela Balassa، حيث عرف التكامل الاقتصادي في مؤلفه "نظرية التكامل" على أنه عملية وحالة. [2] كونه عملية بتضمنه مختلف التدابير و الإجراءات التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول التكامل، أما كونه حالة فإنه يتمثل في اختفاء و إزالة مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات المتكاملة، [3] وهذا يعني التركيز على النتيجة التي تم تحقيقها و الوصول إليها من خلال التكامل الاقتصادي.

أما كما يعرفه Gunnar Myrdal وذلك نقلا عن الكاتب: فؤاد أبو ستيت" التكامل يسعى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم." [4] ويبدوا هذا التعريف أكثر شمولا و اتساعا من التعريفين السابقين.

أما Fritz Gachlup فيعرفه وذلك نقلا عن الكاتب: زايري بن قاسم على أنه:" فكرة التكامل تنطوي على الغفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل ، ففي أي نطاق منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الانتاج و السلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تميز أو تحيز بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة." [5]، نجد أن هذا التعريف يرى أن جوهر الإندماج الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع و أنماط العمالة ورأس المال و المنتجات بوصفها شروط ضرورية وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز الإندماج الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات و أتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرا ر عدم التميز و عدم التحيز، وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة في مجال النقد و التمويل و الضرائب وغيرها من اوجه النشاط الاقتصادي وصولا إلى الهدف النهائي وهو إختفاء كافة أشكال التمييز بين لأعضاء التكامل.

---

[1] أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، مصر 1996، ص22.

[2] Bela Balassa , The Theory Of Economic Integration, Homewood, Richard D, Irwin, Inc, USA ,1961, p .1.

[3] Idem.

[4] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص.6.

[5] زايري بلقاسم، "تحليل إمكانيات التكامل العربي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد السادس، العدد الأول، 2009، ص. 58.

يتضح من التعريفات السابقة ان الإندماج الاقتصادي ليس بالعملية البسيطة وإنما هو درجة عالية من التعقيد و الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، وهو بذلك عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم أساسا على إزالة كافة الحواجز و العوائق أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الانتاج فيما بينها، كما انه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، والاجتماعية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

تتمثل أهم مراحل التكامل الاقتصادي في:

1. النظام التفضيلي للتجارة:

أو ما يسمى كذلك منطقة التفضيل الجمركي،و هي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول باتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات تتعلق أساسا بتخفيف العقبات الجمركية و غير الجمركية المفروضة على الواردات، بمعنى آخر هناك معاملة تفضيلية تتضمن منح مزايا وتسهيلات للسلع الواردة من الدول المتعاقدى. و يتميز النظام التفضيلي للتجارة بما يلي: [1]

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ولكن دون إلغائها بشكل كلي
- يخص نظام المعاملة التفضيلية الجمركية الجانب السلعي فقط ولا يشمل الجانب النقدي
- للدول الأعضاء في هذا النظام الحق في صياغة ورسم نمط سياستها الجمركية وغير الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

2. منطقة التجارة الحرة:

على عكس المرحلة السابقة التي تعتمد على التخفيف من القيود الجمركية وغيلر الجمركية، فإن إنشاء منطقة تجارة حرة، يهدف إلى التخلص الكلي من العراقيل الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة بسياستها اتجاه العالم الخارجي أي الدول غير الأعضاء في المنطقة التكاملية.[2] وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، كما أنها

[1] عمر صقر، التكامل الاقتصادي والدولي ،مكتبة عين شمس،مصر، 1996، ص.40.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002 ص. 27.

تقتصر أساسا على الجانب السلعي فقط، إلى أن تصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر، ويعتبر أغلب الاقتصاديين ان هذه المرحلة هي المرحلة الاولى للتكامل الاقتصادي، فهي ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها.

3. الإتحاد الجمركي:

يتبع إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء و الخطوة الإضافية هنا بعد إلغاء التعريفات الجمركية هي توحيد النظم و التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء من جهة و من العالم الخارجي أي الدول الأعضاء من جهة أخرى. [1] يتم ذلك من خلال توحيد التعريفة الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الإتحاد عند معدل معين بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء الإتحاد.[2]

ويتضح من هذا أن الإتحاد الجمركي يتميز عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة. [3] كما أن الدول الأعضاء في الإتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، و لا بد من موافقة الدول الأعضاء في هذا الشأن، و الهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة.

وفي أغلب الأحيان تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي و تسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر و لكنها تحتاج أيضا إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات و سيادات الدول الأعضاء ،ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية اتحاد البنلوكس" Benelux"[4]الذي تم توقيعه سنة 1922 بين بلجيكا ولكسمبورغ، ثم انضمت هولندا إليه سنة 1974. ودخل حيز التنفيذ سنة 1948[5] ويعتبر هذا الاتحاد أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

---

[1] Jean Françoi .Mittaine et Françoi. Pequerul , Les Unions «économiques régionales, Armand Colin, paris, 1999, P . 16.

[2] سامي عفيفي حلتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط2، ج 2القاهرة، 1994، ص.292.

[3] Andrew . Harrison et Ertugrul Dalkiran , Ena Elsey, Business international et mondialisation : vers une nouvelle Europe, traduit par :Siméon Fongang : éd de boeck Université Bruxelle , 2004, P.203.

[4] Benelux : اختصار لـ: Belgaum-Netherlands-Luxemburg / بلجيكا – الأراضي المنخفضة (هولندا) – لوكسمبورغ.

[5] François Gauthier,Relation économique internationale. : les presses de l'Université Laval. 2éme ed(canada

4.السوق المشتركة :

وهي مرحلة اكثر تقدما تلي مرحلة قيام الاتحاد الجمركي،حيث يتم فيها اضافة الى مقومات الاتحلد الجمركى تكامل اللأسواق بالغاء كافة القيود على انتقال عناصر الانتاج بما فيها العملة و رؤوس الأموال، فهي تهدف الى:[1]

- تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء في السوق
- إزالة جميع القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة
- تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء وبالتالي إمكانية زيادة إنتاجها، حتى تصبح هذه الدول سوقا واحدة ينقل فيها العمال دون قيود وكذا رؤوس الأموال بشكل أوسع

ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما والتي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا في 23 أوت 1964.

[1] عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة ، دار النهضة العربية، القاهرة: 2005، ص.409.

4. الوحدة الاقتصادية:

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا، حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج،لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية ،السياسية و الاجتماعية و غيرها،و كذلك إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكسب سلطة تحقيق هذا التنسيق،و في هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية،و هذا بغرض تحقيق انسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول أطراف الوحدة.[1] ولقد سارت دول السوق الأوربية المشتركة في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات من القرن الماضي وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها، ليتم الإعلان عن قيام الاتحاد الأوربي سنة 1993 بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت سنة 1992.

5. الإتحاد الاقتصادي التام:

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية، بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات، وتتطلب إنشاء سلطة اقتصادية إقليمية عليا تسيطر على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء، بهدف تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات ومراقبة تنفيذ تلك السياسات الموحدة.[2]

المطلب الثالث: دوافع قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي

إن دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي تتمثل في المزايا والمنافع التي من الممكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل التكامل ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى دوافع كامنة في البيئة الاقتصادية المحلية، ودوافع كامنة في البيئة الاقتصادية الدولية. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الدوافع العامة التي تقف وراء إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

قبل التحدث عن دوافع التكامل الإقتصادي الإقليمي نذكر أهم المبادئ التي يقوم عليها التكامل الإقتصادي الإقليمي:

- إحترام سيدة الدول الأعضاء وإحترام سلامة أراضيها.

[1] إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق، ص. 26.
[2] نفس المرجع.

- الإلزام بمبدأ عدم الإعتداء بين الدول الأعضاء والعمل على شيوع السلام والأمن والإستقرار.
- فض النزاعات سلميا بما في ذلك التي تعوق مسار التكامل أو التي قد تترتب على بعض إجراءاته.
- ضمان المساواة والعدل في توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء.
- تكثيف التعاون وتقوية التضامن والإعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.
- إحترام حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها وهو ما تزايد الإهتمام بهذا المبدأ مؤخرا واتخذ في بعض الأحوال شكل عقد مواثيق إقليمية مستمدة من المواثيق الدولية في هذا المجال[1].

الفرع الأول: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية

أولا: الدوافع الكامنة في البيئة الإقتصادية المحلية

يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و التعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحوث والتطوير
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي يعطي تلك الإصلاحات المساندة و المصداقية
- الافتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية
- قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة

[1] موريس شيف، ول وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2003، ص 575.

[2] C. Carmen , Regional Economic Integration. Published in 26-03-2005 disponible sur le site : www .du.edu-ccacho/curent.html,pp.1-2.Consulté Le : 13/05/2008 à 13 :25.

- قد تسعى الدول الصغيرة لمزيد من الفرص مما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر
- رغبة الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف
- قد يرغب العضو في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة. وهذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي.

ثانيا: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية

على الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف وراء زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية الجديدة، فهناك مجموعة من التطورات الحديثة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أفرزت العديد من التأثيرات والتي شكلت أهم الدوافع وراء هذا الاتجاه وهي: [1]

1. **تأثير الاتحاد الأوربي:** كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي حول توسيع نطاق السوق الأوربية وإتمام مرحلة التحرك نحو السوق الأوربية الموحدة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال، إذ اتجهت أوربا إلى تكوين الاتحاد الأوربي والذي أصبح يشكل حصنا أوروبيا، ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير أعضاء في الاتحاد، ولذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الإتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.
2. **انهيار المعسكر الاشتراكي:** مع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وبالتحول الذي حدث في وسط وشرق أوروبا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ورغبة الاتحاد الأوربي في تطوير الاتحاد ليشمل دول جديدة من شرق أوروبا، أدى ذلك إلى زيادة قلق باقي دول العالم من أن الاتحاد الأوروبي قد يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف، مما شجع تلك الدول علة الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة.
3. **سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي:** أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية، كما أدى الاجتماع المتعاظم

[1] Ibid, p.05.

للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي.

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي الإقليمي بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث

إن التكامل الاقتصادي الإقليمي بمراحله المختلفة، انطلاقا من منطقة التفضيل الجمركي ووصولا إلى الاندماج التام، أطلق عليه بالمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي والذي تعارفت عليه نظرية التكامل لـــ B .Balassa حول الاتحاد الجمركي سنة 1950، و أعمال الاقتصادي Jacob Viner سنة 1962 في مؤلفه نظرية التكامل الاقتصادي,

1. **مميزات التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي**

يتميز ب:[1]

- **التقارب الجغرافي:**يعتبر من أهم شروط نجاح التكامل بدوره في تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا.
- **الإرادة السياسية:** غياب الإرادة السياسية يعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا وجب على الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.
- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:** يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية.
- **توفر وسائل النقل والاتصال:** إن عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام

[1] فلاح خلف الربيعي، "التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة"، الحوار المتمدن، العدد 2666على الموقع:
http // : www.ahewar.org /debat/show.art.asp ?aid=173879.

الصناعات الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.

- **تناسب القيم الاجتماعية و الثقافية:** الاقتصادات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.
- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:** حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تضم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية اتجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية[1].

انطلاقا من شروط التكامل ودرجاته سالفة الذكر، يتضح أنها قد نفذت في أوروبا متجسدة في الاتحاد الأوروبي، فبعد الحرب العالمية الثانية كان التكامل الاقتصادي يتم وفق الشروط المذكورة سابقا كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو وغيرها فأصبح يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعدا إقليميا، غير أنه ظهرت صيغة حديثة وبديلة للتكامل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، اعتبارها لا تخضع لتلك الشروط، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي لإقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة، كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي(متقدمة ونامية)، وارتبط هذا التحول بالتغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من تطور تكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية، لذا اتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قاريا وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي، لذا شهد العالم نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات و التجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وهذا التوجه لا يدخل ضمن النمط التقليدي للتكامل، وإنما تجمع بين هذه المجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى بالمجالات أو الفضاءات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة.

[1] إسماعيل العربي، التكتل والإندماج الإقتصادي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر،ص 43.

المبحث الثاني: التكامل الإقتصادي الإقليمي الحديث

يبقى التكامل الإقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية إقتصادية، و إجتماعية مستمرة بإتجاه إقامة علاقات إندماجية متكافئة بخلق مصالح إقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال إنشاء مزيد من التداخل بين هيكلها الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث وأهم ما يميزه عن الصيغة التقليدية

مع مجموعة التغيرات و التحولات ، ومع قيام منظمة التجارة العالمية، برزت الإقليمية الحديثة على نجو واضح، إحياء لأفكار الستينيات من القرن الماضي، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة، وإزالة العوائق الجمركية. وقد تبلورت سياسة التكامل الإقليمي في الظروف المستجدة، انطلاقا من أن الدول الصناعية، رغم القوة الاقتصادية التي أصبحت تمتلكها كل على حده، أصبحت تشعر أنها ليست قادرة لوحدها على مواجهة ظروف المنافسة الحرة مع تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، وإنها إذا أرادت أن تضاعف من فرصها في احتلال مواقع جديدة في الأسواق العالمية، فإن مقتضيات ذلك، هي بناء أسواق عالمية وسيطة تكون أكثر قدرة على حمايتها والسيطرة عليها، مما يساعدها في مواجهة المنافسة الحرة بحظوظ أكبر ووجود أقوى. مما سبق يمكن تعريف الإقليمية الجديدة في العنصر الموالي.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث

يذهب البعض في تعريفه على أنه" سياسة تصميم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض".[1]

وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة، والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك(APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول

[1] علاوي محمد لحسن،" الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، عدد 07\2009، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر-، ص.109.

غير الأعضاء، والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير بين الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.[1]

ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط هي: [2]

- أن تكون مفتوحة العضوية : وتعني أن يحق لأي دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية
- شرط عدم المنع: وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء
- التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة: وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدول الأكثر رعاية، بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات .

الفرع الثاني: مميزات التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث

على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية القديمة ، إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها اختلافا كبيرا، فقد اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية ، بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد ولم يأتي منها ثمار ملموسة فيما عدى الإتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد تميزت بما يلي:[3]

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي
- عكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول. فقد قامت العديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي

[1] J. Frank and Shang-Jin wei,'Open Regionalism in World of Continontal Trade Blocs',IMF Working paper, WP/98/10 ?geneva,1998,p !;08.

[2] علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره.

[3] Paul Krugman,' The Move Toward Free Trade Zones ', in policy implications of trade and currency zones,Economic Review Federal BANK OF Kansas City, 1991,vol.76.N°6 ;p.p.295-302,
وذلك نقلا عن: علاوي لحسن، مرجع سبق ذكره، ص.110.

- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات و تعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط
- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التكتل الخارجي منهاجا لها ، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة
- تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار في سوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة غلى الأهداف السياسية
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وعضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى الآتي:

1) ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها
2) تنوع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل
3) هناك تساير في بعض الجوانب بين الإقليمية و التعددية.

المطلب الثاني: أسباب الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الحديثة

ترجع الدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد إلى التكامل الإقليمي الحديث إلى سببين هامين هما:[1]

1. أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي إستراتيجية مفضلة

فقد أصبح التكامل الإقليمي لب أي أجندة اقتصادية، وبات أمر لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم فالحقيقة تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام إلى أحد التكتلات الإقليمية في العالم.

2. أن الإقليمية الحديثة ذات طبيعة مختلفة

فعلى الرغم من أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليست أمرا جديدا فإن الاقتصاديين يشيرون إلى أن التكتلات الإقليمية الجديدة تختلف عن التكتلات في العهود السابقة من حيث درجات النجاح وكذلك الإعداد، فإن كانت تعتبر استمرارا للجهود السابقة في هذا الصدد، وهذا الاختلاف يظهر بشكل جلي وبارز في النواحي الاقتصادية والسياسية.

وعند الحديث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لا بد من التفرقة بين دوافع التكتل لكل من الدول الصناعية والنامية. فالدول الصناعية في هذا الإطار تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد. وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكتل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بشكل عام، ويكسبه مزيدا من الديناميكية و الفعالية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج و الادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل التكامل أمرا إيجابيا واختياريا مناسبا للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول في عملية التكامل، فهياكلها

[1] Lucian Cernat,' Assessing Regional Trade Arrangements :Are South RTAs More Trade Diverting ?',policy issues International Trade and commodities, New york, study series,N°16, UNCTAD,
وذلك نقلا عن علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص.111، 03-p.01، 2001.

الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام، كما ان المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا. وبالتالي يمكن القول ان أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم أو النطاق نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانات وهي الاقتصاديات التي يحميها التكامل الاقتصادي بشكل واضح.

المطلب الثالث: مقارنة الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة

بعد التعرض إلى أهم مميزات كل من الصيغة التقليدية والحديثة للتكامل، سيتم محاولة المقارنة بينهما وذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(2-1): مقارنة بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل الإقليمي.

الخصائص	الصيغة التقليدية للتكامل	الصيغة الحديثة للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتحقيق الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأكثر تقدما	غير مجاز مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند	غير متاح لمواطني الدول الأعضاء

	الاتحاد	الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات المتعددة الجنسيات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
القائم بالدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات

المرجع: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000،ص.ص.51-52.

تشير مقارنة الخصائص الواردة في الجدول السابق، إلى أننا أمام حالة تختلف بشكل جوهري عما جرى عليه العرف على اعتباره تكاملا إقليميا يستهدف الوصول إلى وحدة اقتصادية وربما سياسية تتطلب وجود تجانس اقتصادي واجتماعي بين أعضائها، بل وتشترط عادة البدء من وضع متقارب في المستويات الاقتصادية و النظم السياسية والنواحي الاجتماعية والثقافية.بينما الصيغة البديلة للتكامل تطرح وجود دولة مركز أو قائد في إقليم معين لتكون من العوامل المحفزة للتكامل، ومن المبررات التي تساق للترويج للصيغة البديلة للتكامل هو قيام الدول المتقدمة بالعمل كسند لإصلاح السياسات بالنسبة للدول الأقل تقدما، وكمثال على ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الاقتصاد المكسيكي من الانهيار أثناء مروره بأزمة الانخفاض الحاد في عملته سنة1995.

المبحث الثالث: الشراكة الإقتصادية كوسيلة للتكامل الإقليمي

مع تنامي ظاهرة العولمة تزايدت محاولات ومبادرات للتكامل الجهوي سيما في بعض الدول النامية، ورغم نجاح قيام منظمة التجارة العالمية لتنظيم التعاون المتعدد الأطراف ، فإن الميول لإنشاء تكتلات جهوية مازالت مستمرة في العديد من مناطق العالم للبحث عن احد أشكال التكامل المعروفة في النظريات الاقتصادية وقد حاولت العديد من الدول النامية الدخول في مرحلة جديدة من مبادرات للتكامل والاندماج

حسب منطق الانفتاح التجاري أو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن البعض من هذه الدول تسعى إلى إقامة شراكة مع دول جد متطورة من أجل النفاذ إلى أسواقها من خلال توفير مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية حتى تحسن من أدائها الاقتصادي واحتوائها للمشاكل الاجتماعية التي تهددها في وحدتها السياسية، ومن ثم تدعيم مكانتها على الساحة الدولية.

وطبقا لهذه الرؤية يتضح أن العالم سيعرف محاولات للتكتلات الجهوية ما بين دول ذات مستويات مختلفة من حيث التزايد في النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي. ويلاحظ أنه منذ سنة 1990 وتحت تأثير دعاة الجهوية أن العلاقات من نوع شمال– جنوب، يعاد تنظيمها في إطار جديد ومن بين أنماط هذا التنظيم يمكن ذكر ظاهرة الشراكة، فما المقصود بالشراكة؟.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الإقتصادية

إن مدلول كلمة "الشراكة" يسوده الكثير من الغموض ويستعمل في المناسبات دون تحديد دقيق لمعناه، وببساطة هو موضة في هذه الأيام، فمن شراكة الدول المتوسطة النامية كل على حده مع الاتحاد الأوروبي، وشراكة بعض الدول العربية كالأردن ومصر مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشراكة بين الدول و الشركات الدولية، وبذلك فقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة يتعدد المهتمين بتفسيرها، وقبل التطرق إلى تعريفها تجدر الإشارة أولا إلى مفهوم التعاون.

الفرع الأول: التعاون

التعاون في العربية يعني تعاضد وتآزر، ويقابل هذا المصطلح بالفرنسية (Coopération)[1]، ويعني سياسة مساعدة اقتصادية، تقنية ومالية لبعض الدول السائرة في طريق النمو.

[1] Petite larousse illustré maisson d'édition laroussem paris,1991, p.259.

والتعاون اقتصاديا هو طريقة عمل تنشأ بين أشخاص أو دول تجمعهم مصالح مشتركة، من أجل تحسين اقتصادهم أو توسيع مجاله. كما يعرف التعاون على أنه علاقة شراكة يضع خلالها الفاعلون الدوليون وسائل مشتركة لتحقيق غايات و أهداف معينة ومشتركة.[1]

الفرع الثاني: الشراكة الإقتصادية

في القاموس العربي الشراكة تعني اختلاط النصيبين بحيث لا تميز الواحد عن الآخر، وهي مصدر الفعل شارك وتشاركا، ومعناه وقعت بينهما شراكة.[2]

والشراكة باللغة الفرنسية هي(Le partenariat) وتعني نظام شراكة يجمع بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.[3]

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بتفسيرها سواء كانوا اقتصاديين، سياسيين، أكاديميين أو اجتماعيين.

حيث عرفها الأستاذ حسين إبراهيم على أنها" النفع المتبادل المتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والاعتماد المتبادل والمصير الحضاري المشترك".[4]

أما الدكتور معين أمين السيد يرى أنها" العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة".[5]

كما يعرفها البعض الآخر على أنها" عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة وقد تهدف أيضا إلى تعاون سياسي

---

[1] حسين الممونديي وعادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص. 148.
[2] منجد الطالب دار المشرق، بيروت، 1974، ص.368.
[3] Petit la rousse illustré, op.cit,p.713.
[4] حسن ابراهيم، " المحور الاقتصادي والمالي لمؤتمر برشلونة"، مجلة الشؤون العربية، العدد88، القاهرة، ديسمبر1996، ص.194
[5] معين أمين السيد، " مفهوم الشراكة آلياتها، أنماطها"، في الملتقى الاقتصادي الثامن حول "الجزائر والشراكة الأجنبية"، 9-10 ماي، الجزائر 1999، ص.6.

اقتصادي، على أسس التفاهم والمنافع والمساواة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي".[1]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الشراكة هي محاولة الجمع بين طرفين أو عدة أطراف، نظرا لوجود مصالح مشتركة بينهما بحيث يسخر كل طرف الإمكانات المتوفرة لديه من أجل تحقيق أهداف وغايات مشتركة، بحيث لا تتعارض مع مصلحة أي طرف من الأطراف المشتركة.

إن أساس كل شراكة ثابتة ومتطورة هو قيامها على مبدأ المصالح المشتركة بين كل الأطراف المعنية، لذا يتوجب جعل مبدأ المصالح المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي. ومن هنا يطرح التساؤل حول مفهوم الشراكة الأورومتوسطي وهذا ما سيتم تناوله لاحقا بالتفصيل في الفصل الثاني.

المطلب الثاني: الشراكة الإقتصادية بين الفكر والواقع

تعد الدراسات النظرية والتطبيقية قليلة حول معرفة ما إذا كانت مصلحة للدول النامية في إبرام اتفاق شراكة أو اتفاق التبادل الحر مضمونة، وهنا تكفي الإشارة إلى بعض التحاليل التي تشير إلى أن نجاح الشراكة يرتبط بزيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال تحقيق درجة أعلى من الكفاءة في استخدام الموارد بواسطة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير المبادلات، إذ أن أهم مشكلات الدول النامية تتمثل في محدودية الموارد التمويلية، وضعف المستوى التقني، الأمر الذي يؤدي إلى اللجوء إلى الأطراف الأجنبية للمساعدة ودعم الاستثمار المحلي، ومن ثم لم يعد انفتاح الدول النامية على العالم الخارجي منصبا فقط على المبادلات السلعية بل أضحى يشمل بالضرورة على تدفقات رأسمالية وتقنية أجنبية متطورة.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن نجاح الشراكة مرتبط بمدى تشجيع السياسات المرافقة لإعادة تفعيل متطلبات التنمية كتحديث القوانين التي تتلاءم وحاجيات أفراد المجتمع، أو بعبارة أخرى أنه كلما حدث تفعيل وتوسيع الشراكة كلما يعد إطار العمل متعدد الأطراف للمنطقة التي تشملها الشراكة عملا رئيسيا في تحريك عملية الشراكة لتغطية شاملة للقضايا المطروحة بين الشركاء، كما في ذك المجالات السياسية والأمنية و الاجتماعية والمساعدات المالية وحتى الثقافية، على أن يكون تلقيها يرتبط برفع التحديات التي

[1] خير الدين العايب، "الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحولات الدولية الجديدة"، مركز للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2001، ص.11.

تواجه أطراف الشراكة سيما منها دعم الإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد في الوصول إلى مستوى المنافسة الدولية.

كما أن جدية الدول المتطورة في مساهمة ترقية الشراكة مع الدول النامية حسب متطلباتها التنموية وبصفة دائمة ومستمرة تؤدي حتما إلى تنمية مستدامة، وعموما فالتعاون كان الخطوة الأولى >لإرساء نوع من التجانس في العلاقات والأفكار،فالإتحاد الأوروبي على مر السنين أعطى لهذا الشأن نصيب من الأهمية، وجاءت الشراكة لتدعم ذلك وإعلان الإتحاد الأوروبي لإنشاء شراكة حقيقية متوسطية جاء نتيجة السياسة الأوروبية الجديدة في الحوض، كما أن ما تميزت به العلاقات الاقتصادية والدولية من تسارع وتشابك متخذة أشكالا مختلفة ومعقدة، تعود أسبابها إلى التقدم التكنولوجي الباهر الذي قضى على قيود الزمان و المكان والتي كانت تعرض نفسها في أي علاقة اقتصادية، كل هذا التحول ادخل على الفكر الاقتصادي عناصر جديدة و أخرج منه أخرى، فما كان على الدول إلا أن تواكب هذه التغييرات والتي كان الاستثمار الأجنبي من أهمها، باعتباره مفتاحا للأزمة المالية والتقنية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المطلب الثالث: علاقة الشراكة الأورومتوسطية بالتكامل الإقليمي

إن مفهوم الشراكة الأورومتوسطية والمتمثل في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية(سيتم التعرض لذلك بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا العمل) والذي يتضمن جوانب عديدة من العلاقات الاقتصادية، والسياسية والأمنية والاجتماعية، حيث تعتبر الشراكة بهذا المفهوم المرحلة الأولى في الوصول إلى مفهوم التكامل الاقتصادي خصوصا كما عرفه الاقتصادي(Tinbergen). ولقد ارتبط مفهوم الفكر التكاملي بتوجيهات سادت بعض الأقاليم نحو توثيق علاقاتها كما يساعدها على تجاوز ما يحدث على الصعيد الدولي، ولقد جاءت فكرة الشراكة الأورومتوسطية من قبل الأوروبيين يهدف إشاعة مبدأ السلام و الاستقرار في منطقة المتوسط وإغلاق باب الصراعات والحروب بالإضافة إلى التقارب الثقافي والتفاعل الحضاري بين شعوب دول المنطقة، حيث تلعب هذه العناصر جميعها دورا كبيرا في تعزيز مفهوم وصياغة منهج التكامل.

وقد جسد الاتحاد الأوروبي علاقة مفهوم الشراكة بمفهوم التكامل من خلال التأكيد على مجموعة من العناصر تأثرا بمبدأ التدرج في تحقيق مفهوم التكامل وتتمثل هذه العناصر في:[1]

- البدء بالمجال الاقتصادي باعتباره المنفعة الأولى التي لا يمكن تحقيقها بشكل كامل على الصعيد القطري للدول في ظل النظام العالمي
- الابتعاد عن النزعة القطرية التي تعتبر عائقا أمام الدول التي تسعى نحو تحقيق التكامل
- إمكانية السماح بانضمام أعضاء جدد يشرط استيفائهم شروط العضوية ومساعدتهم في تحقيق النمو المطلوب وتنفيذ ما عليهم من خطوات اتخذت سابقا.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مبدأ التدرج بتأجيل التحرير الكامل لحركة عناصر الإنتاج إلى مرحلة تالية، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وفقا لمتطلبات كل مرحلة. وقد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي، كما تمت الإشارة غليه سابقا صيغة جديدة للتكامل، لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا والتي تقع ضمن إقليم معين، بل إن الأساس فيها هو التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة، وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر، أي أن المعيار فيها هو التباين في مستويات النمو، حيث يعهد إلى الطرف المتقدم اقتصاديا بقيادة المجموعة.

وقد أنهت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عهد النظم التفضيلية التي كانت تقدم للدول المتقدمة مزايا للدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل، وأصبحت القاعدة هي تماثل التزامات جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو الاقتصادي.[2] ولذلك تتخذ الصيغة الحديثة الاقتصادية للتجمع شكل منطقة للتجارة الحرة، يختلف تدرج تطبيقها وفقا لتفاوت ظروف النمو فيها، على أن يكون ذلك ضمن الحدود التي تجيزها منظمة التجارة العالمية والتي تكون عادة بحدود فترة عشر سنوات.

كما أن تجمعات الدول النامية كانت تسعى في الأساس إلى التخلص من عوامل الاستقطاب التي يفرضها عدم التكافؤ السائد على المستوى الدولي فمن ثم فقد غلب عليها مبدأ سياسة الإحلال محل الواردات، الذي اتسع نطاق تطبيقها من مستوى الدولة إلى المستوى الإقليمي، لذا استهدفت تحرير حركة تبادل المنتجات الصناعية وعززت ذلك بجهود لإقامة مشاريع صناعية بديلة في ظل قدر من الحماية الإقليمية لها.

[1] محمد المحمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص.12.
[2] محمد المحمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص.13.

غير أن التوجه السائد في الوقت الحالي هو تقليص معدلات الحماية، والتوجه نحو التصدير إلى الأسواق العالمية في ظل تحرير التجارة دون تمييز، هذا بالإضافة إلى دخول تجارة الخدمات نطاق المبادلات الخاضعة لتنظيمات دولية بقدر أكبر مما ساد سابقا من خلال توقيع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن قبول الدول النامية مشاركة دول متقدمة في تجمعاتها، يعود إلى قيام هذه الدول بتعزيز قدرتها التصديرية، ورغبة الدول المتقدمة في ضمان استيعاب أسواق الدول النامية المشاركة لمزيد من صادراتها الصناعية والخدمية.

يتضح مما تقدم أن الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي تطرح بديلا للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي، يختلف عنه في معظم خصائصه، وهي امتداد لما ساد في الآونة الأخيرة من تجنيد كل القوى، بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية الدولية من أجل الدعوى إلى نظام عمل وفق قواعد قوى السوق، ويسقط العوائق أمام التدفقات الاقتصادية الأجنبية ، وخاصة رأس المال الأجنبي، ومن أجل ضمان ان تتفق تعديلات النظام الاقتصادي مع متطلبات ضمان توفير المناخ المناسب والملائم لتدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية والشركات الدولية والتي تمارس نشاطها في الدول الأقل تقدما، حيث تبدي الدول المتقدمة المعنية استعدادها للعمل كمركز لإصلاح السياسات الاقتصادية، بمعنى أن تقدم لها العون والمساعدات لاجتياز الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها خلال تعديل هياكلها وسياستها الاقتصادية على النحو المطلوب، وهذا الدور واضح من خلال اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في دعم ومساندة الاتحاد الأوروبي لدول المتوسط في عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة سياساتها الاقتصادية، وإن هذا الدعم لم يعد قاصرا على السلطات الرسمية كما هو الحال في النموذج التقليدي، بل إن جانبا هاما من المسؤولية تقع على فاعلين آخرين، في مقدمتهم القطاع الخاص ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والشركات الدولية متعددة الجنسيات، والتي تدعى بالديمقراطية وتحقيق الشراكة والشفافية، وهو ما يعطي الاتحاد الأوروبي الطرف المتقدم ثقلا أكبر في اتفاقيات الشراكة وكمركز لإصلاح السياسات الاقتصادية في الدول المتوسطية.

ولعل ما يفسر توجه العديد من البلدان والشركات إلى إبرام عقود الشراكة في قطاع معين وفي بلد ماهو العائد المرتفع، وهو ما يفسر وجود العديد من الشركات العالمية في قطاع دون اخر مثل قطاع المحروقات بالجزائر، نظرا لتوقع الربحية العالية فيه، ويعرف المناخ الإستثماري على أنه:"البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تع شرطا

ضروريا لجذب الإستثمارات"[1] كما يمكن تعريفه أيضا على أنه مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجيه إستثماراته من بلد إلى أخر[2].

[1] سامي عفيفي حاتم، الإقتصاد المصري بي الواقع والطموح، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998،ص 50.
[2] د.سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية لإصلاح الإقتصاد، دار الشروق ، الإسكنرية، 1991،ص 20.

خلاصة الفصل الثاني:

انطلاقا مما سبق وبعد التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية التي أدت إلى تنشيط وتفعيل الحركة الاقتصادية، هذه الأخيرة التي ساهمت في عولمة الاستثمار والتجارة، والتي فتحت المجال أمام الشركات متعددة الجنسيات. هذه المستجدات التي أفرزت مفهوما جديدا للقوى المعتمدة أساسا على القوة الاقتصادية التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي،ا لذي يتميز بتحرير التجارة ومن ثم إلغاء الحواجز التي تعيق انتقال مختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال، إضافة إلى سياسة الاندماج والتكتل الاقتصادي

هذا التحول الذي جعل الاهتمام بمنطقة حوض المتوسط تعود إلى صدارة الاهتمامات، حيث وفي إطار العديد من التوجهات الإقليمية وعلاقات التكامل الاقتصادي بين مختلف الدول، رغم التباعد الجغرافي والاختلاف العقائدي، السياسي والثقافي، يسعى الاتحاد الأوروبي بخطوات جادة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي لإقامة شراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، اقتناعا منه بأهمية هذه الشراكة وإقامة تجمع اقتصادي أوروبي متوسطي يتبوأ مكانته بين التكتلات الإقليمية والعالمية.

الفصل الثالث:

الشراكة الإقتصاية الأوروبية - المغاربية

الفصل الثالث الشراكة الاقتصادية الأوروبية – المغاربية

تمهيد:

البلدان المغاربية المركزية (تونس، الجزائر، المغرب) ومنذ استقلالها[1*] اعتمدت نماذج اقتصادية موجهة، فالجزائر اتجهت نحو نظام شعبوي اشتراكي ثوري ، و المغرب نحو نظام تنموي موجه ، و تونس إعتمدت سياسة إشتراكية موجهة كذلك. هذه البلدان ورثت اقتصاديات نموذج كولنيالي تميز بالتركيز على تصدير المواد الأولية زيادة على المعدلات المرتفعة للأمية، ونقص لليد العاملة المؤهلة في قطاع الصناعة، مع وجود قطاع زراعي يعتمد على وسائل بدائية في الإنتاج. وكانت الدولة هي المسئولة الوحيدة على تمويل الاقتصاد وإعادة توزيع الدخول.

في بداية عقد السبعينات، اعتمدت البلدان المغاربية برامج تصنيعية، وإحداث مشاريع صناعية، وهذا بفضل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول والفوسفات، وخاصة بالنسبة للجزائر التي يعتمد اقتصادها على البترول الشيء الذي مكنها من تأميم الصناعات البترولية.

هذه الوضعية (ارتفاع أسعار المواد الأولية) مكنت الدول المغاربية من تحسين مداخيلها وبالتالي مضاعفة نفقاتها التعليمية والاجتماعية بغرض تحسين المستوى العام لمعيشة المواطن، فقد ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسب عالية وبالتالي تحسنت كل المؤشرات الاجتماعية. فالجزائر ارتفعت بها نسبة التعليم من 25% في منتصف عقد الستينات إلى 60% في منتصف عقد الثمانينات.

استراتيجيات التنمية ارتكزت على سياسات التصنيع بإحلال الواردات، وحماية المؤسسات العمومية، وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، وتغطية العجز المحقق بمداخيل البترول.

خلال عقد الثمانينات، عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا كبيرا أثر على اقتصاديات الدول المغاربية، بحيث انخفضت مداخيل التصدير، خاصة بالنسبة للجزائر وتونس التي شهدت انخفاضا كبيرا لأسعار البترول بحوالي 50 % عام 1986 مقارنة بأسعار عام 1979. وانخفض سعر الفوسفات الذي يمثل

- تونس والمغرب عام 1956، الجزائر عام 1962.*

نسبة كبيرة من مجموع صادرات المغرب بحوالي 50 %خلال عام 1975 مقارنة بأسعار 1978. الأمر الذي جعل هذه الدول عاجزة للإيفاء بديونها الخارجية، وبقيت تنفق كل مداخيلها لتغطية خدمة الديون التي سجلت أرقاما كبيرة، زيادة على عجزها لتغطية المطالب الاجتماعية، وأصبحت هذه الدول تعيش أزمة اقتصادية حقيقية، ولم تجد وسيلة أمامها إلا الالتجاء إلى الاقتراض وتضخيم أرقام المديونية الخارجية، الأمر الذي زاد من حدة الأزمة.

تميزت اقتصاديات دول المغرب العربي بالضعف الكبير في تنوع جهازها الإنتاجي، رغم وجود إمكانيات لا بأس بها في امتلاك الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية، زيادة على توافر اليد العاملة المؤهلة نسبيا في قطاع النسيج وصناعة الألبسة بالنسبة لتونس والمغرب، وكانت الاختيارات السياسية والاقتصادية المعتمدة من طرف الدول المغاربية سببا في إحداث اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وعلى مستوى التوازنات الاقتصادية، وهذا من جراء المزج بين نموذج إحلال الواردات في الصناعات التحويلية من جهة، وتطوير الصادرات في الصناعات الاستخراجية من جهة أخرى. وقد ساهمت أزمة المديونية الخارجية بالنسبة للجزائر والمغرب في تعميق الفجوة، وكذلك أزمة أسعار البترول بالنسبة للجزائر في منتصف عقد الثمانينات (1986).

خلال عقد التسعينات بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية الذي استلزم[1] اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي والتقليص من تدخل الدول في الحياة الاقتصادية، وتبني نماذج جديدة وإصلاحات على منظوماتها الاقتصادية معتمدة في ذلك على استقلالية المؤسسات العمومية، والانفتاح على العالم الخارجي، والدخول في اقتصاديات السوق. وتخفيفا من عبء المديونية الخارجية الذي أثقل كاهل الدول المغاربية، ورغبة منها في تطوير برامجها الاقتصادية والخروج من الأزمة ثم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإبرام اتفاقيات معه عن طريق برامج وسياسات التعديل الهيكلي لاقتصادياتها مقابل برامج لإعادة جدولة ديونها الخارجية، فكانت المغرب أول البلدان المغاربية التي تعاملت مع الصندوق بغرض جدولة ديونها عام 198إن برامج التعديل الهيكلي،

تركزت أساسا على التقليص من التدعيم المالي للمواد الأساسية، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتدعيم المنافسة الاقتصادية، والضغط على النفقات العامة، وخاصة فيما تعلق بالكتلة الأجرية للقطاع العمومي، وتحرير معدلات الفائدة والأسعار، واعتماد سياسات مالية أكثر شفافية،

[1] Sebti. K. L'Entreprise Marocaine et la Problématique de la Mise à Niveau, EXPERDATA éditions1997:, RABAT

وتشجيع المبادرات الخاصة، وإعطاء الدور الفاعل للقطاع الخاص، واعتماد برامج خوصصة المؤسسات العمومية، وتسهيل إجراءات دخول الرأسمال الأجنبي.

وبالرغم من أن اقتصاديات الدول المغاربية مازالت لم تحقق ما كان منتظرا منها جراء هذا التحرر الاقتصادي واعتماد سياسات الانتفاح الاقتصادي، إلا أنه بدأت ملامح الانفراج تظهر ابتداء من نهاية التسعينات[1]. فقد تحسنت نسبيا التوازنات الاقتصادية الكلية كالانخفاض في عجز الميزانيات، ومعدلات التضخم، ومعدلات البطالة، وارتفاع نسب الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدلات المديونية الخارجية. وقد شهدت الصناعات النسيجية والسياحية تطورا ملحوظا بالنسبة للمغرب وتونس مما زاد في تنوع جهازهما الإنتاجي، وهذا على غرار إنتاجهما الزراعي و المنجمي، بينما بقيت الجزائر معتمدة على صادراتها من النفط والغاز. هذا التوسع في الإنتاج والنشاطات كان نتيجة التقارب الجغرافي للبلدان المغاربية مع البلدان الأوروبية التي وجدت تسهيلات في دخول الرأسمال الأجنبي للدول المغاربية. وقد بدأت الصناعة تنتعش حيث انتقلت نسبة صادرات الصناعات النسيجية من مجموع الصادرات إلى 24% للمغرب و41% لتونس عام 2000 مقابل ما كانت عليه 8 % للمغرب و35% لتونس عام 1990، زيادة لاستقطابها، نسبا عالية من اليد العاملة حيث بلغت 50% لتونس و40% للمغرب عام 2000. وقد ساهمت الإصلاحات التي اعتمدت على السياسات النقدية في تحسين المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي للبلدان المغاربية فالتحسن الذي حققته الدول المغاربية على أرصدتها الجارية وإحتياطات الصرف، انعكس بالإيجاب على اقتصادياتها، بحيث ساهمت إحتياطات الصرف المحقق بالعملة الصعبة 3.8 و 1.5 مليار دولار بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي خلال عقد التسعينات، مقابل 0.4 و 0.7 مليار دولار خلال عقد الثمانينات في تخفيف المديونية الخارجية للمغرب على سبيل المثال من 91% نسبة الناتج الحالي الإجمالي عام 1989 إلى 56% عام 1999.

إن المسار الاقتصادي الدول المغاربية سجل بعض النجاحات النسبية، وحقق نتائج إيجابية ارتبطت تمام الارتباط باعتماد سياسات التحرر الاقتصادي والتوجه نحو تحرير التجارة الخارجية ،و ما صاحبها من إصلاحات هيكلية عميقة على منظوماتها الإقتصادية إبتداءا من النصف الثاني لعقد الثمانينات . هذه السياسات يجب أن تدعم و تقوى حتى تضمن هذه الدول مكانا لها على المستوى

[1] - نوزاد الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، دار المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1998، ص 240.

الإقليمي و الدولي في الوقت الذي أصبحت فيه التكتلات الإقليمية و الجهوية سلوكا سياسيا و إقتصاديا و ثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الإقتصادية الدولية .

جدول رقم(3-1): بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول المغاربية

المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس
السكان عام 2000 (مليون نسمة)	31.2	28.2	9.5
السكان عام 2010 (مليون نسمة)	39.0	33.6	11.4
الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 (مليار دولار)	46.9	35.6	19.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1996-2000 (%)	5.0	4.2	5.5
نسبة التضخم للفترة 1990-2000 (%)	20.4	4.8	4.5
معدل البطالة 1999 (%)	33.0	19.0	15.6
عجز الميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1999 (%)	1.9	2.5	2.7
المديونية الخارجية عام 2000 نسبة إلى الناتج م. الإجمالي (%)	60.0	52.0	53.0
خدمة الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات عام 1999 (%)	38.6	25.0	16.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)، مديرية الإحصاء (المغرب)، المعهد الوطني للإحصاء (تونس).

من خلال الجدول رقم(3-1) نلاحظ أنه في إطار التقسيم الدولي للإنتاج والعمل، نجد الدول المغاربية تتخصص حسب هيكل صادراتها في تصدير المحروقات على شكلها الخام بالنسبة للجزائر وتصدير المواد الأولية وبعض السلع المصنعة النسيجية والغذائية بالنسبة لتونس والمغرب.

جدول رقم (3-2) تركيبة الصادرات الجزائرية للفترة 1994-2000 (بالمئة من قيمة الصادرات)

	94	95	96	97	98	99	2000
الزراعة والصيد البحري	0.6	0.6	0.2	0.8	0.5	0.2	0.3
المواد الطاقوية	0.6	0.1	0.8	0.1	0.1	0.0	0.0
المحروقات	95.4	95.2	96.1	94.9	93.5	96.3	96.4
المواد المنجمية	0.2	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3
صناعة الحديد والصلب	1.5	1.0	0.9	1.4	1.3	1.1	0.9
الصناعة الكيماوية والبلاستيكية	1.4	2.1	1.4	1.8	3.5	2.0	1.8
الصناعات الغذائية	0.1	0.4	0.2	0.3	0.5	0.1	0.1
صناعة المنسوجات والملابس	0.0	0.2	0.0	0.3	0.3	0.0	0.0
صناعة الجلود والأحذية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
صناعة الخشب والفلين والورق	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من تصميم الباحثة وفق إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات – الجزائر-

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الصادرات الجزائرية تركزت على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، وهذا ما يؤكد أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد القطاع الواحد، بينما القطاعات الأخرى تدخل تركيبة الصادرات بنسب ضئيلة تكا تكون معدومة.

جدول رقم(3-3): تركيبة الصادرات التونسية للفترة 1994-2000 (بالمئة من قيمة الصادرات).

	94	95	96	97	98	99	2000
زراعة وصناعات غذائية	11.7	13.0	10.0	7.5	11.1	9.6	11.4
طاقة	12.1	9.4	8.3	10.5	9.0	6.4	7.1
مواد منجمية، فوسفات ومشتقاته	9.5	9.8	10.2	11.5	10.9	10.8	102
صناعات نسيجية، ألبسة وجلود	47.2	47.6	49.9	51.1	48.7	50.5	48.8
آلات ومعدات النقل	0.9	0.6	0.8	0.5	0.8	0.8	0.8
صناعات ميكانيكية	3.3	5.7	5.6	4.1	4.0	4.6	5.6
صناعات كهربائية	7.5	70	7.4	7.9	8.8	10.6	9.6
صناعة أخرى تقليدية	7.8	6.9	7.8	6.9	6.7	6.7	6.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من تصميم الباحثة وفق إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء – تونس-

إن حصة أوروبا من الصادرات المغاربية (تونس، المغرب، الجزائر) خلال عقد التسعينات تراوحت ما بين 70إلى 76%، وبالمقابل حصة أوروبا من الواردات المغاربية لنفس الفترة تراوحت ما بين 65 إلى 70%، وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية لدول المغرب العربي المركزية مع دول الاتحاد الأوروبي، مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى.

جدول رقم(3-4): تركيبة الصادرات المغربية للفترة 1994-2000 (بالمئة من قيمة الصادرات)

	94	95	96	97	98	99	2000
مواد غذائية، مشروبات، تبغ	28.3	30.7	31.5	29.4	20.8	20.2	20.3
طاقة	2.1	2.2	1.6	1.9	1.5	2.7	2.6
مواد خام من أصل نباتي وحيواني	3.9	4.1	3.8	4.2	2.0	2.5	2.4
مواد خام من أصل منجمي: فوسفات وزنك	11.0	10.0	11.0	13.2	8.9	8.1	8.2
مواد نصف كاملة: أسمدة وحامض الفوسفوريك	24.9	25.9	25.7	26.0	18.2	18.6	18.4
مواد كاملة للتجهيزات الصناعية	3.6	3.3	3.2	3.2	7.7	9.2	9.0
سلع نهائية للاستهلاك: ألبسة ومواد نسيجية	26.2	23.2	32.2	22.1	40.9	38.7	39.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

في حين، وخلال نفس الفترة فإن واردات الدول المغاربية من المنتوجات ذات الأصل الأوروبي لم تتعدى نسبة 8.6 %من إجمالي الصادرات الأوروبية، أما واردات الاتحاد الأوروبي من المنتوجات ذات الأصل المغاربي لم تتعدى نسبة 3.8%، من إجمالي وارداتها وهو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بين الطرفين بالاتجاهين المتعاكسين.

وإننا ندرك تمام الإدراك عدم حدوث تغيير كبير على هيكل صادرات الدول المغاربية تجاه بلدان الإتحاد الأوروبي على المدى القريب بالرغم من التوقيع على اتفاقيات شراكة وإنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون عام 2010، وهذا بسبب عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف السريع مع متطلبات

هذه الشراكة. بينما نتوقع تغييرا بالزيادة في حجم صادرات الإتحاد الأوروبي تجاه البلدان المغاربية بسبب رفع الحواجز الجمركية من جهة، وللمحافظة على مرتبته التنافسية أمام أمريكا واليابان من جهة أخرى.

إنشاء منطقة للتجارة الحرة وتجسيدها التدريجي على أرضية الواقع بالتعامل التجاري للمنتوجات الصناعية في بادئ الأمر، ثم التحرير التدريجي للخدمات، والتعامل وفق الحصص للمنتوجات الزراعية حسب ما تقتضيه اتفاقية الشراكة[1]، سيكون له آثارا على اقتصاديات الدول المغاربية.

لقد فشلت الدول المغاربية في تجسيد كيان اقتصادي متكامل فيما بينها، واندماج حقيقي لاقتصادياتها عن طريق التكتل وخلق مناطق نفوذ من أجل المنافسة وفرض وجودها في المجتمع الدولي[2]، وبقي الإتحاد المغاربي عبارة عن فكرة أقل ما يقال عنها أنها جسد بلا روح، الأمر الذي جعل هذه الدول تبحث منفردة على ترتيبات حمائية لاقتصادياتها عن طريق الدخول في عضوية منظمات دولية وعالمية، أو الدخول إلى فضاءات تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى خارج إقليمها المغاربي.

وفي نفس الوقت، اشتد التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على أكبر قدر من مناطق النفوذ بعد ظهور متغيرات جديدة على المستوى العالمي[3]، فتحت المجال واسعا لمبادرات التعاون والتكتلات الإقليمية، الأمر الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي للإعلان عن سياسة متوسطية جديدة تجاه الدول المتوسطية عامة، والدول المغاربية خاصة، تتمثل في مشروع الشراكة الأوروبية المغاربية، والتي لقيت تجاوبا وقبولا من طرف الدول المغاربية المركزية (تونس، الجزائر، المغرب) انتهى بالتوقيع على اتفاقيات شراكة ثنائية بين الإتحاد الأوروبي من جهة، ودول المغرب العربي منفردة من جهة أخرى. والتي تحددت معالمها من خلال مؤتمر برشلونة 1995 لتحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين الأوروبية والمغاربية بهدف التقليل من فوارق معدلات النمو وتحقيق تنمية شاملة.

[1] - Mohamed Belahcen, Tlemçani, l'Intégration Régionale des Pays du Maghreb à l'Union Européenne: une alternative crédible face à la mondialisation - septième session de l'Université d'Hiver de MARRAKECH, Université de MARRAKECH, du 16 au 20 février, 1999.

[2] - علي نصار، مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 89، يوليو 1986، ص.ص. 14-16

[3] - توماس كوتور و ميشال هدسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين: أين أصبح العالم الثالث، ترجمة نخلة فريفر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ، 1995، ص.ص. 231-233.

كانت تونس أول بلد مغاربي وقع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في جويلية 1995 لتدخل حيز التنفيذ في مارس 1998، تم تلتها المغرب بالتوقيع على اتفاقية مماثلة في فيفري 1996 لتدخل مرحلة التنفيذ في مارس 2000. ثم الجزائر التي وقعت في أفريل 2002.

إن الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية تميزت بالتعاون الشامل الذي مس وغطى كل الأبعاد الأمنية والسياسية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والإنسانية، وتتخلص أهم ملامح اتفاقيات الشراكة في الآتي:

- حرية تنقل معظم السلع الصناعية فيما بين الأطراف المشاركة من الجهتين الأوروبية والمغاربية.
- إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات من الإتحاد والأوروبي والبدء في إلغاء الحواجز غير الجمركية عند بدء تطبيق الاتفاقيات، والحواجز الجمركية في ظرف اثنا عشر سنة.
- للمستثمرين من البلدان المشاركة الحق في تأسيس مشروعاتهم في بلدان بعضهم البعض، وقد أعطيت إجراءات تضمن حقوق المستثمرين.
- تعديل الإطار التنظيمي للبلدان المغاربية ليقترب من ذلك المعمول في الإتحاد الأوروبي في مجالات المنافسة والمشتريات الحكومية والدعم والمعايير الفنية.
- تعزيز التعاون المالي والفني بين الأطراف، وقد وضعت آليات لتدعيم ذلك التعاون، وتحديد أوجهه، والهدف منه.
- القضاء التدريجي على الممارسات التي تشوه التجارة بين الأطراف، مثل الإحتكارات، الإغراق، الدعم الحكومي، ومختلف الامتيازات المقدمة للمؤسسات العمومية.
- تشجيع التكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي في كل المجالات السياسية، والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.
- تدعيم التعاون في مجال الهجرة ، و حتمية مساعدة الدول المغاربية من الحد في إنتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة و ما تحمله من مشاكل إجتماعية و أمنية للدول الاوروبية.
- تعزيز الشراكة في مختلف المجالات الأخرى غير الاقتصادية، كالمجالات الثقافية، السياسية والاجتماعية.

- المعاملة الخاصة، والدخول المحدود للسلع والمنتجات الزراعية المغاربية لسوق الاتحاد الأوروبي، والتعامل في هذا المجال بشكل الحصص.

لقد تميز البعد الاقتصادي والمالي بأنه الركيزة الأساسية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية، لذلك خصصنا هذا الفصل للشراكة الاقتصادية والتي بنيت على تعاون تجاري من خلال السعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون عام 2010، وتعاون اقتصادي يسعى لإحداث منطقة ازدهار ونمو، وتعاون مالي مبني على المساعدات المالية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للدول المغاربية في شكل قروض ومعونات بغرض إنجاح التعاون التجاري والاقتصادي وتشجيع التكامل والتعاون الإقليميين.

لذلك، ارتأينا تقسيم هذا الفصل المتعلق بالشراكة الاقتصادية الأوروبية المغاربية إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: إقامة منطقة للتجارة الحرة.

المبحث الثاني: وتحديد مجالات التعاون الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحديد أوجه التعاون المالي.

المبحث الأول: إقامة منطقة للتجارة الحرة

إن مجالات التعاون المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية كثيرة تشمل عدة أوجه للتعاون في البيئة، الطاقة، الهجرة، الاستثمار، التجارة، وعليه فإن الهدف هو العمل نحو تحقيق شراكة فعلية تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدعمها مساعدات مالية وإجراءات عملية لإقامتها، بالإضافة إلى حث الدول المغاربية على تحرير تجارتها الخارجية مع الإتحاد الأوروبي في إطار القوانين التي تحكم المنظمة العالمية للتجارة حسب ما نص عليه مؤتمر مراكش 1995، الأمر الذي يدعو الدول المغاربية لتحديث اقتصادياتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال فترة انتقالية تمتد لغاية 2010، يقوم الاتحاد الأوروبي خلالها بتقديم المساعدات المالية قصد إعادة هيكلة وبناء اقتصاديات الدول المغاربية.

"منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الاخرى على التجارة ، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية، إزاء الدول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

إن منطقة التجارة الحرة ليست غاية بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة للاندماج في معطيات الاقتصاد العالمي، فالتوقيع الثنائي بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة مغاربية على حدى لإنشاء منطقة تجارة حرة لغاية 2010 سيؤدي في النهاية إلى وجود منطقة تجارة حرة أكبر وأوسع تضم دول الإتحاد الأوروبي من جهة، والدول المغاربية من جهة أخرى.

وبالرغم من أن اتفاقيات الشراكة كانت ثنائية، إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة حيث تقرر بشأنها وتسهيل إقامتها ما يلي:[1]

- الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.
- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة، وشهادات التقييس العالمي.

[1] - أحمد عبد الفتاح تغيان ، اتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبية: الفرص والتحديات، ورشة عمل تأثير اتفاقيات الشراكة العربية – الأوروبية على مستقبل التكتلات الإقليمية العربية، 23، 24 جانفي 2001، الكويت

- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.
- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما (دول الإتحاد الأوروبي) إلى الدول المغاربية.

المطلب الأول: حرية حركة السلع

عملية تحرير التجارة وتوسيع الفضاء الاقتصادي الأوروبي تسمح لا محالة بتطور اقتصاديات الدول المغاربية، ولكن تطرح في نفس الوقت تحديات يجب رفعها وعراقيل يجب تخطيها وخاصة في الميدان الصناعي باعتباره المجال الذي تبنى عليه منطقة التجارة الحرة، والوعاء الذي استوعب كل التغيرات التي طبقت على التعريفات الجمركية وغير الجمركية.

أولا: السلع الصناعية: إنشاء منطقة للتجارة الحرة من شأنه تدعيم المؤسسات الصناعية الأوروبية التي تستفيد في توسيع سوق صادراتها جراء انفتاح السوق المغاربية مع التقليص من نسب التعريفات الجمركية، وتسهيل إجراءات دخولها للسوق المغاربية. وبالمقابل يخلق هذا الانفتاح تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية المغاربية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة[1]، داخل أسواقها المحلية أو على مستوى السوق الأوروبية. الأمر الذي يستدعي تأهيل المؤسسات الصناعية المغاربية واللحاق بها لمستوى مثيلاتها الأوروبية، لأنها فقدت من خلال اتفاقيات الشراكة الامتيازات الخاصة التي كانت تمنحها الدول الأوروبية لمنتجاتها المصدرة، للسوق الأوروبية، ويصبح التعامل التجاري بالمثل خاصة بعد انقضاء مدة المرحلة الانتقالية المحددة بإثنا عشر سنة، أين يتم التحرير الكلي لتجارة المنتجات الصناعية بين الطرفين الإتحاد الأوروبي من جهة، والدول المغاربية من جهة أخرى.

[1] - Boussetta . M, Implication Fiscales et Commerciales des Accords de Z .L .E: les cas du Maroc avec l'U.E, la Tunisie et l'Egypte, Revue Marocaine d'Administration et du développement local, n°33, septembre, . 2000P .98.

هذه المرحلة الانتقالية التي ستسمح للمؤسسات الصناعية المغاربية إعادة هيكلتها وتأهيلها بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها منطقة التجارة الحرة. لذلك تضمنت الاتفاقية إجراءات خاصة وكيفيات للتعامل مع السلع الصناعية عند استيرادها أو تصديرها.

1. **الصادرات المغاربية للإتحاد الأوروبي:** يتم إعفاء الصادرات المغاربية لدول الاتحاد الأوروبي من السلع الصناعية الناشئة من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى وذلك فور دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ. ويستثنى من هذا السلع النسيجية والملابس التي تعامل معاملة خاصة.
2. **صادرات الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية:** تم الاتفاق على تحرير تجارة السلع الصناعية الأوروبية من كل قيود الكمية والتعريفية الجمركية عند دخولها لأسواق الدول المغاربية، ولكن على مراحل وفق برنامج زمني طيلة المرحلة الانتقالية، وعلى أساس قوائم أساسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية.

- القائمة الأولى: وهي متكونة أساسا من سلع صناعية للتجهيز، يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها من طرف الدول المغاربية مباشرة بعد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ مع كل بلد مغاربي.
- القائمة الثانية: وهي تحتوي على المواد الأولية الصناعية، ذات المنشأ الأوروبي وغير منتجة لدى الدول المغاربية، زيادة على قطع الغيار. يتم إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية عليها على حدة مدة أربع سنوات بمعدل 25% لكل سنة، ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ.
- القائمة الثالثة: وهي تضم السلع الصناعية الأوروبية، والتي تنتج محليا لدى الدول المغاربية، وتعتبر سلعا حساسة، فإنه يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا تبدأ بعد فوات ثلاث سنوات من البدء في تطبيق الاتفاقية، أي لا يتم البدء في تخفيض الرسوم إلا بعد فوات ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ. هذه المهلة تسمى مهلة الإعفاء[1]، يتم خلالها تأهيل منتجات الدول المغاربية لمواجهة منافسة منتجات الدول الأوروبية. هذا التخفيض في الرسوم الجمركية الذي يبدأ مع السنة الرابعة يكون في الغالب بمعدل 10 % سنويا.

[1] - Taidi . L, Le projet de Z .L .E entre l'U.E et le Maroc: une approche de son impact sur l'économie nationale, annales Marocaine d'économie, n°11, 1995 p 28.

جدول رقم(3-5): رزنامة توزيع عملية التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية – المغربية

سنوات المرحلة الانتقالية	سلع التجهيز	المواد الأولية	قطع الغيار	سلع غير منتجة محليا	سلع منتجة محليا
0*	% 100	% 25	% 25	% 25	–
1		% 25	% 25	% 25	–
2		% 25	% 25	% 25	–
3		% 25	% 25	% 25	%10
4					%10
5					%10
6					%10
7					%10
8					%10
9					%10
10					%10
11					%10
12					

المصدر: وزارة التجارة والصناعة المغربية.

نلاحظ أنه للدول المشاركة الحق في اتخاذ إجراءات استثنائية، كفرض رسوم جمركية جديدة خلال فترة زمنية محددة إذ تعلق الأمر بحماية الصناعة الوطنية الناشئة، أو القطاعات حديثة النشأة أو تفاديا لآثار اجتماعية خطيرة. لذلك فقد تم الاتفاق على الآتي:

- في حالة حدوث صعوبات بالغة بالنسبة لمنتج ما نتيجة لإجراءات تحرير الواردات المغاربية من الاتحاد الأوروبي، يجوز مراجعة الجداول الزمنية الخاصة به من جانب لجنة المشاركة بالاتفاق المشترك، على أن لا يتجاوز المدة المحددة للفترة الانتقالية.

- يجوز للدول المغاربية المشاركة اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة بزيادة أو إعادة تطبيق الرسوم الجمركية على الصناعات الجديدة والوليدة، أو على القطاعات التي تخضع لعملية إعادة هيكلة والتي تواجه صعوبات خطيرة، خاصة عندما يكون لهذه الصعوبات تأثيرا على الجوانب الاجتماعية.
- لا تزيد الرسوم الجمركية على واردات الدول المغاربية من المنتجات التي لها منشأ الدول الأوروبية، والتي تخضع للإجراءات الاستثنائية عن 25% من القيمة.
- تطبق الإجراءات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، ما لم تسمح لجنة المشاركة بمدة أطول، ويتم إيقاف تطبيق مثل هذه الإجراءات بانتهاء الحد الأقصى للفترة الانتقالية.
- لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أي منتج بعد انقضاء فترة تزيد عن ثلاث سنوات منذ تاريخ إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية وكل الإجراءات الأخرى ذات الأثر المماثل على هذا المنتج.
- تقوم الدول المغاربية بإخطار لجنة المشاركة بأي إجراءات استثنائية تعتزم تطبيقها، ويتم التشاور حول الإجراءات، وتحديد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية التي تم تطبيقها.

ثانيا: المنتجات والسلع الزراعية: لقد حددت الاتفاقيات مجال التجارة في السلع الزراعية، والتي تعتمد عليها بدرجة أكبر كل من تونس والمغرب، وبدرجة أقل الجزائر، ففي إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية بقيت التعاملات التجارية في المجال الزراعي متشددة، إذ اتفقت الأطراف على التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما، وتخضع المنتجات الزراعية والسمكية، لدول المغرب العربي إلى رسوم جمركية ورقابة شديدة أثناء انتقالها إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل تخضع المنتجات الأوروبية المصدرة للدول المغاربية للإجراءات أخف من ذلك. في ضوء السياسة الزراعية المشتركة (P.A.C) التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتطبيقها ويتم بمقتضاها حماية الإنتاج الزراعي المحلي، رفض الاتحاد الأوروبي تحرير التجارة في السلع الزراعية، أسوة مع باقي الدول التي أبرم معها اتفاقيات شراكة، وقد اتفق الطرفان على ما يلي[1]:

- أن يعمل الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية على تحقيق تحرير أكبر لتجارتهما في المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة التي تهم كلا طرفين.

[1] - من نص اتفاقيات الشراكة.

- تحدد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولان يتضمن الأول قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المغاربية، مع تحديد نسبة تخفيض التعريفات الجمركية، وتحديد حصة الاستيراد. بينما يتضمن الثاني قائمة المنتجات الزراعية لدول المغرب العربي المصدرة للاتحاد الأوروبي مع تحديد نسبة التعريفة الجمركية والحصة المتفق عليها. وكل زيادة في الحصة المحددة تخضع لشروط جمركية **أخرى**، مع تحديد موسم (الفترة الزمنية) التي يتم فيها التعامل بهذه الكيفيات.

1. **المنتجات الزراعية:** تخضع المنتجات الزراعية في إطار الشراكة الأوروبية المغاربية إلى ترتيبات تختلف من التصدير إلى الاستيراد. فقد اعتمدت ترتيبات على الواردات إلى الإتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية المغاربية تسمح باستيراد المنتجات المدرجة في جداول التي منشأها[1*] دول المغرب العربي إلى الاتحاد الأوروبي، طبقا لشروط محددة منها، إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها وفقا لما تم التفاق عليه حسب كل نوع من المنتج الزراعي. كما تطبق على الكميات التي يتم استيرادها زيادة عن الحصص المقررة رسوم تعريفية جمركية عامة وكاملة.

كذلك تضمنت الاتفاقية أن يكون مستوى أسعار الصادرات المغاربية للاتحاد الأوروبي مساويا 85% على الأقل من مستوى أسعار المجموعة بالنسبة لنفس المنتجات خلال نفس الفترات الزمنية. وأما إذا كان مستوى السعر للدول المغاربية لأي منتج من هذه المنتجات أقل من 85% من مستوى أسعار المجموعة، يوقف العمل بالتعريفة التفضيلية، ويعيد الاتحاد الأوروبي تطبيق التعريفة التفضيلية عندما يكون مستوى الأسعار المغاربية مساويا 85% أو أكثر من مستوى أسعار المجموعة الأوروبية.

أما بالنسبة للترتيبات التي طبقت على الواردات للدول المغاربية من المنتجات الزارعية لدول الاتحاد الأوروبي، فاقتصرت على منتجات معينة يتم إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها في حدود الحصص التعريفية المدرجة حسب قائمة محددة ومتفق عليها. وغالبا ما نجد كميات الحصص غير محدودة، وكذلك نسبة تخفيض الرسوم الجمركية عالية جدا، بحيث تراوحت من 50 إلى 100%.

2. **المنتجات الزراعية المصنعة:** يعامل الاتحاد الأوروبي السلع الزراعية المصنعة على أساس أنها منتجات تقع بين حدين، حد السلع الزراعية وحد السلع الصناعية، حيث

*- المنشأ: المعبر عنه في اتفاقيات الشراكة بقواعد المنشأ، وهي المعايير التي تحدد جنسية المنتج بحيث يكون محتويا على حد أقصى من المكون الأجنبي، أو تكون المدخلات الأجنبية فيه قد خضعت لحد أدنىمن العمليات التصنيعية التي تقاس إما عن طريق القيمة المضافة أو بوقوع المنتج النهائي تحت بند جمركي مختلف عن البند الذي يشمل الخامات التي دخلت في تصنيعه، وعليه، فإن هذه القواعد هي التي تحدد أحقية المنتج المصدر في التمتع بالإعفاءات الجمركية في إطار اتفاق للتجارة الحرة بين بلدين.

أنها تحتوي نسبة مرتفعة من المكونات الزراعية وفي نفس الوقت فقد تم إجراء عمليات صناعية عليها، وتخضع المنتجات الزراعية التي تستخدم في إنتاج سلع زراعية مصنعة لإجراءات السياسة الزراعية المشتركة، وذلك بهدف المحافظة على أسعار داخلية أعلى من معدلات الأسعار السائدة في الأسواق العالمية (خاصة الغلال، والأرز، السكر، ومنتجات الألبان). ويفرض الاتحاد الأوروبي على وارداته من السلع الزراعية المصنعة الرسوم الجمركية التالية:

- رسم جمركي نسبي على أساس أن هذا الرسم مفروض على العمليات التصنيعية لتلك السلع عند خضوعها للعملية التصنيعية.
- رسم على المكون الزراعي يعادل الفرق بين الأسعار العالمية للمكونات الزراعية الداخلة في إنتاجها و أسعار تلك المكونات داخل سوق الإتحاد الأوروبي.
- رسم إضافي على السلع التي يدخل في إنتاجها أحد مكونات الغلال، أو الأرز، أو السكر، أو منتجات الألبان.

وفي إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، فقد أعطيت بعض الامتيازات الهامشية على هذه الرسوم لفائدة صادرات الدول المغاربية، وهي محددة بجداول على اتفاقيات المشاركة.

أما فيما يخص الواردات للدول المغاربية من المنتجات الزراعية المصنعة للاتحاد الأوروبي، فقد قسمت إلى قسمين أساسيين، الأول يتضمن قائمة تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات ذات الأثر المماثل، وتطبق هذه المعاملة بعد فترة عامين إلى ثلاثة من بدء تنفيذ الاتفاقية. أما القسم الثاني فيتضمن قائمة تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تستفيد من تخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية، غالبا ما تبدأ بنسبة 5% ثم تزداد بنفس النسبة كل سنة.

ثالثا: تحرير تجارة الخدمات: يشير مصطلح الخدمات عادة إلى أوجه مختلفة من النشاط الاقتصادي مثل المحاسبة، التوزيع، أعمال المصارف والتأمين، السياحة، الصحة، التعليم، النقل، خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية،....إلخ. وتقوم الخدمات بتوفير الصلات الأساسية بين العوامل الاقتصادية، كما تمكن الأسواق من أداء وظيفتها بالطريقة السليمة. وفي خلال السنوات الأخيرة فاق نمو قيمة تجارة الخدمات بين أرجاء العالم نمو قيمة التجارة السلعية، وهو الأمر الذي يعكس التقدم في تقنيات البيانات والاتصالات والنقل. وقد ترتب على هذا تحول قطاع الخدمات من التركيز على

الأنشطة التي غالبا ما يجري الاتجار فيها والتي تتميز بضعف النمو في إنتاجيتها إلى قطاع يضم منتجات متنوعة سريعة النمو، تعتمد على المعرفة.

تتميز الخدمات عن السلع بخاصيتين، أولهما أنها غير ملموسة (ليس لها كيان مادي)، وثانيتهما أنها غير قابلة للتخزين فيتم استهلاكها بمجرد إنتاجها. لذلك فإن العمليات الخاصة بالخدمات تتطلب أن يكون هناك تعامل بين مقدم الخدمة ومستهلكها، ونتيجة لذلك، فإن تحرير التجارة في الخدمات يفرض التنسيق بين النظم القانونية القومية وبين الاتفاقات بغرض الاعتراف بالمعايير والمستويات الخاصة بالدول المشاركة في الاتفاقية. وقد يكون التفاوض ممكنا بشأن تحرير تجارة الخدمات ومحاولة التنسيق في إطار الاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاقية المشاركة المقترحة بين الاتحاد الأوروبي، ودول المغرب العربي، أكثر فاعلية من إمكان تحقيق ذلك في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف.

لقد وقعت كل من تونس والمغرب والجزائر على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولم يرد أي التزام محدد بتحرير التجارة في الخدمات ، و إن كانت كل الإتفاقيات الثلاث تشير فقط إلى إلتزامات وتعهدات كل طرف في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (G.A.T.S).

وتتكون الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات من ثلاثة عناصر رئيسية، الأول يتضمن اتفاق على الإطار الذي يرسي المبادئ والقواعد العامة التي ستطبق على كافة الإجراءات التي تؤثر في تجارة الخدمات، بما في ذلك معاملة الدولة الأولى بالرعاية، الثاني والذي يعتبر لب هذا الاتفاق، يتكون من التزامات محددة خاصة بالقطاعات، بشأن المعاملة الوطنية وإتاحة الوصول إلى الأسواق، وهي مدرجة في جدول تقدمه كل دولة. أما العنصر الثالث فهو يتضمن التفاهم على الدخول في مفاوضات دورية لتحرير تجارة الخدمات.

إن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لا تنص على معاملة تفضيلية للدول النامية، كما أنها لا تفرض عليها التزامات كبيرة، إلا إذا قامت هذه الدول بإلزام نفسها عند تقديم عروضها، ولا تتضمن هذه الاتفاقية التزامات الدول النامية قدرا كبيرا من التحرير، ومن ثمة فإن نفس النتيجة تنطبق في ظل اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية ،و قد تعهدت هذه الأخيرة بإلتزامات محدودة غطت حوالي 16.5% فقط من الحد الأقصى لإمكانيات قطاعات الخدمات بها. بينما أدرج الاتحاد الأوروبي نسبة 57% من خدماته.

تعتمد الدول المغاربية، وخاصة تونس والمغرب على مداخيل خدمات السياحة بالرغم من أنها مازالت لم تستغل بصفة عقلانية نظرا لما لها من إمكانيات في هذا الجانب، وبدرجة أقل على مداخيل النقل الجوي والبحري. فقد سجل الميزان التجاري الخدماتي (تجارة الخدمات) أرقاما سلبية بالنسبة للجزائر وصلت إلى عجز يقدر بحوالي 780 مليون دولار عام 1993. بينما سجل الميزان التجاري الخدماتي لكل من تونس والمغرب أرقاما إيجابية خلال نفس السنة.

رابعا: أحكام عامة: حتى تتمكن اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية إعطاء دفع قوي لتحريرالتجارة، وتسهيل انسياب السلع بين المجموعتين، والتحكم في الجوانب التنظيمية التي تحكم هذه التجارة، فقد تم الاتفاق على أحكام عامة تلزم الطرفين على تطبيقها واحترام بنودها، نوجزها في الآتي:

1- لا يمكن لأي طرف فرض قيود كمية جديدة أو استحداث إجراءات لها أثر مماثل على التجارة بين الطرفين، بل يجب أن تلغي كل قيود الكمية على المستوردات عند بدء سريان الاتفاقية ودخولها مرحلة التنفيذ.

2- لن تطبق الدول المغاربية ولا الاتحاد الأوروبي على الصادرات فيما بينهما رسوما جمركية أو رسوم لها أثر مماثل، أو قيود كمية أو تدابير لها أثر مماثل.

3- تعامل السلع بنفس الإجراءات من الطرفين، ولا تقدم أي معاملة تفضيلية للسلع فيما بين دول الاتحاد الأوروبي.

4- تسمح الاتفاقيات لجميع الأطراف المشاركة في إتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة، بالشكل الذي لا يؤدي إلى تغيير الترتيبات التجارية المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة. مع ضرورة التشاور حول تكوين أي تكتلات اقتصادية مع إطراف أخرى.

5- السماح للدول المشاركة محاربة ظاهرة الإغراق، وفقا لمفهوم اتفاقية الجات، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد هذه الممارسات.

6- حينما يحدث استيراد أي منتوج بكميات متزايدة، وتحت أوضاع من شأنها أن تسبب ضررا بالغا للمنتجين المحليين، أو اضطرابات خطيرة في أي من قطاعات الاقتصاد، فيجوز للبلد المعني اتخاذ التدابير الملائمة وفق شروط وإجراءات منصوص عليها في الاتفاقية.

7- يتمنع الفريقان المشاركان والتي تربطهما اتفاقية مشاركة القيام بأي إجراء أو ممارسة ذات طبيعة مالية داخلية، تنشيء بشكل مباشر أو غير مباشر، تمييزا بين منتجات أحد الفريقين ومنتجات مماثلة منشأها إقليم الفريق الآخر.

8- إذا عدلت إحدى الدول المغاربية أو الاتحاد الأوروبي الترتيبات التي نصت عليها الاتفاقية بشأن المنتجات الزراعية، فعليها منح المستوردات التي منشأها من الفريق الآخر أفضلية تعادل تلك التي تنص عليها الاتفاقية، مع الخضوع إلى مشاورة مجلس الشراكة في هذا الشأن.

المطلب الثاني: حقوق التأسيس والخدمات

لقد نصت اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) على مجموعة من الأحكام في شكل مواد تنظيمية ترتب حقوق التأسيس والخدمات، ويلتزم الطرفان المشاركان احترامها والعمل بها.

أولا: حق التأسيس: تنص الاتفاقيات على أن للأطراف المشاركة الحق في توسيع مجال اتفاقية الشراكة لتمنح المشروع الذي ينتمي إلى أحد الطرفين حق التأسيس في إقليم الطرف الآخر، وتحرير توريد الخدمة من مشروع أحد الأطراف إلى مستهلك الخدمة لدى الطرف الآخر. ويخضع حق التأسيس لترتيبات معينة تحددها المجموعتين المشاركتين وتتفق بشأنها، نوجزها في الآتي[1]:

- تمنح المجموعة (الاتحاد الأوروبي) والدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بتأسيس[2*] الشركات للدول المغاربية معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لشركات مشابهة في أي دولة ثالثة.

[1] - من نصوص الاتفاقيات الثلاث.

*- التأسيس يعني حق شركات الاتحاد الأوروبي أو شركات الدول المغاربية القيام، بالنشاطات الاقتصادية بواسطة انشاء شركات تابعة وفروع في الدول المغاربية أو الاتحاد الأوروبي على التوالي.

- يمنح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الشركات[1**] التابعة لشركات أي دولة مغاربية التي تؤسس في دولة عضو، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنح إلى أي شركة متشابهة من الاتحاد الأوروبي.
- يمنح الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة فيه إلى فروع[2***] الشركات المغاربية التي تؤسس في دولة عضو، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة إلى ما يماثلها من فروع شركات أي دولة ثالثة.
- يبذل الفريقان المتعاقدان، الاتحاد الأوروبي من جهة، والدول المغاربية منفردة من جهة أخرى قصارى جهودهما لتفادي اتخاذ أي تدابير أو إجراءات تجعل شروط تأسيس شركات كل طرف أكثر تقييدا من الحالة القائمة.

ثانيا: تزويد الخدمات: نصت اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية على مجموعة من الإجراءات التي تنظم تزويد الخدمات عبر الحدود، يلتزم كل طرف العمل بها وتطبيقها، زيادة على أحكام عامة أخرى. ويمكن تخليص هذه الأحكام والإجراءات في الآتي[1]:

- على الفريقين بذل أقصى جهودهما للسماح تدريجيا بتزويد الخدمات من قبل شركات الاتحاد الأوروبي أو شركات الدول المغاربية التي تؤسس في إقليم فريق عدا فريق الشخص الذي قصد تزويد الخدمة إليه.
- بهدف التأكد من تطور متناسق للنقل بين الطرفين، يتناسب مع حاجتهما التجارية، يجوز معالجة شروط الدخول المتبادل للسوق وتوفير الخدمات في النقل البري بالطرقات والسكك الحديدية، والنقل البحري ،والجوي بواسطة اتفاقيات محددة يتفاوض عليها الفريقين بعد سريان مفعول الاتفاقية.
- فيما يتعلق بالنقل البحري، يتعهد الفريقان بالتطبيق الفعال لمبدأ الدخول بلا قيد إلى سوق النقل الدولي على أسس تجارية والأخذ بمبدأ التنافس الشريف بين الناقلين، والتعامل إن لزم الأمر مع طرف ثالث.

** - تعني شركة للاتحاد الأوروبي، أو شركة لدولة مغاربية على التوالي شركة تأسست بمقتضى قوانين دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أو دولة مغاربية على التوالي، ويقع مقرها أو إدارتها المركزية، أو مكان عملها الرئيسي في إقليم الاتحاد الأوروبي أو إقليم دولة مغاربية على التوالي.
*** - فرع لشركة يعني مقرا تجاريا ليس له شخصية قانونية، وله صفة الديمومة، وله إدارة ومجهز ماديا للمفاوضات التجارية مع أطراف أخرى.

- أشار الاتفاق على أن تتعهد الأطراف المتعاقدة، الاتحاد الأوروبي من جهة، والدول المغاربية من جهة أخرى، على التزامهم بموجب الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات، خصوصا الالتزام بمبدأ معاملة الدول الأولى بالرعاية على أساس تبادلي في قطاعات الخدمات.
- تلغى عند سريان مفعول الاتفاقية، كافة التدابير المتخذة من جانب واحد، وأي عوائق إدارية أو فنية أو غيرها، والتي من الممكن أن تخلق قيدا أو يكون لها تأثير تمييزي على حرية تزويد الخدمات في النقل البحري الدولي. وعلى كل فريق أن يمنح معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لبواخره هو، وللبواخر المستخدمة في نقل البضائع والركاب.

المطلب الثالث: حركة المدفوعات ورأس المال:

لقد جاءت أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالمدفوعات الجارية وحركة رأس المال مطابقة للتشريعات المطبقة لدى الدول المغاربية، فكل المدفوعات الخاصة بالعمليات الجارية (سلع، خدمات) تتم بعملة قابلة للتحويل بحرية ودون قيود. أما فيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية فإن حرية تدفقها، والسيولة وإعادة تحويل الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى الدول المغاربية هي القاعدة التي تبنى عليها حرية حركة رؤوس الأموال.

هذا التحرر في المعاملات التي يشملها حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و المعاملات المتعلقة بمختلف اشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري، كل ذلك ارتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات. وفي هذا الإطار نصت اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي من جهة، والدول المغاربية من جهة أخرى على الآتي[1]:

[1] - من نص الاتفاقيات الثلاث.

- عملا بأحكام ما جاء في مواد الاتفاقية، سوق تخلو من كل قيود المدفوعات الجارية التي تتصل بحركة البضائع والأشخاص والخدمات ورأس المال ضمن إطار الاتفاقية.
- لن تكون هناك أي قيود على حركة رأس المال من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية، وعلى حركة رأس المال التي تنطوي على الاستثمار المباشر من الدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي.
- يخضع تدفق رأس المال للدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي للقوانين السارية والمعمولة بها داخل البلدان المغاربية، بإستثناء الاستثمار المباشر.
- يجري الفريقان المعنيان بالشراكة مشاورات متواصلة لغاية الوصول إلى تحرير كامل لحركة رأس المال، حالما تستوفي الشروط المنصوص والمتفق عليها.
- عملا بالالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي أو للدول المغاربية، لن تتأثر التحويلات الخارجية للاستثمارات التي قام بها مواطنوا الاتحاد الأوروبي في الدول المغاربية، أو تلك التي قام بها مواطنوا الدول المغاربية في دول الاتحاد الأوروبي، أو أي أرباح تنشأ منهما.
- في ظروف استثنائية إذا تسببت حركة رأس المال بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في حدوث صعوبات بالغة في تطبيق سياسة سعر الصرف أو السياسة النقدية لدى أحد الطرفين، فإنه يجوز له اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية فيما يتصل بحركة رأس المال لمدة لا تتجاوز الستة أشهر. ونفس الشيء عندما تحدث صعوبات بخصوص ميزان المدفوعات لأحد الطرفين فإن تتخذ تدابير وإجراءات على شكل قيود تتصل بالمدفوعات الجارية من طرف البلد المتضرر

المبحث الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي

يهدف التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية إلى مساندة نشاطات البلدان المغاربية بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة، ودعم كل الجهود التي في شأنها تقليص هوة التنمية بين الشركاء والوصول إلى مستويات متقاربة نسبيا، فواقع الحال يشير إلى فوارق عميقة بين اقتصاديات الدول الأوروبية المتقدمة ودول المغرب العربي. الطرفان متفقان على إنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون عام 2010. ومتفقان كذلك على أن العائق الوحيد الذي يحيل دون تحقيق ذلك هو هذا الفاصل الكبير والفارق الواضح في معدلات التنمية بين الطرفين، وإذا كان من سبيل لإنجاح إقامة منطقة للتجارة الحرة، فلا يوجد غير ذلك العمل الجاد والنية الصادقة في تقليص هذا الفارق.

إن التعاون الاقتصادي يصب في هذا الاتجاه، ويركز بالدرجة الأولى على القطاعات التي تعاني من مصاعب داخلية للدول المغاربية، أو تلك التي تتأثر بإجمالي عملية تحرير الاقتصاد المغاربي، وتحديدا نتيجة تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية. الأمر إذن يتعلق بالإسراع في إحداث تنمية متسارعة ومستديمة لدول المغرب العربي يرصد تحركاتها الاتحاد الأوروبي و يمدها بالتعاون اللازم لديمومتها.

إن المخطط الاقتصادي للشراكة الأوروبية المغاربية يطرح ثلاثة مداخل أساسية[1] متمثلة في إقامة منطقة للتجارة الحرة، يرافقها تعاون اقتصادي ويدعمه تعاون مالي. هذا التعاون الاقتصادي من شأنه أن يحدث تقاربا أكبر بين اقتصاديات الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، وبالتالي فهو يشمل كافة مجالات التنمية: التعليم والتأهيل، العلم والتكنولوجيا، البيئة، الصناعة ، نظم التشريع ، الخدمات المالية ، الزراعة ، الصيد ، المواصلات ، الطاقة، السياحة، زيادة على مكافحة الإجرام مثل المخدرات وغسيل الأموال. ويعتبر هذا التعاون أحد المستجدات الكبرى في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب).

[1] - محمد الأطرش، المشروعات الأوسطية والمتوسطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 210، بيروت 1996، ص.ص. 13-20.

لقد حددت مجالات التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية الثلاث، وهي متشابهة لحد كبير وتتلخص في الآتي[1]:

- التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على المدخرات المحلية الموجهة إلى الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ لائق للاستثمار، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات مهما كان شكلها ومصدرها، بما يعزز ويقوي عمليات نقل التكنولوجيا وتشجيع صادرات البلدان المغاربية والرفع من قيمتها وبالتالي، الوصول على الأقل لموازنة الموازين التجارية لهذه البلدان.
- تنمية التجارة بين الشركاء من خلال دعم وتنشيط التعاون الإقليمي، والحث على الرفع من معدلات التجارة باعتبارها عاملا قويا وحاسما في بناء منطقة للتجارة الحرة التي تعتبر ركيزة وهدفا نهائيا للشراكة الأوروبية المغاربية.
- تشجيع المؤسسات الإنتاجية على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون، وما يترتب عليه من تحديث للصناعة، مع ضرورة وضع برامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.
- العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتشجيع البرامج متعددة الأطراف القائمة، ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من آثارها السلبية.
- الاهتمام والمحافظة على الثروة السمكية، خاصة بالنسبة للمغرب، وإدارتها بصورة سليمة والعمل على تنميتها، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.
- تعزيز التعاون، وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في إطار الشراكة الأوروبية المغاربية، والعمل على توفير الإطار المناسب لتسهيل استثمارات شركات الطاقة، وتيسير نشاطها في مد شبكات الطاقة والربط بينها.

[1] - زكي حنوش، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 2000/82، ص 81.

- إعطاء أولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذا المجال، لما يكتسيه من أهمية بالغة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة، والتركيز في هذا الصدد على المعونة الفنية والتدريب ونقل التكنولوجيا، وتقوية خطط الدول المشاركة في تنويع الإنتاج الزراعي، والتغلب على مشاكل اللاأمن الغذائي بالنسبة للدول المغاربية، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

- التعاون في تقوية وتحسين البنية الأساسية، والنهوض بشبكات الطرق، وتكنولوجيا المعلومات، وتحديث الاتصالات، ووضع برامج وفقا للأولويات في هذا الصدد.

- تعزيز طاقات البحث والتطوير، وإعطاء الأهمية القصوى للعلم والتكنولوجيا، باعتباره القاطرة التي تحرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث المشتركة. واحداث تلاحم بين النظم التعليمية وعمليات الانتاج. وإدماج الجامعة في المحيط السوسيواقتصادي للبلد، مع تعريف وتحديد الاحتياجات الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني، وتثمين انشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية، وإحداث ترابط وتكامل فعال متعدد الأشكال بين الفضاءات الداخلية الممثلة في الجامعات باعتبارها فضاء التكوين العلمي والتقني، والمؤسسات باعتبارها الفضاء الاقتصادي، والسياسات العامة للبحث والتطوير باعتبارها فضاء البحث والتطوير.

- **تحقيق التنمية المستدامة (سيولة التنمية)**، وما تتطلبه من توفير للقاعدة العلمية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها لاستمرار التنمية، وهذا هو الدور المطلوب من الإتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي وتجاري للدول المغاربية، وبالتالي يستوجب عليه القيام بهذا الدور والمساهمة في رسمه وتخطيطه بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة. وعلى الاتحاد الأوروبي المساهمة بشكل فاعل ومؤثر في دعم مؤسسات الثقافة التنموية فنيا وماليا حتى تتحقق التنمية مدعومة بالقدرات المالية والتكنولوجية.

– المساهمة في برامج تأهيل العمالة للدول المغاربية تعليما، وتدريبا، وتقانة عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدعم هذه البرامج، وبالتالي إعطاء الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة.

– إنشاء شبكة معلومات مغاربية أوروبية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا، ووضعه تحت تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير المغاربية مع إلزامية التنسيق بين هذه المراكز ومثيلاتها في الدول الأوروبية.

– إحترام القانون الدولي البحري، خاصة في مجال النقل بين الدول، وتكييفه مع نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن.

– تشجيع التعاون ين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي.

– العمل على تنسيق الأساليب الاحصائية، وتجانس المنهجيات، ومحاولة خلق قاعدة في تداول الاحصائيات بشأن التجارة، والسكان والهجرة، وكل المجالات التي تغطيها الاتفاقية.

– تحسين المعرفة في صناعة السياحة، ودعم المزيد من الاتقان المهني وخاصة فيما يخص إدارة الفنادق، وتبادل المعلومات بشأن خطط تطوير السياحة ومشاريع التسويق السياحي، والعروض السياحية، والمعارض.

وحتى تكون متابعة فعالة لأساليب ومجالات التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي من جهة، وكل دولة مغاربية من جهة أخرى، تم إعطاء طرق وأنماط لتنفيذ هذا التعاون والإلمام بكل مجالاته، وذلك عن طريق الحوار الاقتصادي المنتظم الذي يعقد بين الفريقين ويغطي كافة قطاعت السياسة الاقتصادية الكلية، وتبادل منتظم للمعلومات والأفكار في كل من قطاعات التعاون، بما في ذلك اجتماعات المسؤولين والخبراء، ونقل المشورة والخبرة، وتشجيع الأعمال المشتركة عن طريق الحلقات الدراسية وورش العمل، وتشجيع المساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية.

وإذا كان التعاون الاقتصادي يمس كل هذه المتغيرات التي تدخل في تركيبة التنمية، فإنه يعطي الأولوية للمؤسسات التي ستتعرض على المدى القصير للمنافسة الحادة في إطار حرية التبادل التجاري

وإقامة منطقة التجارة الحرة، لذلك فالتوجه في هذا التعاون الاقتصادي سيوجه إلى[1] متابعة الاصلاحات الهيكلية للمؤسسات، وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بغرض توفير فرص العمل، وتوزيع الدخل، وتزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية وضمان الاستقرار الاجتماعي، زيادة على تدعيم القطاع الخاص وخوصصة المؤسسات العمومية. ومن هنا نجد أن أولويات التعاون الاقتصادي تتمحور حول ثلاثة ميادين أساسية هي: الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا تدعيم القطاع الخاص.

المطلب الأول: الإصلاحات الهيكلية

استراتيجية التأهيل الصناعي أصبحت ضرورة حتمية لتكييف صناعات الدول المغاربية مع متطلبات منطقة التجارة الحرة الأوروبية – المغاربية من جهة، وللمطابقة مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، لهذا كان لزاما على هذه الدول اتباع سياسات إعادة هيكلة لهياكلها الصناعية، وتطبيقها خلال المرحلة الانتقالية التي تنتهي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية يكون فيها مستوى المنافسة متقاربا.

إن عملية تأهيل المؤسسات الصناعية في الدول المغاربية تتطلب أموالا ضخمة وإجراءات واضحة من طرف السلطات العمومية من شأنها تسهيل الإنطلاقة في العملية، ووضع الأسس التي تديرها وتتابع تطوراتها، ذلك أن عملية التأهيل الصناعي تتطلب برنامجا واسعا للعمل بغرض إعادة هيكلة المؤسسات وتكييفها.

الاتحاد الأوروبي وضع مساعدة مالية لهذا الغرض في إطار برنامج ميدا I و ميدا II.

أولا: برنامج تأهيل المؤسسات التونسية: اتفاقية المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وتونس تضع النسيج الصناعي لهذه الأخيرة أمام مجموعة من التحديات يجب رفعها، لهذا اعتمدت برنامجا لتأهيل مؤسساتها يجعل منها مؤسسات قادرة على مواجهة المنافسة من حيث السعر والنوعية للسلع من جهة،

[1] - Abdelkder Sid Ahmed, les Economies Maghrébines face aux défis de la zone de libre échange Euro - Méditerranéen, CNRS éditions. 1998, Paris

وقدرة المتابعة والتحكم في كل التقنيات وفرض الوجود في الأسواق من جهة أخرى، وهذا لن يتأتى إلا بالمجهودات الكبيرة بغرض التكيف مع التحولات التكنولوجية، التنظيمية، والتكوينية.

إن برنامج تأهيل المؤسسات التونسية المعتمد يمتد على مرحلتين، الأولى تغطي الفترة 1996-2000 وهي تتضمن برنامجا عاما للتحضير والتكييف الصناعي التونسي للدخول في منافسة حادة مع المؤسسات الصناعية الأخرى، سواء تعلق الأمر بمؤسسات الاتحاد الأوروبي أو مؤسسات الدول المغاربية الأخرى. المرحلة الثانية تغطي الفترة 2001-2010 وهي مرحلة تعزيز وتقوية عملية التأهيل.لهذا تم اعتماد عدة نشاطات تتمحور حول النقاط التالية[1]:

1- برنامج للاستثمارات المادية، يتم من خلاله الحصول على أكبر قدر ممكن من التجهيزات الضرورية للرفع من القدرات الانتاجية، مع تحديث تكنولوجي للمؤسسات الصناعية.

2- برنامج للاستثمارات غير المادية، يتم من خلاله رفع مستوى التعاون التقني وتنظيم عمليات الانتاج، وتحسين نوعية السلع المنتجة، والإهتمام بالتكوين.

3- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصناعية، من خلال تقوية رأس مال المؤسسات، وكيفيات الحصول على التمويل باعتباره المحرك الأساسي لنشاط المؤسسات.

أربعة ممثلين من مختلف القطاعات، أسندت لهم مهمة السهر على انجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية التونسية، ومتابعة مستويات تطوره، ودفعه لتحقيق أهدافه المتواخاة. يتمثل الأول في لجنة الانتقاء، والتي تقوم بدارسة طلبات المؤسسات الصناعية للتأهيل وإعتماد منح إعادة الهيكلة، الثاني يتمثل في مكتب التأهيل الذي يحدد النشاطات وصياغة الدراسات الضرورية وتنفيذ سياسات التأهيل، كما يقوم بالتنسيق بين مختلف مصادر التمويل، الثالث يتمثل في هيآت مساندة القطاع الصناعي مثل المخابر، والمراكز التقنية، والتي تقوم بمتابعة النشاطات المتعلقة بالانتاج والتسويق والتكوين والتنظيم ومراقبة الجودة، وأخيرا الرابع متمثلا في النظام المالي (بنوك، وشركات استثمار) التي تقوم بتقييم الاستثمارات الموجهة للتأهيل، وفتح قنوات التمويل الذي يتمثل في استفادة المؤسسات المختارة للتأهيل من منح يمنحها إياها صندوق التطوير والمنافسة الصناعية.

[1] - محمد العبد الله مصطفى، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة للبلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 18.

لقد قام المشروع الاصلاحي للاقتصاد التونسي على ضرورة الخروج من اقتصاد يعتمد على الفلاحة والعائدات المنجمية إلى اقتصاد يقوم على الصناعة والخدمات، لذلك اعتمدت برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية لضمان امتلاك الصناعة التونسية الوسائل التكنولوجية الحديثة والآليات التي تمكنها من إثبات مكانتها التنافسية. ويسعى هذا البرنامج لتأهيل هذه المؤسسات وإقحامها في حركية الجودة، وفقا لمتطلبات المنافسة على الصعيد العالمي، وقد شاركت 1483 مؤسسة في هذا البرنامج من أصل ألفي (2000) مؤسسة يستهدفها البرنامج، وقد حصلت 699 منها على الموافقة لوضع خطط تأهيلها حيز التنفيذ. أما الباقي من المؤسسات الاقتصادية فسيشمله برنامج التأهيل تباعا. وذلك في إطار خطة تتم باعتمادات تبلغ 5.2 مليار دينار تونسي، منها 40% مخصصة لتحسين محيط المؤسسة.

ثانيا: برنامج تأهيل المؤسسات المغربية: مجموعة من التحديات تطرح أمام الاقتصاد المغربي، وخاصة فيما يتعلق بالنسيج الصناعي من أجل الوقوف أمام المنافسة التي سيتعرض لها في إطار إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في غضون عام 2010. تحسبا لهذه المنافسة قامت المملكة المغربية بطرح برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والصناعات التقليدية إنطلاقا من سنة 1997.

أهم ما جاء في هذا البرنامج من إجراءات ونشاطات بغرض السير الحسن والتطبيق الفعال لتأهيل المؤسسات في إطار إعادة هيكلة النسيج الصناعي ما يلي :

1- تقوية المنشآت القاعدية، والتي تتطلب احتياجات مالية خلال الفترة 1997-2001 قدرت بما يقارب اثنا عشر (12) مليار درهم مغربي لمواجهة كل الاحتياجات التي تتطلبها المناطق الصناعية.

2- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تدعيمها بالوسائل المادية والمالية، وإنشاء وكالة لتطوير هذه المؤسسات.

3- تحسين التأطير، والرفع من القدرات التكوينية للمستخدمين بهدف تدعيم المؤسسات بموارد بشرية مؤهلة، وقادرة على إدارتها بأكفأ الطرق.

4- تطوير وترقية الصادرات الصناعية باعتبارها المكون الرئيسي والعنصر الأساسي لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

5- تحسين نوعية الانتاج الصناعي المحلي، ليرتقي لمصاف الانتاج الدولي، وبالتالي القدرة على المنافسة سواء على مستوى أسواق الدول المغاربية أو على مستوى السوق الأوروبية.

وقد قدرت وزارة التجارة والصناعة والصناعات التقليدية المغربية تمويلا لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية خلال الفترة 1997-2001 بحوالي 45 مليار درهم أي ما يعادل 4.5 مليار دولار أمريكي بسعر صرف عام 1996. وهذا لتغطية كل النشاطات المدرجة في هذا البرنامج والتي تم تقسيمها على النحو التالي:

- تقوية المنشآت القاعدية 18 مليار درهم، أي 40 % من قيمة البرنامج.
- نشاطات صندوق التأهيل 18 مليار درهم، أي 40% من قيمة البرنامج.
- تطوير الاستثمار الأوروبي بالمغرب 7 مليار درهم، أي 15.6% من قيمة البرنامج.
- باقي النشاطات الأخرى (تطوير المنشآت التكنولوجية، حماية البيئة،...) قد خصص لها مبلغ 2 (إثنان) مليار درهم، أي ما يعادل نسبة 4.4% من قيمة البرنامج.

إن تمول برنامج التأهيل الصناعي يتطلب أموالا ضخمة ليس في مقدور خزينة الدولة القيام به لوحدها، ولكن وحسب مقتضيات اتفاقية التعاون الأوروبية - المغاربية، فإن مساهمة الاتحاد الأوروبي لتمويل هذا البرنامج قد حددت في إطار برنامج ميدا (MEDA). وقد رصد الاتحاد الأوروبي غلافا ماليا للفترة 1995-1999 يقدر بحوالي 4.685 مليار أورو لكل الدول المغاربية (تونس، المغرب، الجزائر) للقيام بعملية تأهيل اقتصادياتها. المملكة المغربية لوحدها استفادت من مبلغ 630.53 مليون أورو للفترة 1996-1999، سيتم تخصيص 42.2% من المبلغ، أي ما يعادل 265.80 مليون أورو لتمويل مختلف المشاريع المرتبطة بعملية التحول الاقتصادي، ونسبة 57.80% من المبلغ، أي ما يعادل 364.73 مليون أورو لتمويل وتغطية احتياجات المشاريع المرتبطة بتقوية التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

بالرغم من هذه المبالغ التي خصصها الاتحاد الأوروبي للمغرب كمساهمة منه في إنجاح عملية التأهيل الصناعي المغربي، إلا أنها تبقى مبالغ ضعيفة مقارنة بما تتطلبه العملية من أموال. ولم تغطي سوى نسبة 18% من الاحتياجات المالية الحقيقية لتأهيل النسيج الصناعي المغربي[1].

ثالثا: برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية: ما يميز الصناعة الجزائرية هو اعتمادها الشبه كلي على الصناعات الاستخراجية، بحيث تمثل المحروقات نسبة أكبر من 95% من مجموع صادرات الجزائر، لذلك يجب التنويع في الصادرات من حيث المنتجات الصناعية، وهذا يستدعي النهوض بالقطاع الصناعي، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الصناعات التحويلية المتواجدة، خاصة فيما يخص صناعة الحديد والصلب، الصناعة الإلكترونية، الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية ، الصناعات الكيميائية والصيدلانية.

السياسة الصناعية الجديدة، والتي تعتمد على تأهيل المؤسسات الصناعية تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، خاصة فيما تعلق بطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من جهة، واتفاقية المشاركة الأوروبية – الجزائرية من جهة أخرى، هذه الاتفاقية التي يتم بمقتضاها تحرير المبادلات التجارية الصناعية في إطار المنطقة الحرة الأورومتوسطية.

هذا الوضع الاقتصادي الجديد يتطلب تهيئة الاقتصاد الجزائري عامة، والنسيج الصناعي خاصة بما يتماشى مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، الذي يتميز بظهور المنافسة الحادة للمنتجات الصناعية داخل الأسواق الأوروبية والمتوسطية، مما يصعب مهمة التأقلم مع هذا المحيط الجديد بالنظم القديمة، وهذا ما يدعو لإعادة تأهيل النسيج الصناعي لرفع مستوى المنتوجات الصناعية الجزائرية، ووصولها لدرجة التنافسية العالمية، والتأقلم مع المحيط الاقتصادي الجديد[2] الذي يستدعي تدعيم وتطوير النشاطات الموجهة لترقية الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين، والعمل على الرفع من القدرات الانتاجية للصناعات التحويلية، وخاصة الصناعات الغذائية بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يجب تدعيمها وتطويرها، والعمل على تنويع المنتجات الصناعية، والنهوض بالسياسات الخاصة بالموارد البشرية، والتجديد والإبتكار والتطوير التكنولوجي، والبحث العلمي.

[1] - محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة 1997، ص.ص. 66-68

[2] - Nicole Chevillard, L'Economie Algérienne s'Enfonce dans la Sinistrose, édition le monde économie2001.

إن برنامج التأهيل الصناعي الذي يسعى لتكييف الصناعة الجزائرية مع المحيط التنافسي الجديد الذي تولد عن اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية سيتم وفق مراحل.

1- المرحلة الأولى 1999-2001 يتم من خلالها تسطير برنامج مرشد، وتحديد كل الخطوات والنشاطات الواجب تنفيذها لإعادة تكييف وتهيئة الاقتصاد الجزائري.

2- المرحلة الثانية 2001-2004 ويتم من خلالها تدعيم البرنامج لأعادة الترتيبات البنيوية لمختلف القطاعات، ورفع نسبة الاستثمارات، وقد حددت الدولة مبلغ سبعة (7) مليار دينار لذلك، يتم توزيع هذا المبلغ على الجماعات المحلية بنسبة 20% وتدعيم الخدمات العامة بنسبة 40% وتطوير الموارد البشرية بنسبة 18%، أما الباقي فسيوزع على الدراسات ومختلف الأنشطة المرتبطة بذلك.

3- المرحلة الثالثة 2005-2007، ويتم من خلالها توسيع نساطات مختلف القطاعات، والتي تكون الأولوية فيها إلى النشاطات الصناعية، وإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية، وتكوين الإطارات ورفع الكفاءة الاقتصادية، ودعم الخدمات الصناعية، والتحكم التقني والسيطرة على التكنولوجيا، زيادة على تشجيع التكامل بين القطاعات.

وفي هذا الإطار، الذي يرمي إلى تأهيل القطاع الصناعي، تحصلت الجزائر على مساعدات مالية من طرف الاتحاد الأوروبي بواسطة برنامج ميدا، فقد تم تقديم ما قيمته 60 مليون أورو كدفعة أولى عام 1998، ثم 35 مليون أورو كدفعة ثانية عام 2000 لدعم إعادة تأهيل النسيج الصناعي. حيث وجهت هذه المساعدات لكل القطاعات الصناعية، وكان النصيب الأكبر 57 مليون أورو لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بلغ عددها 300 مؤسسة. وخصص ما يقارب 38 مليون أورو لدعم برنامج خوصصة المؤسسات العمومية.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

المستثمرون الأجانب هم أصحاب رؤوس الأموال المتراكمة عبر السنين لدى عدد من الأفراد والشركات متعددة الجنسية والبنوك دولية النشاط، ويحمل أغلب هؤلاء المستثمرون جنسيات من الدول المتقدمة، ويوجد هؤلاء المستثمرون في وضعية تنافسية على الصعيد الدولي بغرض توظيف أموالهم وتحقيق تراكم رأس المال.

ويمكن التمييز بين نوعين للاستثمار[1]، الأول يهتم بالاستثمار فيما يسمى بالمحفظة المالية، والذي يعتمد على الاستثمار في الأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية، وهو مرتبط بأسواق الأوراق المالية باعتبارها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار. أما النوع الثاني من الاستثمار فهو ذلك الذي يهتم بالاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية من فلاحة، صناعة، خدمات....إلخ.

إن أهم مظاهر التحرر الاقتصادي، هو فتح الباب واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة مع انتشار أيديولوجية الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وما تحمله من مزايا اقتصادية واجتماعية للبلد المضيف انطلاقا من توفير النقد الأجنبي، وتوفير التكنولوجيا والمعارف، وحسن الإدارة والتسيير، وزيادة استخدام الموارد المتاحة المحلية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وإنجاح عملية التقويم والإصلاحات الهيكلية، وتثبيت موازين المدفوعات، وقدرة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي على سداد ديونها وتحمل مسؤولياتها الداخلية.

تماشيا مع أهداف التحرر الاقتصادي للدول المغاربية في إطار الشراكة الأوروبية، وضمانا لإنجاح هذه الاتفاقيات والرفع من معدلات التجارة الخارجية للدول المغاربية تحضيرا للدخول في فضاءات منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، ونجاح التعديلات الهيكلية التي تقوم بها، وخاصة إعادة تأهيل القطاع الصناعي، وخوصصة القطاع العام. قامت هذه الدول بإحداث تغييرات على سياساتها الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم والظروف المناسبة قصد استقطاب أكبر قدر ممكن من الرأس المال الأجنبي،و ما يتطلبه ذلك من الإتجاه نحو الإقتصاد الحر ، و الإبتعاد عن التخطيط الإقتصادي ،وتقليص نطاق القطاع العمومي وتشجيع القطاع الخاص، وإطلاق قوى السوق في توزيع الموارد على استخداماتها المختلفة، وعدم المغالاة في التشريعات المالية والاجتماعية، والتخفيف من القيود الواردة على النقد الأجنبي، وإعفاء الأرباح الناتجة عن الاستمثار من الضرائب، وتوسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية المختلفة، وحماية المشروعات الاجنبية من التأميم والمصادرة...إلخ.

[1] - زين جروب و كريستينا كوستيال، الاستثمار الأجنبية المباشرة وإيرادات ضرائب الشركات: التوافق أم التناقض الضريبي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2002/2.

ومن جهته فإن الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للدول المغاربية، يعمل جاهدا للرفع من معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية للدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة. وقد وضع في هذا الجانب خدمة البنك الأوروبي للاستثمار لصالح هذه الدول قصد الاستفادة من القروض الموجهة للاستثمار. وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية ما قيمته 490 مليون أورو لعام 2001.

أولا: الاستثمار في تونس: تحولت تونس في السنوات الأخيرة إلى فضاء استثماري ملفت للانتباه، استقطب اهتمام المستثمرين الأجانب الذي نتج عنه ارتفاع هائل في عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس، وهذا نتاج اهتمامات الحكومة التونسية وإعطاء الأولوية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسمح بإحداث طاقات إنتاج جديدة، وقدرات تصديرية إضافية، والرفع من المجهود الوطني للاستثمار المحلي، وخلق فرص الشغل، وتطوير المنتجات، ونقل التكنولوجيا، زيادة على مساهمته في الحد من اللجوء إلى الاقتراض وتخفيف عبء، المديونية الخارجية، وهذه كلها معطيات تساهم في تعزيز السياسة التنموية للبلد.

تماشيا مع الاصلاحات الهيكلية التي اعتمدتها تونس على منظومتها الاقتصادية للدخول في فضاءات التحرر الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، ركزت على اهتمامها المتزايد بخصوص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتباره خيارا استراتيجيا يساعد على دفع عجلة التنمية وتنشيط الحركة الاقتصادية وتحقيق التوازنات العامة وتحسين المناخ العام للبلاد، لذا عرفت الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية 2000 تحقيق جملة من الإنجازات على مختلف الأصعدة ،و ما زالت الجهود متواصلة للقضاء على كل ما من شأنه إعاقة دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلاد، وتسهيل كل الخطوات في ذلك.

انطلاقا من ضرورة العمل على استقطاب الاستثمارات الخارجية، واكتساب الخبرة اللازمة فقد تم تنصيب هياكل ومؤسسات تشرف على العملية مثل إحداث وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي، بعث وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، إحداث المجلس الوطني للاستثمار الخارجي، إحداث لجنة التنسيق بين الهياكل الاقتصادية المتواجدة بالخارج، تكوين خلية تتولى الاحاطة بالمستثمرين ومساعدتهم على تخطي الصعوبات.

وحرصا على دعم قدرة البلاد في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ومواجهة المنافسة الخارجية في هذا الميدان، تم إقرار جملة من القوانين والتشريعات والإجراءات المشجعة على الاستثمار في تونس نوجزها في الآتي[1]:

– إصدار مجلة موحدة للاستثمار تغطي كل القطاعات بكل شفافية، وتكرس حرية الاستثمار، وتوضح مختلف التشجيعات والحوافز حسب الأولويات الوطنية.

– إقرار قابلية تحويل الدينار التونسي بالنسبة للعمليات التجارية، وضمان حرية تحويل أرباح الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية.

– رفع سقف اقتناء وشراء الأسهم في رأس مال الشركات التونسية من قبل المستثمرين الأجانب إلى 49% دون أي ترخيص مسبق.

– فتح قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة على الاستثمار الأجنبي، باعتباره القطاع الذي يساهم من خلال تطويره في الرفع من القدرات الإنتاجية الصناعية.

– فتح مشاريع البنية الأساسية أمام الاستثمارات القطاع الخاص، سواء الداخلي أو الخارجي في إطار ما تتطلبه الحاجة لذلك.

– بعث الجهاز المالي، وتطوير بنوك للأعمال لتوفير الخدمات الضرورية للمستثمرين الأجانب، مع المساهمة في تمويل مشاريعهم عن طريق الإقراض.

– تمكين الشركات والمؤسسات غير المقيمة في تونس من فتح نقاط لبيع إنتاجها في حدود 20% داخل السوق المحلية.

– إبرام عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية، من بينها 41 اتفاقية لضمان الاستثمار، و33 اتفاقية لعدم الازدواج الضريبي، مع الانضمام إلى عديد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان الاستثمار والابتكارات، والعلامات المسجلة والملكية الفكرية وتسوية النزاعات.

[1] - زين جروب و كريستينا كوستيال، الاستثمار الأجنبية المباشرة وإيرادات ضرائب الشركات، مرجع سبق ذكره.

– إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي تقضي ببعث منطقة للتبادل الحر، وتفتح آفاقا جديدة أمام تسويق الإنتاج الوطني واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا إلى جانب القرارات الرئاسية العديدة الأخرى التي تهدف إلى تسهيل عملية الدخول والبقاء للمستثمرين الأجانب، وتخفيض كلفة الإنتاج لمشاريعهم، مثل تخفيض أسعار المكالمات الهاتفية والربط بالأنترنت، الحرص على الإسراع بتهيئة المناطق الصناعية وتوفير الأراضي الصناعية بأسعار معقولة، التخفيض في كلفة النقل بنسب تتراوح بين 10 و22%.....إلخ.

بفضل هذه المجهودات المرتبطة بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة وما أصبحت توفره البلاد من موارد بشرية، وبنية تحتية متطورة، ومن أمن واستقرار تدعمت صورة تونس كموقع للاستثمارات، وأصبحت تحتل المرتبة الأولى في القدرة التنافسية[1] بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا عام 1998، وهذا حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، وكنتيجة لهذا المناخ الجيد، سجل تدفق الاستثمارات الخارجية تطورا هاما ليرتفع من 101 مليون دينار عام 1987 إلى قرابة 1.138 مليون دينار عام 2000 أنجزت كلها من طرف شركات عملاقة لعا مكانتها العالمية ،حيث شهدت البلاد تطور قطاعات ذات قيمة مضافة عالية مثل قطع غيار السيارات، والمكونات الكهربائية والإلكترونية، وتشهد حاليا توجها متزايدا إلى قطاعات التقنيات الجديدة للمعلوماتية والاتصال . وقد شهدت الفترة 1987–2000 اعتماد قرابة 1800 مؤسسة أجنبية أو مشتركة إضافية مكنت من إحداث أكثر 134 ألف منصب شغل جديد، ليبلغ بذلك عدد المؤسسات الأجنبية والمشتركة القائمة في تونس إلى حوالي 2200 مؤسسة، باستثمارات إجمالية تفوق 15 مليار دينار، وتشغل أكثر من 200 ألف مواطن.

[1] - سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 1991.

جدول رقم(3-6): المؤسسات الأجنبية العاملة في تونس لغاية جوان 2001، حسب القطاعات

القطاع	عدد المؤسسات	عدد مناصب الشغل
الصناعات المعملية	1825	178.762
الفلاحة والصيد البحري	53	1.245
السياحة	149	17.187
الخدمات	114	1.128
الطاقة	53	3.000
المجموع	2.194	201.322

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء – تونس.

وينتظر أن يبلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات الخارجية قرابة 3.800 مليون دينار طيلة فترة المخطط التاسع 1997-2001، منها قرابة 2200 مليون دينار استثمارات مباشرة في مختلف الأنشطة غير النفطية.

وقد كان لإتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، أثر طيب على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. من خلال الاهتمام الذي أثاره لدى عديد الأوساط الأجنبية، والإمكانيات الجديدة التي يفتحها هذا الاتفاق لتسويق السلع المنتجة بتونس للأسواق الأوروبية.

البنك الأوربي للاستثمار باعتباره الهيأة المالية التي تقوم بتمويل المشروعات الاستثمارية عن طريق القروض طويلة المدى، ساهم في تطوير الاستثمار بتونس، حيث خصص ما قيمته 1050 مليون أورو لتونس ابتداءا من عام 1978 موجهة لتمويل الاستثمارات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية عام 2000، وهي الفترة التي دخلت فيها اتفاقية الشراكة حيز التطبيق، خصص البنك الأوروبي للاستثمار قيمة 570 مليون أورو لتوميل الاستثمارات

في تونس[1]. وقد توزع هذه القيمة على القطاعات الحساسة بحيث استفاء قطاع النقل بحصة 200 مليون أورو، ثم المياه والبيئة بحصة 170 مليون أورو، ثم قطاع الطاقة بحصة 60 مليون أرور، وخصص للاستثمارات في مختلف الميادين قرضا بقيمة 140 مليون أورو.

شكل رقم(3–1): توزيع تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار للمشاريع الاستثمارية في الفترة 1995 – 2000 (مليون أورو) ويظهر في الصفحة الموالية:

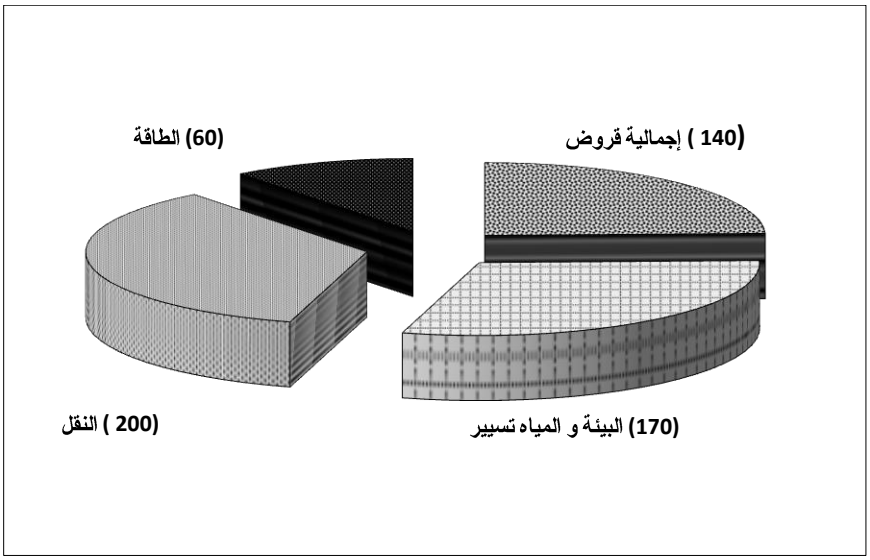

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار

إن تعامل البنك الأوروبي للاستثمار مع تونس لم يتحدد مع اتفاقية الشراكة، بل كانت له تعاملات قبل اتفاقية الشراكة، في إطار التعاون الأوروبي مع تونس. فخلال الفترة 1978–1996 قام البنك بتخصيص قروض لصالح تونس من خلال أربعة بروتوكولات مالية، وهي قروض على مدى طويل ومن موارده المالية الخاصة، وقد كان نشاط البنك الأوروبي للاستثمار في تونس خلال هذه الفترة حسب الجدول الآتي:

[1] - تقرير البنك الأوروبي للاستثمار (2000).

جدول رقم(3-7): نشاط البنك الأوروبي للاستثمار في تونس خلال الفترة 1978-1996 (بالمليون أورو)

الفترة	قيمة العملية
البروتوكول الأول 1976-1981	41 مليون أورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك 15 مليون أورو على شكل قروض خاص ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الثاني 1982-1986	78 مليون أورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك 17 مليون أورو على شكل قروض ممولة من ميزانية الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الثالث 1987-1991	131 مليون أورو على شكل قروض طويلة الأجل من موارد البنك 6 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من ميزانيات الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الرابع 1992-1996	168 مليون أورو على شكل قروض طويلة الأجل من موارد البنك 15 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من ميزانيات الاتحاد الأوروبي
خارج البروتوكولات 1978-1996	97 مليون أورو على شكل قروض طويلة الأجل، من موارد البنك

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار

لقد أصبح المستثمرون الأجانب يدخلون كل يوم لتونس، وتوظيف أموالهم في مختلف القطاعات، سواء تعلق الأمر بالصناعة أو السياحة أو التجارة أو البنوك أو المناجم أو الفلاحة والصيد البحري. ومن دون شك، ونظرا للتسهيلات التي منحت لهم سيزداد هامش الاستثمارات الأجنبية بوتيرة متسارعة بنفس وتيرة خوصصة المرافق العمومية.

ثانيا: الاستثمار في المغرب: تمكن المغرب من توفير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ضمنها نظام بنكي متطور وبورصة للقيم ، ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. وتعتمد سياسة تنشيط الاستثمارات على عدة وسائل وإجراءات أهمها، قوانين الاستثمارات التي تحتوي على مساعدات مالية وإعفاءات ضريبية متفاوتة الأهمية حسب نوعية النشاط ومكان إحداث المشروع، زيادة على إجراءات واتفاقيات لتفادي ازدواجية الضرائب.

تهدف التدابير المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الاستثمار المحلي عن طريق:

– تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز الاستثمار.

– تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح، مع حرية تحويل العملة وخروجها ودخولها.

– تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي.

– إنعاش المناطق المالية الحرة، ومناطق التصدير الحرة، ونظام المستودعات الصناعية الحرة، وكل ما تعلق من إجراءات تطويرية لهذه المناطق.

– تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة، وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة. زيادة على إجراءات أخرى مالية وإدارية، وتقديم المساعدات للمستثمرين الأجانب وتبسيط كل الإجراءات التي تكون حافزا لجلب المستثمر.

وبالرغم من هذه التحفيزات والتشريعات التي تحفظ حقوق المستثمر، إلا أن الملاحظ هو بقاء قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ثابتة خلال الخمس سنوات للفترة 1996–2000، ولم تتعدى هذه القيمة حجم ثلاثة (3) ملايير درهم مغربي، أي ما يعادل 300 مليون أورو.

إن التغييرات العميقة التي طرأت على العلاقات الأوروبية مع البلدان المتوسطية الجنوبية ابتداءا من سنة 1990، وخاصة البلدان المغاربية التي ميزها تقوية هذه العلاقات من خلال اتفاقيات الشراكة، وما أنطوى عليها من تبادل للتعاون المثمر بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، والذي كانت أحد ركائزه تشجيع الاستثمار ودخول رؤوس الأموال الأوروبية إلى الدول المغاربية.

المغرب كباقي الدول المتوسطية الأخرى استفاد من هذا التعاون في إطار تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار الذي سجل نشاطا هاما لتمويل المشاريع الاستثمارية في المغرب ابتداءا من عام 1978، وقد كان مؤتمر برشلونة الذي انبثقت عنه اتفاقية الشراكة الأوروبية– المغربية، الدور الحاسم في تكثيف التعاون الاستثماري، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى المغرب. فقد ساهم البنك الأوروبي للاستثمار في تدعيم عملية تمويل المشاريع الاستثمارية بالمغرب عن طريق القروض طويلة الأجل.

خلال الفترة (1978–1996)، اعتمدت نشاطات البنك عن طريق أربع بروتوكولات مالية تم من خلالها تمويل المشاريع الاستثمارية بالمغرب عن طريق تخصيصه لقروض طويلة الأجل من موارده المالية الخاصة موزعة حسب الجدول الزمني التالي:

جدول رقم(3-8): نشاط البنك الأوروبي للاستثمار في المغرب خلال الفترة 1978-1996 (مليون أورو)

الفترة	قيمة العملية
البروتوكول الأول 1976-1981	56 مليون أورو على شكل قروض من موارد البنك 58 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة موارد ميزانيات الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الثاني 1982-1986	90 مليون أورو على شكل قروض من موارد البنك 42 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من ميزانية الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الثالث 1987-1991	151 مليون أورو على شكل قروض من موارد البنك 11 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من ميزانية الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الرابع 1992-1996	220 مليون أورو على شكل قروض من موارد البنك 25 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من ميزانية الاتحاد الأوروبي
خارج البروتوكولات 1978-1996	355.5 مليون أورو على شكل قروض طويلة الأجل، من موارد البنك

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار.

وفي إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية، فقد تم تخصيص مبلغ 628 مليون أورو خلال الفترة 1997-2000 لتمويل المشاريع الاستثمارية بالمغرب في إطار إعادة هيكلة المنظومة

الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الصناعية[1]، هذا المبلغ كان على شكل قروض طويلة الأجل من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، خصص لتدعيم قطاع النقل وإنتاج الطاقة وبناء السدود وحماية البيئة وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية.

ثالثا: الاستثمار في الجزائر: اعتمدت الجزائر مقاربة جديدة للاستثمار تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي بالتركيز على التغييرات الإجرائية والقانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي صدرت منذ العام 2001 وسمحت بتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وذلك بهدف الارتقاء بالجزائر إلى مصاف قوة اقتصادية وصناعية بالضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط.

يكتسي الاستثمار الأجنبي المباشر حيزا هاما في المقاربة الجديدة للنهوض بالاستثمار في الجزائر، فقد بلغ المبلغ الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر ما قيمته اثنا عشر (12) مليار دولار عام 2002، وارتكز أساسا على قطاع المحروقات.

إن الإحصائيات تقدم عددا هائلا لملفات طلبات الإستثمار ، حيث أودع عام 2002 لدى الهيئات المختصة 3109 ملفا، يوجد من بينها 86 ملف للاستثمار الأجنبي المباشر أو بواسطة الشراكة، وهو ما يعادل قيمة 4063 مليار دينار (500 مليون دولار)، تساهم في إيجاد 12400 منصب شغل.

من بين 86 ملف نجد 62 طلب استثمار أجنبي مباشر بنسبة 100%، و 24 طلب استثمار بالشراكة. و تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1998–2001 بحجم استثمارات قيمته 908 مليون دولار[2]، تليها جمهورية مصر العربية بحجم استثمارات قيمته 363 مليون دولار بفضل رخصة الهاتف النقال، ثم تأتي فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر في المرتبة الثالثة بحجم استثمارات قيمته 344 مليون دولار، ثم اسبانيا بقيمة 221 مليون دولار، ثم إيطاليا بقيمة 148 مليون دولار، وأخيرا ألمانيا بقيمة 132 مليون دولار.

المجموعة الأوربية، ونظرا لما يربطها بالجزائر من علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية، ساهمت هي الأخرى عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار بمنح الجزائر قروضا موجهة للرفع من القدرات

[1] - تقرير البنك الأوروبي للاستثمار.
[2] - عبد المحسن زلزلة، نحو تنمية عربية تعتمد على الذات: العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1989، ص.ص 13-15.

الاستثمارية. فقد بلغت تمويلات هذا البنك خلال الفترة 1996–2000 ما قيمته 623 مليون أورو، موزعة على القطاعات التالية: الطاقة بقيمة 370مليون أورو، الاتصالات بقيمة 170 مليون أورو، الصناعة بقيمة 53 مليون أورو، ثم البيئة بقيمة 30 مليون أورو.

الشكل رقم (3–2) أدناه يمثل: توزيع تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار للمشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 1996 – 2000 (مليون أورو)

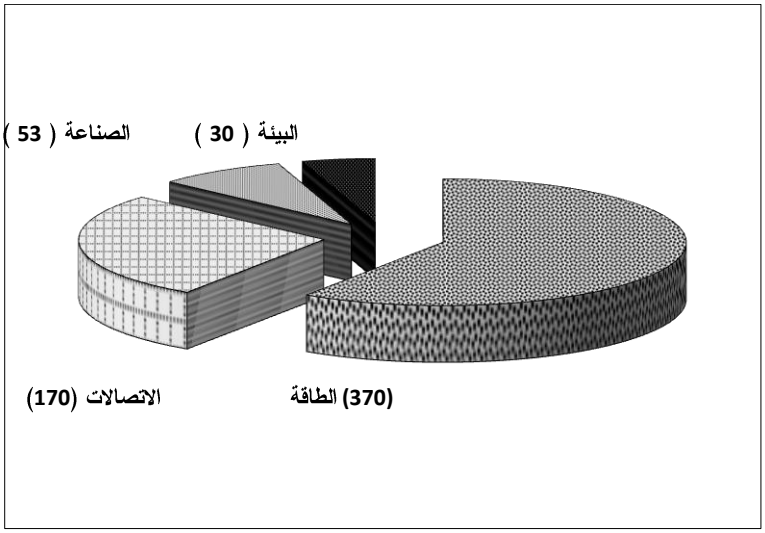

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار

إن البنك الأوروبي للاستثمار باعتباره الهيأة المالية للاتحاد الأوروبي، خصص ما يقارب 1.5 مليار أورو للجزائر وذلك منذ عام 1978، بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية التي تؤثر ايجابيا على الاقتصاد الوطني، هذا التمويل كان عن طريق البروتوكولات المالية الملحقة لاتفاقيات التعاون القديمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ويمكن تلخيص نشاط البنك الاوروبي للاستثمار لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر .

وهكذا، فقد بلغت قيمة القروض الموجهة للجزائر من طرف البنك الأوروبي للاستثمار أكثر من مليار أورو على امتداد فترة تقارب 20 سنة. وقد كثف البنك الأوروبي للاستثمار من نشاطاته في الجزائر في إطار الشراكة الأوروبية – الجزائرية، وخاصة خلال الفترة 1997–2000 حيث بلغت التسديدات ما قيمته 248 مليون اورو من أصل 623 مليون أورو، أي وصلت التسديدات نسبة ما يقارب 40 % وهي نسبة ضعيفة نسبيا.

المطلب الثالث: تدعيم القطاع الخاص

في إطار الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها الدول المغاربية على اقتصادياتها، وبهدف إنجاح عملية تأهيل مؤسساتها وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، اعتمدت هذه الدول برامج مكثفة لخوصصة المؤسسات الاقتصادية وتقوية القطاع الخاص، أي توسيع قاعدة الملكية الخاصة كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة الأوربية مع الدول المغاربية من جهة، وحسب برامج التعديل الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي.

إن عملية التحرر الاقتصادي، وحرية المبادلات التجارية، التي أعتمدتها الدول المغاربية كسياسة لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بشكل عام تؤهلها للمنافسة الاقتصادية في إطار منطقة التجارة الحرة التي تنشؤها المجموعة الأوروبية مع الدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة، وإنه لمن البديهي أن تولى الأهمية القصوى لخوصصة المؤسسات باعتبارها ركيزة أساسية لهذا التحرر الاقتصادي على غرار الركيزتين الأساسيتين الأخريتين: تأهيل المؤسسات وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

لقد اعتمدت الدول المغاربية برامج لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، وذلك انطلاقا من قناعتها بالأهداف التي ستحققها وراء تطبيق هذه البرامج سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ولعل أبرز هذه الأهداف يكمن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية[1]، ونمو قطاع الأعمال الخاص، وتحقيق درجات عالية للمنافسة، وتنمية أسواق رأس المال، وتخفيض الضغط المالي على الدولة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحقيق معدلات عالية للتشغيل ولو على المدى الطويلالوصول إلى هذه الأهداف يتطلب تطبيق البرامج الوطنية للخوصصة التي اعتمدت من طرف البلدان المغاربية، وهذا لن يتأتى إلا إذا توافرت مجموعة من الركائز الأساسية التي بدونها يصعب بلوغ هذه الأهداف، ومن أهم هذه الركائز الآتي[2]:

– يجب أن يكون البرنامج الوطني للخوصصة جزء لا يتجزأ من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

[1] - Ameziane Ferguene et Fatiha Mohssine Abdali, Infrastructures de recherche et volet scientifique et technologique du partenariat, Euro-Méditerranéen : le cas du Maroc Revue critique économique, n° 03, Automne 2000.

[2] - محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، بغداد، 2002، ص 88.

– وجود سوق قوية وتنشيط للأوراق المالية تعتمد من خلال سوق النقود، وسوق رأس المال، وسوق الأوراق المالية، وذلك لتشجيع الإدخار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

– توافر البيئة القانونية والتشريعية، أي إصدار تشريعات تتماشى والنظام الجديد الذي يشجع الملكية الخاصة.

– ضرورة اهتمام الدولة بالبنية الأساسية والمرافق العامة وإقامة المدن الصناعية موزعة على كامل التراب الوطني.

أولا: الخوصصة في تونس: اندماج الاقتصاد التونسي وتدويله يتطلب العمل الجاد من أجل تقوية كل الشروط وتعبئة كل الإمكانيات لتطوير عملية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر الخوصصة العامل الحاسم لهذا التطوير، لهذا اعتمدت تونس برنامجا لخوصصة المؤسسات سواء عن طريق بيع أصول المؤسسات أو عن طريق المشاركة[1]، ومما لاشك فيه أن حرص السلطات العامة على إعادة النظر بجدية في تدخل الدول في المجال الاقتصادي كان له أسبابه ومبرراته منها على سبيل المثال لا الحصر، تعرض المؤسسات العامة لصعوبات متزايدة في نشاطاتها العادية نتيجة الخلل المالي المتفاقم، واستحالة التصدي من طرف الدولة لهذه الصعوبات بسبب نقص موارد الميزانية، وصعوبة متابعة ومراقبة إدارة المؤسسات العامة، مع تواجد إمكانيات وخبرات في القطاع الخاص قادرة على إنشاء مشاريع منتجة وتمويلها وإدارتها.

إن عملية الخوصصة تدخل في إطار الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التونسي الذي اعتمدته وفق شروط صندوق النقد الدولي من جهة، ووفق متطلبات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي تصب في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية. والحقيقة أن تونس انطلقت في تطبيق برنامج خوصصة المؤسسات منذ عام 1987، وسخرت كل الإمكانيات لإنجاح العملية، وقد كثفت من الجهود خلال العشرية الأخيرة في إطار الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، فقد تم خلال الفترة 1987–2002 خوصصة 165 مؤسسة بمداخيل قدرت بحولي 2332 مليار دينار تونسي.

جدول رقم(3–09): نتائج خوصصة المؤسسات التونسية خلال الفترة (1987–2002)

[1] - جلال فرهنك، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

أسلوب الخوصصة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
خوصصة كلية	85	52
خوصصة جزئية	30	18
تصفية	38	23
فتح رأس المال	10	06
الامتياز	02	01
المجموع	165	100

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء – تونس.

إجراءات عديدة اتخذت على كل المستويات بغرض إنجاح عملية الخوصصة، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل هذه العملية، فقد تم السماح للبنوك التونسية بإعطاء الموافقة المباشرة لمنح القروض متوسطة الأجل بالنسبة للراغبين في شراء أصول المؤسسات في إطار الخوصصة، وحث شركات الاستثمار للمشاركة في العملية، زيادة الدعم المالي الممنوح من الاتحاد الأوروبي لتونس في إطار الشراكة الأوروبية التونسية لتدعيم عملية الخوصصة من خلال الهبة المقدرة بعشرة (10) مليون أورو مخصصة لتمويل التعاون التقني للخوصصة.

ثانيا: الخوصصة في المغرب : اعتمدت سياسة الخوصصة بالمغرب على عملية تحويل رأس المال من المؤسسات العمومية إلى المساهمين الخواص، وتتمثل الاعتبارات المقدمة لتبرير هذه السياسة في التقليص من دور الدولة في الاقتصاد، وإخضاع تسيير وإدارة المؤسسات العمومية لمعايير الاقتصاد الخاص، والترخيص وفي بعض الأحيان إرغام المؤسسات العمومية على البحث في سوق رؤوس الأموال عن مصادر التمويل، ووضع حد لإعانات التوازن التي أثقلت كاهل الميزانية العامة للدولة، وجلب موارد مالية للدولة عبر بيع أسهمها لتمويل سياستها الاقتصادية وتقليص عجز ميزانيتها،

وإخضاع المؤسسات العمومية لقواعد المنافسة الدولية، وإعادة هيكلة الرأس مال والأنشطة على المستوى الوطني والدولي عبر عمليات الاندماج والشراء[1].

إن ضعف مردودية المؤسسات العمومية، وسوء تسييرها أثر بشكل سلبي على ميزانية الدولة من خلال الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية قصد حمايتها، مما أحدث إختلالات عميقة في توازنات الاقتصاد المغربي، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في تسيير هذه المؤسسات حتى تواكب التطورات الاقتصادية العالمية والدولية، والدخول في فضاءات المنافسة الدولية، خاصة وأن المغرب بتوقيعه على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيدفع بمؤسساته الاقتصادية إلى منافسة حادة مع منتجات الدول الأوروبية، لذلك اعتمدت سياسة إصلاحية ترتكز أساسا على تعزيز الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية، وحرية تسييرها، وخوصصتها.

بالرغم من أن قانون الخوصصة صدر عام 1989، إلا أن المغرب لم يباشر بتطبيق برنامج الخوصصة إلا خلال عام 1993، وهو البرنامج الذي يهدف من ورائه المغرب إلى استكمال الإصلاحات التي من شأنها تطوير وعصرنة الاقتصاد، واندماجه في المنظومة الاقتصادية الدولية، وقد اقتصر هذا البرنامج في بداية الأمر على خوصصة قطاع السياحة، وبعض المؤسسات الصناعية الأخرى التي حددت بواسطة قوائم تضمنت 78 عملية للمرحلة 1993–1996 تم تحويل ملكية 56 مؤسسة للقطاع الخاص، بمداخيل قدرت بحوالي 15.2 مليار درهم مغربي.

برنامج الخوصصة الذي اعتمدته المغرب يحمل بين طياته مشروعا اجتماعيا واقتصاديا، فإتباع سياسة اقتصاد السوق والانفتاح على المحيط الاقتصادي الأوروبي لم يغفل الجانب الاجتماعي، فالخوصصة من خلال هذا المشروع ليست مجرد مسألة تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة ولكنها محور أساسي للعصرنة وهيكلة الاقتصاد من الناحية السوسيو اقتصادية وما لها من دور فاعل في تطوير التنمية الاقتصادية للبلد.

وعموما، فإن برنامج الخوصصة بالمغرب قد ظهر سنة 1993 وقد أعتبر كوسيلة لعصرنة الاقتصاد، لأنه بواسطة هذا البرنامج سيتم استكمال الشروط التي تجعل من الاقتصاد المغربي اقتصادا حرا ليبراليا يخضع لقواعد اقتصاديات السوق ويهدف إلى تحرير التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار

[1] - محمد العبد الله مصطفى، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة للبلدان العربية ، مرجع سبق ذكره.

والضغط على الإعانات، وجلب الاستثمار الأجنبي، وإصلاح النظام الضريبي، وتطوير الصادرات، وإعادة هيكلة المؤسسات . وهذه كلها شروط تسمح للمغرب بالاندماج في الاقتصاديات الدولية، خاصة وأنه وقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي التي ستتوج بإنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون عام 2010.

ثالثا: الخوصصة في الجزائر: تمت صياغة الإطار القانوني للخوصصة في الجزائر خلال الفترة 1995–1998، وعرف انطلاقة التطبيق في جوان 1998، وهو الإطار المحدد بواسطة الأمر رقم 95–22، المؤرخ في 26 أوت 1995 والذي يتضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص. هذا الأمر عدل سنة 1997 لتسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية للخوصصة، وقد أثري بواسطة مجموعة من المراسيم التطبيقية وكان آخر هذه المراسيم في شهر جوان 1998،والذي تضمن قائمة 89 مؤسسة للخوصصة باشر مجلس الخوصصة في تطبيقه بتقويم هذه المؤسسات وطرح إعلانات المناقصة.

وقد حددت المادة –2– من الأمر 95–22 القطاعات التي تمسها عملية الخوصصة، والمتعلقة أساسا بالقطاعات ذات الطابع التنافسي مثل الفندقة والسياحة، التجارة والتوزيع، الصناعات النسيجية والغذائية، الصناعات التحويلية في مجالات الميكانيك والالكترونيك والكيمياء، النقل والمواصلات، التأمين ، المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يخص المستثمرين الأجانب فاستفادتهم من امتيازات قانون الخوصصة كانت مماثلة تماما للامتيازات الممنوحة للمستثمرين المحليين، وبدون أي قيد أو شرط، بحيث تتمثل هذه الامتيازات في حرية تحويل رؤوس الأموال، والحماية من المصادرة أو نزع الملكية، وحق الطعن والاحتكام الدولي. وتفاديا للآثار الاجتماعية السلبية المتعلقة بالعمل، فقد يستفيد المستثمر الذي يشتري أصول المؤسسة ويقوم بإعادة تأهيلها وعصرنتها دون المساس بعنصر العمل، أي دون تقليص عدد العمال ولا حجم العمل ، فإنه يستفيد من إمتيازات إضافية تتمثل في تخفيض سعر التنازل بحوالي 25%، وتمديد فترة التسديد لغاية 15 سنة على شكل دفعات سداسية بمعدل فائدة 6% سنويا، وهناك امتيازات كثيرة في إطار قانون الخوصصة بهدف تشجيع المستثمرين وحثهم على شراء المؤسسات العمومية والاستثمار في شتى المجالات الاقتصادية.

ابتداء من سنة 1998 بدأ القطاع الخاص يتطور بشكل ملحوظ، وكانت نشاطاته تتوزع حول عدة قطاعات اقتصادية أهمها النقل والتجارة والسياحة والصناعات الصغيرة[1]، محققا بذلك رقم أعمال يتجاوز 12 مليار دولار، ومساهمة بنسبة 55%، من القيمة المضافة خارج المحروقات لعام 2000.

في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتأهيل المؤسسات الصناعية، وانفتاح الاقتصاد الجزائري على المحيط الخارجي والذي ميزه حرية التجارة الخارجية وفق شروط صندوق النقد الدولي من جهة، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، عملت الجزائر على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإنجاح عملية الخوصصة وتطبيق برنامجها، وقد ساهمت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفق الإجراءات والتوصيات المتخذة في هذا الشأن من تدعيم برنامج الخوصصة الذي يشرف على تطبيقه هيآت مختصة مثل مجلس الخوصصة، والشركات القابضة، ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

إن مساهمة الاتحاد الأوروبي لإنجاح برنامج الخوصصة في الجزائر، تمثلت في تقوية وتطوير إمكانيات التسيير للهيآت المشرفة على تطبيق هذا البرنامج ودعم تطبيقة، تطوير البرنامج وإثراء الاستراتيجية التنظيمية له، المشاركة في تطوير الإطار المؤسساتي والبيئي للسياسة الصناعية، وزيادة على هذا فقد تم تخصيص مساعدات مالية في إطار برنامج ميدا I وميدا II بغرض التطبيق الجيد لبرنامج خوصصة المؤسسات العمومية

المبحث الثالث: تحديد أوجه التعاون المالي

إن التعاون الإقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية يهدف إلى تحقيق وتنظيم نمو إقتصاد السوق في إطار متابعة و تعميق برامج التقويم الهيكلي، وذلك بمتابعة تحديث البنيات الإقتصادية والإجتماعية، ومنح الأولوية لإنعاش و تنمية القطاع الخاص، وتأهيل القطاع الإنتاجي، وتأسيس إطار مؤسساتي وقانوني حديث يتماشى ومبادئ الإقتصاديات الليبرالية[2].

[1] - Nicole Chevillard, l'économie Algérienne s'enfonce dans la sinistrose, édition le monde économie. 2001
[2] - Jean Pierre Cling, la politique économique Sud-africaine face à la mondialisation, Revue politique africaine, n° 273, Mars 1999. P. 28.

إعادة هيكلة اقتصاديات الدول المغاربية وفق متطلبات الاقتصاد الليبرالي الحر، والدخول في فضاءات اقتصاد السوق يتطلب العمل على إحداث تغييرات جذرية على المنظومة الإقتصادية ، السياسية و الإجتماعية لهذه البلدان . و تحقيق هذه الإصلاحات يتطلب الكثير من الأموال ، الشيء الذي تفتقده الدول المغاربية خلال المرحلة الإنتقالية للوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر مع الإتحاد الأوروبي وفق ما تنص عليه إتفاقيات الشراكة.

إن التعاون المالي يمثل محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الإتحاد الأوروبي و كل دولة مغاربية في إطار الشراكة الإقتصادية ، و يعتبر القاطرة التي تجر إتفاقيات الشراكة إلى النجاح. لذلك فقد عمدت دول المجموعة الاوروبية لمساعدة الدول المغاربية من خلال تمويل المشاريع و كل ما من شأنه المساهمة في إنجاح عملية تأهيل إقتصاد الدول المغاربية ، و يعتبر برنامج ميدا الأداة الإقتصادية المالية للإتحاد الأوروبي لتطبيق إلتزامات الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية و الذي أعتمد في جويلية 1996 من طرف مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي ليدخل حيز التطبيق في 2 أوت 1996 و يختص بمنح المساعدات المالية للدول المتوسطية التي تدخل في شراكة مع الإتحاد الأوروبي.

برنامج ميدا يهدف إلى تقوية الإستقرار السياسي و الديمقراطية ، و إنشاء منطقة للتجارة الحرة أورومتوسطية ، و تطوير التعاون الإقتصادي و الإجتماعي ، و الرفع من المقومات الإنسانية و القيم الثقافية ، و ذلك من خلال أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الإقتصادي للدول المغاربية بصفة خاصة و المتوسطية بصفة عامة. و تتلخص هذه الأولويات في الآتي[1]:

- دعم التحول الإقتصادي: و الهدف منه هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو إقتصادي دائم، و التركيز عل تنمية القطاع الخاص و إصلاح قطاع البنوك ، و دعم برنامج الخوصصة .

- دعم الميزان الإقتصادي و الإجتماعي : والهدف منه هو تخفيف الكلفة الإقتصادية و الإجتماعية الناتجة عن عملية التحول الإقتصادي ، من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الإجتماعية و ذلك بتحسين الخدمات الإجتماعية في مجالات الصحة و المياه و السكن و محاربة الفقر و تحسين البنية التحتية و النقل و الطاقة و التعليم ...إلخ.

[1] - زكي حنوش، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

- تعزيز العمليات الإقليمية : و الهدف منه هو تشجيع و تقوية النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي و خاصة فيما يتعلق بربط الجامعات ببعضها ، و خلق شبكة إتصالات بين الباحثين ، و الجماعات المحلية و المؤسسات و التنظيمات.

وعلى عكس الممارسات السابقة المتمثلة في إبرام بروتوكولات مالية خماسية ، فإن المبلغ الإجمالي للتمويلات التي يمكن أن يستفيد منها البلد المرشح لا تكون محددة بشكل مسبق ، كما أن أموال برنامج ميدا التي لا يتم الإلتزام بها فإنها تحذف نهائيا على عكس ما كان ساريا في ظل البروتوكولات المالية السابقة.

ومع ذلك فإن اللجنة الأوروبية تحدد أغلفة مالية توجيهية حسب كل دولة ، و بناء على معايير الناتج الوطني الإجمالي لكل فرد و عدد السكان و المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية الأخرى ، و كذا تقدير الحاجيات خلال مرحلة الإنتقال نحو منطقة التبادل الحر ، ثم مضمون البرنامج المتفق عليه مع كل دولة ، و أخيرا تقدير قدرة إمتصاص التمويلات الموضوعة رهن إشارة كل دولة من طرف اللجنة الأوروبية .

واعتبارا لهذه المعايير فإن الإتحاد الأوروبي يضع تحت تصرف كل دولة غلافا ماليا مخصصا لتمويل عمليات بالنسبة للمرحلة المحددة و المتفق عليها ، و يمكن لهذا الغلاف أن يتزايد بوتيرة تتراوح سرعتها بمدى الإلتزام بالتمويلات المبرمجة و توفر الموارد التي يمكن توفيرها من طرف اللجنة الأوروبية بسبب البطء أو التأخر المسجل من طرف بعض الدول في الالتزام بالأموال الموضوعة تحت تصرفها.

ويعتبر برنامج ميدا إحدى أدوات نجاح إتفاقيات الشراكة الأوروبية مع كل دولة مغاربية على حدى ، و التي تستهدف إتاحة إطار للحوار الملائم لدعم العلاقات القائمة بين الطرفين في جميع المجالات التي يعتبرونها ملائمة و كذا تحديد شروط التحرير التدريجي لمبادلات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ، و ضمان الإرتقاء بالعلاقات الإقتصادية و الإجتماعية المتوازنة فيما بين الأطراف من خلال الحوار و التعاون.

المطلب الأول : المساعدات المالية للدول المغاربية تونس الجزائر والمغرب.

الفرع الأول:المساعدات المالية لتونس

تعتبر تونس أول بلد متوسطي قام بتوقيع إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 ، و الذي يقدر إنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون عام 2010 ، هذا الإتفاق دخل حيز التطبيق في 1 مارس 1998 ، و بالتالي فقد استفادت تونس من مساعدات مالية أوروبية في إطار برنامج ميدا من خلال حصص مالية في شكل مساعدات مالية (هبات) وفق فترتين تمتد الأولى من عام 1995 إلى غاية عام 1999 و تغطي برنامج ميدا I ، ثم الثانية من عام 2000 إلى غاية عام 2002 و تغطي برنامج ميدا II ، و قد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الموجهة لتونس في إطار برنامج ميدا مبلغ 685,85 مليون أورو ، حددت حصة الفترة الأولى بمبلغ 428 مليون أورو ، و الثانية بمبلغ 257,85 مليون أورو .أما التسديدات المحصلة فهي لا تتماشى مع المبالغ المحددة بحيث بلغت هذه التسديدات الفعلية ما قيمته 342,4 مليون أورو من أصل ما هو محدد 685,85 مليون أورو، أي لم تتجاوز نسبة التسديد 50% مما هو محدد.

التوزيع السنوي للمبالغ المالية المحددة و المسددة من الإتحاد الأوروبي إلى تونس وفق برنامج ميدا للفترتين موضحا حسب الجدول التالي :

جدول رقم(3–10) التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا لصالح تونس (مليون أورو)

مليون	برنامج ميـــــدا I								برنامج ميـــــدا II			المجموع
أورو	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002				1995–2001
المبلغ المحدد	20	120	138	19	131	75,7	90	92,15				985,85
المبلغ المسدد	–	41,4	61,3	9,1	56,2	15,9	69	89,5				342,4
نسبة التسديد %	–	34,5	44,4	47,8	42,9	21	76,6	97,1				49,92

Source : EUROPE AID , CO-OPÉRATION OFFICE.

تعتبر تونس شريكا مهما للإتحاد الأوروبي في مجال التعاون المالي و أحد أكبر المستفيدين من المساعدات المالية في إطار برنامج ميـــدا ، و قد برهنت على قدراتها الواسعة في إمتصاص المبالغ المخصصة من خلال ما قامت به من إصلاحات أعطت نتائج ملموسة.

الإستراتيجية الحالية للإتحاد الأوروبي في إطار التعاون مع تونس تستجيب لأهم الأولويات المبرمجة بغرض التطبيق الفعلي لإتفاقية الشراكة و التي تتمثل أساسا في الآتي[1]:

- تحرير التجارة الخارجية ، و الإندماج الإقتصادي جنوب– جنوب.
- الإصلاحات الإقتصادية ، و تقوية الهيئات الإقتصادية للسوق.
- عصرنة مصالح التطور ، و المنشآت الإقتصادية .
- تثمين الموارد البشرية ، و الحماية الإجتماعية.

[1] - تقرير البنك الأوروبي للاستثمار.

إن البرنامج التنموي الوطني التونسي للفترة 2002–2004 يقدر مبلغ 248,65 مليون أورو يطمح للإستفادة منها كمساعدات مالية من الإتحاد الأوروبي بغرض إنجاح هذا البرنامج التنموي و الذي يركز إهتماماته على عدة محاور أساسية منها : برنامج عصرنة القطاع الصناعي ، عصرنة قطاع التعليم ، عصرنة النظام القانوني و العدالة و الإدارة ، تسهيل عملية الإصلاح الهيكلي و تطوير القطاع الخاص ...إلخ.

الفرع الثاني: المساعدات المالية للمغرب

استفادت المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميدا على فترتين ، تمتد الأولى من عام 1995 إلى غاية عام 1999 و تغطي برنامج ميدا I ، ثم الفترة الثانية من عام 2000 إلى غاية عام 2002 و تغطي برنامج ميدا II ، و قد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية الموجهة للمغرب في إطار برنامج ميدا مبلغ 1.038,6 مليون أورو ، حددت حصة الفترة الأولى بمبلغ 656 مليون أورو ، و الثانية بمبلغ 382,6 مليون أورو. أما التسديدات التي تم الحصول عليها من طرف المغرب لا تتعدى مبلغ 310,5 لغاية نهاية عام 2002 من أصل ما هو محدد 1.038,6 مليون أورو ، أي لم تتجاوز هذه التسديدات الفعلية نسبة 30% مما هو محدد.

التوزيع السنوي للمبالغ المالية المحددة و المسددة من الإتحاد الأوروبي للمغرب وفق برنامج ميدا للفترتين موضح حسب الجدول التالي :

جدول رقم(3-11) التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا لصالح المغرب (مليون أورو)

مليون	برنامج ميـــــدا I								برنامج ميـــــدا II			المجموع
أورو	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	1995-2001
المبلغ المحدد	30	–	235	219	172	140,6	120	122	1038,6
المبلغ المسدد	–	0,0	31,4	41,7	53,7	39,9	41,1	101,9	310,5
نسبة التسديد %	00	00	13,3	19	31,2	3ة28	34,2	83,5	29,8

Source : EUROPE AID , CO-OPÉRATION OFFICE.

إن الغلاف المالي المخصص للمغرب خلال الفترة الأولى في إطار برنامج ميدا I و الذي يعادل قيمة 656 مليون أورو ، خصصت نسبة 46% منه لدعم التحول الإقتصادي ، و 55% لدعم تحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي . و قد وجه هذا الغلاف المالي لتمويل 29 مشروع و عملية تغطي مختلف القطاعات الإجتماعية و البنى التحتية و الفلاحية و تنمية القطاع الخاص و الصيد البحري ، و تسهيلات التقويم الهيكلي ، و قد بلغت قيمة السحوبات إلى نهاية سنة 1999 ما قدره 89,78 مليون أورو ، أي ما يعادل نسبة 14% من مجموع مبلغ التمويلات المخصصة في إطار برنامج ميدا I.

الإستراتيجية الحالية للإتحاد الأوروبي في إطار التعاون المالي مع الغرب تستجيب لأهم الأولويات المبرمجة من خلال برنامج ميدا II الذي يغطي الفترة 2000-2002 ، و ذلك بغرض التطبيق الفعلي لإتفاقية الشراكة ، هذه الأولويات تتمثل في[1] أهم الإجراءات التي من شأنها إنجاح هذه الشراكة مثل

[1] - تقرير البنك الأوروبي للاستثمار.

تحرير التجارة الخارجية ، و تدويل إقتصاديات المغرب ،و ضمان نجاح الإصلاحات الإقتصادية ، وعصرنة الجهاز الإنتاجي ، و تقوية المنشآت القاعدية ، و تثمين العامل البشري ، و التخفيف من الضغوطات الإجتماعية.

الفرع الثالث: المساعدات المالية للجزائر : على الرغم من أن الجزائر كانت آخر بلد مغاربي وقع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، إلا أن مقدار ما استفادت منه كمساعدات مالية لا يستهان به. و يعتبر برنامج ميدا الوسيلة الأساسية لتقوية هذه الشراكة ، و ذلك من خلال ما برمج في إطاره من مساعدات مالية موجهة للجزائر.

لقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة 1995–2002 بمبلغ 304,2 مليون أورو موجهة لدعم العمليات الهامة التي تدخل في إطار عملية التحول الإقتصادي للجزائر. هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين ، تغطي الفترة الأولى 1995–1999 في إطار برنامج ميدا I بمبلغ 164 مليون أورو ، اما الثانية فهي تغطي الفترة 2000–2002 في إطار برنامج ميدا II بمبلغ 140,2 مليون أورو.

التوزيع السنوي للمبالغ المالية المحددة و المسددة من الإتحاد الأوروبي للجزائر وفق برنامج ميدا للفترتين موضح حسب الجدول التالي :

جدول رقم(3-12) التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا لصالح الجزائر (مليون أورو)

مليون	برنامج ميـــــدا I							برنامج ميـــــدا II			المجموع
أورو	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002			1995-2001
المبلغ المحدد	–	–	41	95	28	30,2	60	50			304,2
المبلغ المسدد	–	–	–	30	0,2	0,4	5,4	11			47
نسبة التسديد %	–	–	–	31,5	0,7	1,3	9,0	22			15,4

Source : EUROPE AID , CO-OPÉRATION OFFICE.

بلغت التسديدات المحصلة والفعلية خلال الفترة 1995-2002 مبلغ 47 مليون أورو، أي ما يعادل نسبة 15,4% من مجموع المبلغ المحدد في إطار برنامج ميدا، بحيث تم تسديد مبلغ 30,2 مليون أورو في إطار برنامج ميدا I، ومبلغ 16,8 في إطار برنامج ميدا II.

وبالرغم من النسبة الضئيلة لإمتصاص المبالغ المالية بالنسبة للجزائر، والذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع إتفاقية الشراكة (أفريل 2002)، إلا أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية وتقوية البنية التحتية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني[1].

[1] - زكي حنوش، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

الإستراتيجية الحالية للإتحاد الأوروبي في إطار التعاون المالي لإنجاح عملية الشراكة مع الجزائر تستجيب لأهم المتطلبات والأولويات المبرمجة للفترة 2002-2004 والتي تطمح الجزائر من خلالها الاستفادة بمبلغ 150 مليون أورو لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمحور أساسا حول إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الإرهاب، وتطوير الإستراتيجيات القطاعية، وعصرنة القطاع المالي والمصرفي، وإعادة إصلاح منظومة التعليم والصحة والعدالة والنقل، و تطوير القطاع الخاص، وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية، وتقوية البنية التحتية للاقتصاد.

المطلب الثاني: انعكاسات اتفاقيات الشراكة على اقتصاديات الدول المغاربية

إذا كانت كل جوانب إتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية لها أهمتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره باهتمام المتتبعين هو الجانب الاقتصادي بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الدول المغاربية، فهي في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الاجتماعية التي تراكمت منذ فترة الثمانينات.

إن مشروع البلدان المغاربية في تطبيق برامج التقويم الهيكلي وتأهيل المؤسسات الإنتاجية ضمن اتفاقيات الشراكة وما تنطوي عليه من تدابير في توجيه اقتصاديات الدول المغاربية التي أصبحت تلقي ثقل المسؤولية على القطاع الخاص الذي لم يستطيع اتخاذ المبادرة واحتلال المواقع التي تخلت عنها الدولة.

لاشك أن هناك واقعا جديدا سيواجه المؤسسات الإنتاجية المغاربية كونها معرضة لمنافسة حادة تنشأ حتماعن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها الأسواق المحلية، هذه المنافسة التي ينشأ عنها حتمية الخروج لقسط كبير للمؤسسات الانتاجية من حلبة المعركة، لأنها لا تتوفر على مقومات الاستمرار، وقسط آخر يحتاج إلى إعادة التأهيل.

إن إقامة منطقة للتبادل الحر يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات البلدان الخمسة عشر المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة واقتصاد بلد نامي مغاربي منفرد.

إن آثار اتفاقيات الشراكة سواء تعلق الأمر بالجانب الايجابي أو السلبي تختلف وقعها من بلد مغاربي لآخر حسب هيكل صناعاته، وهيكل صادراته ووارداته، وحسب نوعيه المنتوجات التي يتعامل بهاتجاريا، ولكن الأمر الذي لا يختلف حوله اثنان هو وجود آثار ومنعكسات سلبية على اقتصاديات البلدان المغاربية، وخاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة. هذه الآثار ستمس اقتصاديات الدول المغاربية وتحدث إختلالات في توازناتها على المستويين الجزئي والكلي، وعلى جوانب مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية.

إن القول بالتوقيع على اتفاقية شراكة يفيد وجود طرفين متوازنين أو على الأقل متقاربين من حيث القوة الاقتصادية والسياسية، فهل يمكن تصور ذلك في حالة الدول المغاربية مع أوروبا، أي بلدان نامية منفردة مع أكبر قوة اقتصادية مجتمعة؟، وحتى وإن حدثت هذه الشراكة فلا يمكن أن نتصور حدوثها بدون فاتورة أعباء اقتصادية واجتماعية، وانعكاسات على المنظومة الاقتصادية الكلية لهذه البلدان.

الفرع الأول: انعكاسات التحرر التجاري

تطرق الباب الثاني من اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع دول المغرب العربي لإجراءات حرية تنقل السلع، وكيفيات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة وفقا للقواعد العالمية للتجارة الحرة الموثقة في معاهدة 15 أفريل 1994 المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، وأن التوقيع والتسليم بهذا الأمر من طرف الدول المغاربية يحمل في طياته مجازفة تهدد اقتصادياتها الناشئة، وتوزانها الاجتماعي الجاري تدعيمه.

تتمثل القاعدة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة في حرية تنقل السلع داخل أسواق الدول الأعضاء دون أي حواجز أو تمييز، ويلتزم الطرفان الموقعان على الاتفاقية تجنب أية إجراءات أو ممارسات تسفر بشكل مباشر أو غير مباشر عن التمييز بين منتجات أحد الأطراف و المنتجات المشابهة الآتية من الطرق الآخر. وتجدر الإشارة إلى وجود أربعة أنظمة تجارية مختلفة حسب ما تنص عليه اتفاقية الشراكة في جزئها الثاني المتعلق بحرية تنقل السلع.

1. **النظام الأول:** يخص المنتجات الصناعية المحررة تماما للاستيراد، وذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتشمل هذه الفئة المعدات الصناعية التي لا تصنع محليا، وهي تمثل حوالي 12% كمتوسط لإجمالي الواردات للدول المغاربية القادمة من المجموعة الأوربية، وتعتبر

الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة المفروضة عليها لاغية بدءا من دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ.

إن التحرير الكامل والفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتجات يضع الدول المغاربية أمام خيارات صناعية هامة في الأجلين المتوسط والبعيد، انطلاقا من أن هذه المنتجات لا تنتج محليا وبالتالي فهي لا تلقى منافسة على المدى القصير، ولكن الوضع قد يختلف في المدى البعيد، فبتطور القدرات العلمية والتكنولوجية والصناعية المغاربية قد تصبح هذه الدول قادرة في المستقبل على تصنيع ولو جزء من هذه المعدات محليا، وأن هذا الانفتاح، واستيراد هذه المعدات دون أدنى حماية سوف يعرقل أي تقدم في صناعة هذه المعدات (المنتجات الصناعية)، إن لم يقض على صناعتها تماما في الدول المغاربية، وسوف يؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي، وتخفيض نسب العمالة على حساب رأس المال.

2. **النظام الثاني:** يخص المنتجات الصناعية الوافدة من المجموعة الأوروبية والتي يتم تدريجيا فتح باب استيرادها، وهي تشمل المواد الأولية، والمنتجات المصنعة الأوروبية والتي تصنع محليا والمنتجات الأخرى وتمثل حوالي 80% كمتوسط لإجمالي واردات الدول المغاربية من الاتحاد الأوروبي، وتخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات سنوية متتالية على الرسوم والضرائب الجمركية وفق جداول زمنية على مدى إثنا عشر سنة مسايرة لخطة تكيف الصناعات المغاربية على القدرات التنافسية الدولية والمحلية.

في هذا الإطار، يكون بمقدور الدول المغاربية اللجوء إلى إجراءات الحماية الاستثنائية أو المؤقتة التي تنص عليها الاتفاقية، ولكن عندئذ سيتعرض نسيجها الصناعي عاجلا أم آجلا إلى الاختلال بدرجات متفاوتة تحت تأثير المنافسة الشرسة التي قد تقضي على جل المنشآت الصناعية، وحتى إن لجأت هذه الدول إلى إجراءات الحماية الاستثنائية فالأمر لن يطول باعتباره إجراء استثنائي ووقتي ويجب إقناع دول الاتحاد الأوروبي بتطبيقه، وهو إجراء يصعب تجسيده.

ولا يمكن تجاهل مخاوف الدول المغاربية في تقديراتها لهذا الانفتاح التدريجي لأسواقها على السلع الأوروبية حسب الشروط التي تنص عليها اتفاقيات الشراكة، والذي سوف يؤدي إلى انخفاض في دخل الحصة الجمركية في الميزانيات العامة ،و أن أي إنخفاض لقيمة الرسوم على التجارة الخارجية في حصيلة الضرائب سيؤدي إلى الضغط على الأموال العمومية، هذا الانخفاظ في الموارد الجبائية يختلف أثره من بلد مغاربي لآخر حسب وزن الجباية الجمركية بالنسبة لإيرادات العامة في الميزانية، وحسب درجة تبعية البلد تجاه وارداته من الإتحاد الأوروبي .فبالنسبة لتونس تمثل الرسوم الجمركية الكلية

على الواردات من أصل أوروبي حصة مهمة جدا بالنسبة للإيرادات العامة تصل إلى حوالي 22%. وبالتالي فالنقص في التحصيل الجبائي جراء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيصل إلى نسبة 159% من الإيرادات الجبائية الكلية، أي ما يعادل 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما يخفض التحصيل الجبائي للمغرب بنسبة 10.3% من الإيرادات الجبائية الكلية، وهو ما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي، أما بالنسبة للجزائر سينخفض التحصيل الجبائي بنسبة 19.2% من الإيرادات الجبائية الكلية، وهو ما يعادل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية يؤدي إلى انخفاض في قيمة التحصيل الضريبي والذي سيترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام، وهذا ما يحدث اختلال في مستوى الطلب العام، وبالتالي اختلال في مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية[1].

زيادة على هذا، فإن انفتاح أسواق الدول المغاربية على الصناعات الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية للدول المغاربية التي تعيش مرحلة إعادة هيكلة صناعية، والتي ستعاني بدون شك من منافسة المنتوجات الأوروبية على المدى القصير، خاصة وأن أسعارها منخفضة بانخفاض تكلفة انتاجها، ولكن المؤكد هو أن انخفاض أسعار المنتجات الأوروبية سيؤدي إلى تحسين مستوى المنافسة للمؤسسات الصناعية في البلدان المغاربية، وفرصة لتنشيط صادراتها من الصناعات التحويلية، وهذا لن يتأتى إلا على المدى البعيد.

كذلك تجدر الإشار إلى أن هذه المنافسة اللامتوازنة ستؤدي إلى تهديد 30% من المنشآت الموجودة داخل البلدان المغاربية، بالرغم من وجود أكثر من 40% من المؤسسات الصناعية التونسية، مؤهلة لمنافسة مثيلاتها الأوروبية، ونسبة 42% من المؤسسات الصناعية المغربية مؤهلة هي كذلك للمنافسة.

وإذا كان هذا الانفتاح حافزا للنمو الاقتصادي وتطوير الإنتاج الصناعي المحلي للدول المغاربية، فإن المخاطر المترتبة عليه تتجلى في ظل الوضع الصعب لاقتصادياتها، ولأن برنامج التأهيل الصناعي لا يبدو كافيا لمواجهة كل الإصلاحات الهيكلية المراد تحقيقها، وذلك لأن المهلة المحددة (اثنا عشر عاما)، والجداول الزمنية المتعلقة بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية قد لا تتناسب مع الواقع المغاربي.

[1] - محمد الرشيد قريش، التنمية المستقلة في مصر واستراتيجيات تحقيق القدرات التقنية الذاتية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 30، أكتوبر 1997.

وبعبارة أخرى، فإن الآثار على النشاط الإنتاجي للدول المغاربية جراء هذا الانفتاح والتحرر التجاري متعددة يمكن أن تتسبب في تخلي البلدان المغاربية عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية، وإغلاق وحدات انتاجية، وإعادة هيكلة وحدات انتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي.

3. **النظام الثالث:** ويخص المنتجات الصناعية المفروض عليها ضريبة الاستيراد، وهي الفئة الخاصة بمنتجات الصناعة الزراعية، والغذائية، حيث أن التجارة الخاصة بها تخضع للضريبة الخاصة بالعنصر الزراعي المكون للمنتوج الصناعي الزراعي، والهدف من وراء هذا هو حماية الصناعة الزراعية الأوروبية من منافسة المنتوجات الصناعية الزراعية المغاربية، خاصة التونسية والمغربية اللتان تتميزان بوفرة في الإنتاج الزراعي[1].

على الرغم من أن متوسط معدل الحماية قد انخفض في البلدان الصناعية، إلا أن هناك عقبات كثيرة دون نفاذ صادرات البلدان المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية إلى أسواق المجموعة الأوربية، وقد تراجعت نسب صادرات هذه الدول من المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بحيث تراجعت نسبة صادرات الزراعة والصناعات الزراعية بالنسبة لتونس من 11.7 عام 1993 إلى 8.8 عام 2000. كما تراجعت بالنسبة للمغرب من 26.3 عام 1993 إلى 20.3 عام 2000.

هذا الإجراء الذي تعتمده دول الاتحاد الأوروبي على صادرات الدول المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية سينعكس سلبا على تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي.

4. **النظام الرابع:** ويخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، وهي الفئة التي يخضع استيرادها لبروتوكولات خاصة تتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والتي لا تستطيع تقديم تنازلات بشأن تحرير التجارة فيها، إذ أنها مرتبطة بالتوازنات الداخلية للتركيبة السياسية، وقد استعاض الجانب الأوروبي في هذا الصدد عن فكرة التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية بفكرة التحرير التدريجي، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى التحرير الكامل، هذه السياسة ستلحق إضرارا جسيمة بالزراعة المغاربية خاصة بالنسبة لتونس التي تحقق وفورات معتبرة في مادة زيت الزيتون، وكذلك بالنسبة للمغرب الذي ينتج الحوامض والمنتجات السمكية.

[1] - النجفي سالم توفيق، اشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 54.

أما بخصوص تحرير تجارة الخدمات، والتي تبقى مثلما حددتها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من القيود والإجراءات الإدارية، فمن المرجع أن تكون لها نتائج سلبية على الدول المغاربية ومن المعلوم أن قطاع الخدمات يضم ألوانا كثيرة من الأنشطة مثل الخدمات المالية (البنوك، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار) والاتصالات، والسياحة، والخدمات الطبية، والخدمات الاستشارية والفنية والإدارية...إلخ، وقد نصت هذه الاتفاقية[1] على الالتزام بتعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وحرية النفاذ إلى الأسواق، وعدم التمييز بين موردي الخدمات المحليين والأجانب، ويسيطر الآن عدد محدود من الشركات العملاقة على السوق العالمية للخدمات. وباعتبار أن الدول المغاربية تعتبر دولا مستوردة للخدمات فإن تحرير هذا القطاع من المتوقع أن يجر معه مشكلات كثيرة لهذه البلدان، كما أنه من المتوقع أن يتعرض هذا القطاع لمنافسة غير متكافئة مع الشركات الأجنبية التي ستقوم بإبتلاع الشركات الوطنية المحلية التي تعمل في هذا المجال.

إن تكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية– الجزائرية ينتج عنها تفكك وزوال أساليب الحماية الاقتصادية تجاه السلع الأوروبية، وتكون المنعكسات السلبية واضحة التأثير على النشاطات الاقتصادية، وخاصة الصناعات التي لا يمكنها الوقوف أمام المنافسة الحادة التي تفرضها السلع الأوروبية، وبالتالي زوال أغلب هذه الأنشطة. وكذلك هناك آثر آخر أو منعكس آخر متعلق بالانخفاض المهم في الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة جراء تفكيك الرسوم الجمركية والتي تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية، أي ما يعادل 2.2 الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سيحدث اختلالات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثاني: انعكاسات التعاون الاقتصادي

الآثار المتوقعة من التقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية ودول الاتحاد الأوروبي تخضع لمجموعة من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف الدول المغاربية، وأهم هذه السياسات تلك

[1] - مصطفى السليمي، إعلان الدار البيضاء تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي، مجلة الكفاح العربي، بيروت، العدد 1995/901، ص 13.

المتعلقة بالتقويم الهيكلي والتي تظهر، آثارها على مستوى الماكرو اقتصادي، وعلى كل القطاعات التصديرية ومجموع الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

إن سياسة إعادة تأهيل القطاع الصناعي المعتمدة من طرف الدول المغاربية ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات، سواء تعلق الأمر بتحسين الانتاجية أو بالمنافسة على مستوى السوق المحلي. هذه السياسة تعتبر قضية استراتيجية هامة تتطلب شروطا لنجاحها، ويمثل الشرط المالي أهمها، زيادة على وجود موارد بشرية كفؤة، وتحكم في التكنولوجيا، وهياكل دعم للتأهيل. ويبقى مشكل التمويل الهاجس الأقوى لإنجاح سياسة التأهيل الصناعي. ويمكن للشراكة الأوربية المغاربية ومن خلال برنامج ميدا والاستثمارات الأجنبية أن تضمن جزءا من هذا التمويل.

وإذا كان برنامج ميدا عاملا مساعدا لنجاح عملية التأهيل الصناعي من الناحية النظرية، فإنه لم يرقى إلى هذا المستوى من النامية التطبيقية الفعلية، وذلك كون التسديدات المالية التي أحرزتها الدول المغاربية لم تكن متوافقة ومماثلة لما هو مبرمج، ولم تصل هذه التسديدات ما يفوق نسبة 50% الأمر الذي سيعرقل ويؤخر تطبيق سياسة التأهيل الصناعي للمؤسسات الصناعية المغاربية، وسينجر على هذا التأخير في التسديد مشاكل اقتصادية واجتماعية قد تعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

أما العامل الثاني، والذي يعتبر وسيلة وسائل التمويل لإنجاح عملية التأهيل الصناعي، فهو ذلك المتعلق بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الدول الأوربية نحو الدول المغاربية، ولكن هذه التدفقات تبقى ضعيفة مقارنة بما كانت تطمح له الدول المغاربية، بل أصبح تدفق رؤوس الأموال بأخذ الاتجاه المعاكس في ظل تحرير انتقال رؤوس الأموال وفق بنود اتفاقيات الشراكة.

وبخصوص الجزائر، فإن إعادة الهيكلة الصناعية تستلزم برنامجا استثماريا في جميع القطاعات الانتاجية والخدمات والميادين المرافقة للاستثمار المنتج، وخاصة الفروع الصناعية التي تملك فيها الجزائر بعض المزايا النسبية والتي يمكن تحويلها إلى مزايا تنافسية مثل البتروكمياء، المناجم، الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد والصلب، تكون قادرة على الأقل الصمود أمام صدمة الانفتاح وتقوية وجودها التنافسي.

انعكاسات سياسة اعادة الهيكلة الصناعية، وتأهيل المؤسسات الانتاجية أثرت بطريقة سلبية على القطاع الصناعي العمومي أثناء الفترة 1995–2000، بحيث عرف الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي انخفاضا يقدر بحوالي 1.5%، وذلك لانعدام الوجود المستمر للاستثمار، وغياب سياسة التسويق على مستوى المؤسسات، مع وجود بيروقراطية أدت إلى توليد تكاليف إنتاج عالية، وانفتاح على السوق في وقت كانت فيه المؤسسات تعيش مرحلة إعادة هيكلة.

ومن المتفق عليه أن الأثر الإيجابي على الرصيد التجاري لا ينتج إلا على المدى البعيد، عندما تدعم الاستثمارات الأجنبية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، وأن نشاطات إعادة التوظيف الأوربية نحو الجزائر لا تمثل إلا حصة ضعيفة جدا من إجمالي إعادة التوطين نحو العالم، وتشجيع هذه العمليات يستدعي تحديد الشروط وتحديد القطاعات التي يمكن تطويرها على المدى المتوسط من خلال عملية الشراكة بالحصول على حصص مالية من الاتحاد الأوروبي، واكتساب الخبرة وتوطين التكنولوجيا. وإذا كان لمنطقة التبادل الحر آثارا ستظهر على الاقتصاد الجزائري، فإن قطاع الصناعة هوالمتأثر الأكبر، بحكم وجود 80% من الإمكانيات الصناعية للدولة (قطاع عمومي)، وكل السلع الصناعية هي الآن محمية، وآثار نزع الحماية ستكون مهمة من منتوج لآخر، زيادة على آثار تخفيض تكلفة رأس المال.

أما فيما يخص العمالة فالأثر الشامل عليها يخضع لسياسة إعادة الهيكلة والتحول الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر، والذي سيؤدي لا محالة إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات مما يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة الناتجة عن تحويل العمل أو التسريح أو اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية. كما أن الدول التي يساهم فيها القطاع العمومي بطريقة كبيرة كالجزائر، والتي يكون فيها حجم الصناعات الموجهة للاستهلاك المحلي أقل كفاءة ستكون الأكثر تعرضا للبطالة.

وعموما إذا كان التعاون من أجل عصرنه القطاع الصناعي بواسطة الشراكة مع دول متقدمة، يظهر اليوم كضرورة حتمية للاندماج في الاقتصاديات العالمية، وأداة أساسية لتأهيل الأداة الإنتاجية، وتوسيع النسيج الصناعي فإنه من الواجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها لتحقيق هذا الهدف، وخاصة فيما يتعلق بتمويل برامج إعادة الهيكلة الصناعية للدول المغاربية للنهوض بهذه الصناعات وجعلها في موقع تنافسي متقارب مع الصناعات الأوربية، كما أن كل الدرسات تؤكد على أن

الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاقيات الشراكة عامل مهم لنجاحها، وذلك لتعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات، ولتحفيز العرض والسماح بتحويلات مهمة للتكنولوجيا.

المطلب الثالث: انعكاسات التعاون المالي

تنص اتفاقيات الشراكة على أهمية التعاون المالي كأحد مجالات التعاون بين طرفي تلك الاتفاقية، بهدف تحقيق التوازن بين عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لما سبق الإشارة إليه، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإتحاد الأوروبي خصص مبالغ هامة في صورة منح ومساعدات للدول المغاربية في إطار برنامج ميدا وفقا لما نصت عليه بنود اتفاقيات الشراكة، وذلك لمساعدة هذه الدول على الاستعداد وتحمل الأعباء الناجمة عن عملية إنشاء منطقة للتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، كما خصص مبالغ أخرى في صورة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي لنفس الهدف.

وقد استحدث الاتحاد الأوروبي آلية خاصة لتخصيص وصرف مبالغ المساعدات تعتمد على معيار القدرة الاستيعابية لكل دولة مغاربية، وعلى مدى كفاءة استخدام هذه الدول للمساعدات، فكلما قطعت الدولة المتلقية للمساعدات شروطا كبيرا في الإصلاح الاقتصادي تزايدت قدرتها على استيعاب مزيد من المساعدات واستخدامها بكفاءة أكبر. وتلعب مساعدات الإتحاد الأوروبي في هذا الصدد دورا حيويا في تيسير وتخفيف أعباء فترة التحول الاقتصادي بما يؤدي إلى نجاح العملية وتحقيق الأهداف المنشودة للطرفين. كما أن عملية الاندماج الاقتصادي للدول المغاربية سيصاحبها تحقق فائدة كبيرة بالنسبة للجانب الأوروبي من خلال فتح أسواق الدول المغاربية أمام صناعاته وشركاته من خلال تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة بين الجانبين.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال تقدير البعد المالي لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة مغاربية بمعزل عن المحاور الأخرى الاقتصادية والسياسية لهذه الاتفاقيات، فإذا كانت الدول المغاربية في حاجة للقروض والمنح الأوربية فإن شروط الإتحاد الأوروبي لتلبية مطالب هذه الدول تعتبر قاسية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من خلال تأسيس علاقات تجارية واقتصادية غير كفؤة وغير متوازنة لها أثار مباشرة على الدول المغاربية انطلاقا من تفكيك الرسوم الجمركية وتمييز المنتجات الفلاحية ووصولا إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة. كذلك تكريس علاقات الدائنية والمديونية من دون

البحث عن إيجاد حل لها خارج تحويل المديونية إلى استثمارات أجنبية مباشرة، زيادة على تكريس سياسات التقويم الهيكلي التي تزيد من ضعف الدول المغاربية في مواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا على الأقل في المدى القريب.

إن اتفاقيات الشراكة بكل ما تستند عليه من تحرير تجاري ومالي ونقدي لا يكون لها جدوى أو معنى ما لم تؤد إلى تسريع عجلات التنمية والقضاء على الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد، وهذا لن يتأتى إلا إذا أدركت الدول الأوربية حاجة الدول المغاربية إلى المزيد من المساعدات المالية، باعتبار الجانب المالي المحرك الأساسي لكل العمليات الإصلاحية التي تقوم بها الدول المغاربية في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

خلاصة الفصل الثالث:

تتمحور الشراكة الأورومتوسطية حول ثلاثة محاور أساسية، يهتم الأول بالجانب السياسي والأمني ويهدف إلى تحديد فضاء موحد للسلام والاستقرار، ويهتم الثاني بالجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني ويهدف إلى تنمية الموارد البشرية وتفضيل التفاهم بين الثقافات. أما المحور الثالث يهتم بالجانب الاقتصادي والمالي، أي الشراكة الاقتصادية ويهدف إلى إقامة منطقة للرفاهية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة.

إن الشراكة الاقتصادية بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي عبر الاتفاقيات الثنائية تعبر عن مشروع واسع للتبادل الحر في إطار احترام قواعد المنظمة العالمية للتجارة، واستكمال التدابير الاستراتيجية المحددة في المحور السياسي والأمني. ويمكن تسجيل منطقة التبادل الحر السائرة في طريق التكوين والتي ترمي إلى تنظيم نمو اقتصاد السوق في إطار متابعة وتعميق برامج التقويم الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويشير مؤتمر برشلونة إلى تقويم وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة، ومنح الأولوية لإنعاش وتقوية القطاع الخاص، وتأهيل القطاع الإنتاجي وتأسيس إطار مؤسساتي وقانوني يساير متطلبات الاقتصاديات الحرة.

تتطلب منطقة التبادل الحر إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وكل عرقلة من شأنها الوقوف أمام حرية التبادل التجاري، بغض النظر عن المنتجات الفلاحية والخدمات التي تم بشأنها اتخاذ تدابير أخرى.

إنشاء منطقة للتجارة الحرة وتحرير المبادلات التجارية وحرية المنافسة والدخول والخروج إلى الأسواق المحلية والأجنبية، استدعت الدول المغاربية إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتقويم هياكلها، وتأهيل صناعاتها خلال فترة انتقالية لإنشاء هذه المنطقة. وحتى يتسنى لها القيام بهذه الإصلاحات حصلت على مساعدات مالية وقروض خاصة من الاتحاد الأوروبي، ويعتبر برنامج ميدا الأداة المالية الرئيسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة مع بلدان المغرب العربي على غرار البلدان المتوسطية الأخرى من الضفة الجنوبية، ويهدف هذا البرنامج إلى تفعيل وتسهيل عمليات التقويم الهيكلي لهذه البلدان، ودعم الانتقال الاقتصادي والاجتماعي لها، وخاصة دعم الانتقال إلى الخوصصة

وتفعيل القطاع الخاص وإصلاح وتأهيل المؤسسات الانتاجية، والتصدي لكل المنعكسات الاجتماعية التي تفرضها عملية التحول الاقتصادي من خلال إجراءات تقنية ومالية، وتشجيع دخول الرأس مال الأجنبي، وتقوية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

سيكون من عواقب دخول إتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ زيادة حدة المنافسة على مستوى الأسواق الداخلية للبلدان المغاربية بين السلع المحلية والسلع المستوردة مما سيرغم المؤسسات المغاربية على إحترام المعايير الدولية في مجال السعر و الجودة ، و البحث عن سبل تقليص التكلفة الإنتاجية، وإلا سيؤدي ذلك حتما إلى الخروج من السوق. فانخفاض أسعار المنتجات المستوردة المواكب لتفكيك الرسوم الجمركية سيؤدي بدون شك إلى تزايد الاستهلاك الخاص وإلى إغلاق لعديد من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة.

ومع تزايد الانفتاح يجب أن نتوقع على المدى القصير اختفاء جزء مهم من النسيج الصناعي للدول المغاربية، خصوصا المؤسسات الصغيرة غير المصدرة، وبطبيعة الحال سيكون لهذا الإختفاء عواقب على التشغيل وسوق العمل، وتساهم في تفاقم حدة البطالة.

تمويل تأهيل المؤسسات الإنتاجية الصناعية سيتطلب مبالغ مالية كبيرة تتجاوز بشكل واسع إمكانيات السوق المالي للبلدان المغاربية، في الوقت الذي تظل فيه المساعدات المالية الأوروبية ضعيفة، ولا تغطي تكلفة تأهيل هذه المؤسسات، ولا حتى ما ستخسره هذه الدول جراء ضياع المداخيل الجبائية مع تفكيك الرسوم الجمركية المتفق عليها، ويقدر هذا الضياع بنسبة متوسطة تعادل 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية.

كذلك من بين العواقب السلبية لاتفاقيات الشراكة هو تعميق العجز في الحساب الجاري لميزان الأداءات على المدى القصير للبلدان المغاربية، ذلك أن انفتاح أسواق هذه الدول على منافسة المنتجات الأوروبية سيترجم بزيادة سريعة في الواردات التي سيتم تحفيزها في نفس الوقت الذي يجري فيه التفكيك الجمركي من طرف البلدان المغاربية، واستمرار القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على المنتجات الفلاحية. بينما يبقى نمو الصادرات المغاربية ضعيفا في انتظار تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي إن تحققت سيكون أثرها على المدى الطويل.

الواقع، أن الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية لها من الإيجابيات ما يجعلنا نتفاءل خيرا، وأن الاسترشاد بالتوصيات التي طرحت بغرض رفع مقدرة اقتصاديات البلدان المغاربية لها من الأهمية بمكان، زيادة على تفعيل كل ما من شأنه إحداث التنمية المتواصلة. فالاستفادة من الخبرات الأوروبية لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة معدلات الاستثمار، وتدعيم المنافسة المحلية، وتخفيض معدلات الأسعار...إلخ كلها أمور إيجابية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويجب في نفس الوقت على الدول المغاربية القيام بعدد من الإجراءات المتعلقة بزيادة معدلات الادخار، ومعدلات الاستثمار، وتحقيق معدلات نمو، وزيادة معدلات الصادرات...إلخ وهي إجراءات تساعدها على التغلب على مشكلاتها الاقتصادية.

الفصـــل الرابـــع:
دراسة مقارنة بين التجربتين الأوروبية والمغاربية لتحقيق التنمية المستدامة

الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين التجربتين الأوروبية والمغاربية لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية تشكل اهم فعاليات العلاقات الدولية، واكثرها تأثيرا وتتجلى هذه الاهمية بالنظر الى كل من الدول المشكلة لهذه التجمعات، وحجم مبادلاتها التجارية وحجم مبادلاتها التجارية ومغزى تأسيسها لاحدى صيغ التكامل الاقليمي، وما يترتب عنه في العلاقات فيما بين الدول الاعضاء في التجمع أو التكتل، وبين الدول الاخرى ومجمل التجارة العالمية.

وفي اطار التنمية المستدامة تتسابق التجممعات الى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للافراد، وقد تؤدي ذلك الى النمو وبالتالي التغير والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف من حدة الفقر، الا ان النمو السريع غير المتوازن غالبا ما يؤدي الى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية، وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل:الزيادة المطردة لانواع التلوث في خضم اقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة.

لذا سعى كل من الاتحاد الاوروبي والتكامل المغاربي الى محاولة وضع برنامج(استراتيجية من اجل تعزيز التنمية المستدامة)في اطارها التكاملي والتشاركي من أجل تحقيق المغزى من مفهوم التنمية المستدامة في اطار الموارد الطبيعية المتوفرة.

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: تجربة الاتحاد الاوروبي.

المبحث الثاني: تجربة التكامل المغاربي.

المبحث الثالث: نحو بناء إستراتيجية لتحقيق الإندماج المغاربي.

المبحث الأول: تجربة الإتحاد الأوروبي

يمثل الاتحاد الأوربي الذي يضم في عضويته خمسة وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوربية، وتأكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، كانت في الماضي تحارب بعضها بعضا مثل ما حدث في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ، وتكرر حدوثه في الحرب العالمية الثانية 1939-1945،ولكن إلى جانب هذه الاختلافات والخلافات يجمع بين هذه الدول الجوار والقيم والمثل السياسية التي باتت تواجهها على الصعيد العالمي، وتشحذ جهودها الأهداف الطموحة التي تسعى إلى تحقيقها في خلال هذا القرن، ويأتي على رأسها هدف استكمال مقومات الوحدة الأوربية التي تؤهل أوربا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وقوتها العسكرية

المطلب الأول: نبذة عن التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي

مرت التجربة التكاملية الأوروبية بمجموعة من المراحل التأسيسية قبل أن تصل إلى النموذج الناجح.

الفرع الأول: الجماعة الإقتصادية الأوروبية

في سنة 1944 تكون إتحاد جمركي بين بلجيكا،هولندا،ولكسمبورغ والتي تسمى بدول البنيلوكس وكانت تهدف هذه الدول الى إتحاد إقتصادي كامل، وفي 18-04-1951 تكونت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب مع فرنسا، ألمانيا الغربية وإيطاليا هدفها هو تنمية إنتاج الفحم والحديد وصناعات الصلب، ويعتبر نجاحا حافزا لإبرام معاهدة روما في 25 - 03-1957التي أصبحت سارية المفعول منذ 01-01-1958،" والجدير بالذكر أن التكامل الاقتصادي الأوروبي إلى جانب اتخاذه شكل التكامل الرأسي، فإنه إنتهج التكامل الأفقي وذلك بقبول أعضاء داخل الجماعة الأوروبية.."[1] لقد إنتقلت الجماعة الأوروبية من 6 دول إلى 9 دول ثم إلى 12 دولة، وفي01-01-1995 أنظمت كل من النمسا، فيلندا والسويد وبالتالي أصبح الإتحاد يضم 15 دولة

[1] سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992 وإنعكاساتها على الإقتصاد العالمي الغربي، شركة التصير والإسترداد، القاهرة، 1990،ص 04.

وهي:بلجيكا،النمسا،لكسمبورغ،فرنسا،ألمانيا،إيطاليا،بريطانيا،الدنيمارك،إيرلندا،النمسا،السويد،إسبانيا،البرتغال،واليونان، يسهر على تنظيم وتسيير عمل الإتحاد الأوروبي خمس هيئات وهي كالتالي:

1. **اللجنة الأوروبية:** تهتم بالشؤون الإجتماعية والزراعية والصناعية والتعليم، وهي مسؤولة على على عملها أمام البرلمان الأوروبي.
2. **المجلس الأعلى:** يهتم بجميع المشاكل الطارئة التي تحدث لدول المجموعة
3. **محكمة العدل الأوروبية:** تهتم بدراسة المشاكل القانونية والشكاوي المتعلقة بدول المجموعة
4. **المحكمة الأوروبية** لحقوق الإنسان:تهتم بالدفاع عن المواطنين داخل المجموعة فيما يتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان والحريات الفردية
5. **البرلمان الأوروبي:** يعتبرهذا البرلمان أكبر هيئة في المجموعة وأهمها، ويعمل على معالجة الشؤون الأوروبية التي تطرح عليه ولها صلاحيات إتخاذ القرار

الفرع الثاني: النظام النقدي الأوروبي

يعد الإتحاد النقدي الذي أنشأ سنة 1865 أول محاولة لدعم التعاون النقدي الأوروبي، ولقد كان الهدف من إنشائه هو إصلاح النظام المعدني،أما التعاون النقدي الأوروبي بشكله الحالي فقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر الإتحاد الأوروبي للمدفوعات سنة 1950 الذي أنهيت مهامه سنة 1958 ليحل محل الإتفاق النقدي الأوروبي.

إن حاجة الإتحاد إلى وجود وحدة تقييم بين الدول الأعضاء قام بإنشاء وحدة الحسابات الأوروبية سنة 1957 وعند إنشاء

أولا: السوق الموحدة.

إن أهم الإصلاحات التي تجلت و نتجت في إطار الوحدة الأوروبية في الثمانينات هي فتح الطريق لإنشاء سوق أوروبية موحدة بالإضافة إلى مساحة فضاء بدون حدود و هذه كانت فكرة "دولور جاك" وزير الاقتصاد السابق لفرنسا، 1981 – 1984 الذي أصبح رئيس اللجنة الأوروبية 1985 و في قمة ميلان 1985/07 اقترحت اللجنة في سجل أبيض أجندة خلال سبعة سنوات موجهة لإزالة كل الحواجز الجمركية للدول الأعضاء و أخذ المجلس الأوروبي هذا المشروع كهدف أساسي لإنشاء السوق الأوروبية الموحدة في 1993/12/31 و تسريع عملية الإصلاحات في الوحدة الاقتصادية الأوروبية و تشجيع

التنسيق و التكامل بين الدول الأعضاء .

و لكن أوروبا تعاني من مشكل يقف في طريقها للتكامل الاقتصادي و هو السياسة الزراعية المشتركة ففي سنوات الثمانينات شكلت النفقات الزراعية حوالي 75% من النفقات السنوية للوحدة الأوروبية حيث ارتفعت رسوم الاستيراد 2% مما شكل معضلة حادة بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تعاني عجز غذائي و بالتالي تضطر باقي الدول الأوروبية لزيادة الدعم لها في المجال الزراعي .

ففي قمة إستعجالية في 1988 استدعي مسؤولوا الوحدة الأوروبية للنظر في تحديد إجراءات لتخفيض النفقات و بمصطلح الميزانية في 1989 بلغت مخصصات القطاع الزراعي و لأول مرة منذ الستينات 60% من إجمالي نفقات الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: الاتحاد الاقتصادي و النقدي.

1. تشكيل الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي :

"يعتبر النظام النقدي الأوروبي إحدى الحلقات التكامل الإقتصادي الأوروبي الذي بدأ في عام 1957 عند تكوين الجماعة الإقتصادية الأوروبية وذلك بموجب معاهدة روما."[1]، إن معاهدة ماستريخت ضبطت طرق التحول و المرور إلى اليورو EURO العملة الموحدة الأوروبية التي انطلقت فعليا في 1999/01/01 ، كما كان مقررا لها في الأسواق المالية و بعدها ستصبح العملة الوطنية للدول الأوروبية في 2002/01/01 و هذا للدخول في الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي فالدول الأعضاء لابد لها أن تلبي عدت معايير أهمها :

لعجز العمومي أقل من 3% من الإنتاج المحلي الإجمالي PIB [*] ،الدين العمومي لا يتجاوز 60% من قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي PIB ، معدل تضخم لا يتجاوز المعدل السائد في البلدان الأعضاء الناشطين في الاتحاد.

و تظهر إرادة الأعضاء في احترام الآجال الموقوتة لتحقيق الاتحاد ففي 1996/12 و في دابلن عقد اتفاق بين الدول الأعضاء 15 لتحقيق النمو و الاستقرار حيث حددت ميكانيزمات و معايير الميزانية للدخول في الاتحاد النقدي الأوروبي حيث ضبطوا ذلك بإجراءات و عقوبات في حالة العجز الميزانيّ الذي يفوق المجال المسموح به (3% من PIB) إلا في حالات حرجة و جد خطيرة .

و إذا نظرنا إلى المعايير المفروضة من قبل هيئات الاتحاد الأوروبي ، خصوصا في السياسات الاقتصادية تظهر جد صارمة ، حيث يصعب قبولها خصوصا من طرف الرأي العام و بالأخص في فترات تميزت بالبطالة الحادة . ففي مارس 1998 عقد لقاء بين اللجنة الأوروبية في بر وكسل و المعهد النقدي الأوروبي حيث تم التصريح علانية على أن 11 دولة فقط من الاتحاد الأوروبي مؤهلة للمشاركة

[1] مغاوري شلبي علي، اليورو،الاثار على إقتصاد البلدان العربية،مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001،ص 7.

[*] PIB : **PRODUIT INTERIEUR BRUT .**

في العملة الموحدة انطلاقا من 1999/01/01 ، و فعلا هذا ما تحقق في الواقع حسب اللجنة و المعهد النقدي الأوروبي لأنها حققت الشروط و معايير الالتحاق و أحدثت تحسينات ملحوظة في اقتصادها ، كما خفضت من عجز ميزانيتها أقل من 3% و الدول الأخرى من الاتحاد التي لم تنظم إلى الاتحاد النقدي في 1999/01/01 وهي : اليونان بريطانيا السويد الدانمارك ، بسبب سياساتها الداخليةلا تريد المرور مباشرة إلى العملة الموحدة .

2. الوحدة السياسية.

لقد أضيف برتوكول اجتماعي إلى معاهدة ماستريخت دون فرضه على الدول الأعضاء على سبيل المثال بريطانيا التي رفضت الإمضاء عليه و لكن بعدها و بقيادة توني بلير تم الإمضاء على هذا البروتوكول الاجتماعي و بعدها دخل هذا الأخير في الاتحاد و الذي أمضي في أمستردام .

كما اهتمت هذه المعاهدة بضرورة تقوية التعاون فيما يخص السياسة الخارجية خصوصا فيما يتعلق بالأزمات السياسية الدولية كحرب يوغسلافيا وغيرها مما أدى إلى تفرق و اختلاف في موافق الدول الأوروبية اتجاه هذه الأزمات و بالتالي أدى هذا الى ضعف موقفها و سلطتها في الساحة العالمية و الدولية برغم بعض تصريحات و مواقف الرئيس الفرنسي جاك شيراك كمحاولة لإظهار الموقف الأوروبي على الساحة العالمية ، و لكنها لم تعكس مواقف أوروبا بأكملها،

كما أن الاتحاد الأوروبـــــي يسعـــــى إلى ضـــم الاتـــحاد الأوروبـــي الغربي (Union Européenne Occidentale) لتشكيل منظمة دفاعية على مستوى أوربا ففي 1996 عقدت كل من فرنسا و ألمانيا اتفاق الدفاع وهذا لتشكيل دفاع أوروبي و اعتباره قضية إستراتيجية مشتركة تحدد إطار التعاون و التنسيق العسكري بين الدولتين و كانت هاتان الدولتان تطمحان إلى أن تجعل من الاتحاد الأوروبي الغربي الذراع المسلح للاتحاد الأوروبي لو لم تقف بريطانيا ضد هذه الفكرة باستعمال حق الفيتو في معاهدة أمستردام و بالتالي أصبحت قوى أوروبا لا تتدخل بصفة مشتركة إلا في قضايا إنسانية و في عمليات محدودة لحفظ السلام و رغم أن هذه الفكرة طرحت من جديد في السنة الماضية 1999 من طرف ألمانيا و فرنسا لإنشاء حلف عسكري أوروبي و بدأت فعلا التحضيرات لذلك على شكل اتفاقيات بدأت تناقش تنسيق السياسات العسكرية بين وزراء الدفاع الأوروبيين و من جهة أخرى بدأت مبادرات حول إنشاء فضاء قضائي باقتراح من طرف قضاة أوروبيين من بينهم 500 قاضي فرنسي وقعوا في 1996 نداء لتنسيق التعاون أمام قضايا تهريب و إجرام دولية و في نهاية 1997 قدمت لجنة من البرلمان الأوروبي وثيقة حول القضاء المستقبلي الأوروبي كما جاء فيها ضرورة إنشاء وزارة عمومية أوروبية مستقلة عن السلطات و الهيئات التنفيذية الأوروبية و الوطنية حيث تملك السلطة و الصلاحيات الكاملة للحكم في قضايا مطروحة و تعمل بحرية مطلقة في مجال التحريات في الاتحاد .

لقد بادرت الحكومة الفرنسية انطلاقا من فكرة الندوة ما فوق حكومية لدفع فكرة الفضاء القضائي التي

تتطلب توحيد القوانين الوطنية وهذا عير مراحل لتحقيق (الاتحاد القضائي) كأخر أجل حدد لذلك 2002 كما دعت إلى تطبيق سياسة أوروبية للهجرة و حقوق اللجوء .

و فيما يخص حرية تنقل السلع و الأشخاص و اتفاقية شنقن تضمنت معاهدة أمستردام الاتفاق النهائي لها من قبل معظم الأعضاء ما عدى بريطانيا و ايرلندا اللتين لم توقع على اتفاقية شنغن و بالتالي لهما الحق في إجراء مراقبة على الحدود، وبصفة عامة إن معاهدة أمستردام و التي سوف يتم مراجعتها سواء باستفتاء أو الإنتخابات البرلمانية الوطنية تتمحور حول أربعة أهداف .

- و ضع التشغيل و حقوق المواطنين من ضمن أولويات الاتحاد.
- إزالة آخر العقبات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص و تقوية الأمن.
- رفع صوت و مكانة أوروبا في القضايا العالمية..
- تحسين هندسة هيكل الاتحاد و توسيعه.

إن إنشاء السوق المشتركة و إرادة إنشاء اتحاد سياسي وليس فقط النقدي لقت صدى و قبولا كبيرا.

المطلب الثاني: الاتحاد الاوروبي نحو اندماج شامل

بشكل الاتحاد الأوروبي تكتلا تكمن أهميته في قوته الاقتصادية والسياسية في العالم، اذاً فما هي مظاهر الاندماج المجالي والاقتصادي والمالي للاتحاد الأوروبي ؟ وما هي العوامل المفسرة لهذا الاندماج ؟ وما هي حصيلته وآفاقه ؟ وما هي الرهانات والتحديات التي تنتظر الاتحاد الأوروبي كتكتل جهوي؟

الفرع الأول: مظاهر الاندماج المجالي والاقتصادي والمالي للاتحاد الأوروبي

أولا: مظاهر الاندماج المجالي للاتحاد الأوروبي:

تطورت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب المؤسسة منذ سنة 1951 من طرف (فرنسا،ألمانيا، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) الى مجموعة اقتصادية أوروبية بموجب معاهدة روما سنة 1957 لتأخذ المجموعة الأوروبية في التوسع عبر مجموعة من المراحل.

من 1973 الى 1995: انضمام انجلترا – ابرلندا – الدانمارك – اليونان – فنلندا – السويد – النمسا – اسبانيا – البرتغال.

2004: انضمام كل من استونيا – ليتوانيا – ليتونيا – التشيك – سلوفاكيا – يلوفينيا – قبرص – مالطا.

2007 : انضمام رومانيا وبلغاريا.

وهكذا انتقلت بلدان الاتحاد الاوروبي من 06 دول سنة 1957 تضم حوالي 175 مليون نسمة الى 27 دولة سنة 2007 تضم ما يقارب 500 مليون نسمة.

وبتوسع الاتحاد الاوروبي فانه اصبح يشكل قوة مجالية وبشرية مهمة.

نصت معاهدة ماستريخت لسنة 1992 على اقرار المواطنة الاوروبية بحيث ان كل مواطن يحمل جنسية احد بلدان الاتحاد يعتبر مواطنا داخل جميع بلدان الاتحاد الاوروبي مما يمنحه مجموعة من الحقوق (حق التنقل الحر والاقامة بالبلدان الاعضاء وحق الترشح والتصويت في البلد الذي يقيم فيه اضافة الى تمتعه (المواطن الاوروبي) بحق الحماية الدبلوماسية والقنصلية).

ثانيا: مظاهر الاندماج الاقتصادي والمالي داخل بلدان الاتحاد الاوروبي:

تتعدد الانشطة الاقتصادية بالمجال الاوروبي ويمكن ان نميز في ذلك بين :

*الأنشطة الصناعية: حيث تتوفر دول الاتحاد الأوروبي على مناطق صناعية رئيسية متعددة (فرنسا، ألمانيا، انجلترا، بلجيكا)

*الأنشطة الفلاحية: تتوفر بلدان الاتحاد الاوروبي على مجالات واسعة للزراعة وتربية الماشية (اسبانيا، فرنسا، انجلترا، ألمانيا...) اضافة الى الانتشار الكبير للغطاء الغابوي بالمجال الاوروبي.

*الأنشطة السياحية: تتنوع المراكز السياحية لدول الاتحاد الاوروبي ويمكن ان نميز فيها بين المراكز السياحية الساحلية سواء على الساحل المتوسطي او الساحل الاطلنطي، والسياحة الجبلية خاصة بايطاليا واسبانيا.

*الثروات المعدنية والطاقوية : تتوفر بلدان الاتحاد الاوروبي على ثروات طاقوية ومعدنية مهمة (المحروقات، الفحم الحجري، الحديد).

اضافة الى ذلك تتوفر دول الاتحاد الاوروبي على عدة مدن متروبولية وهي بمثابة مجموعة من الاقطاب الحضرية التي تتحكم في الأنشطة الاقتصادية وتتميز بامتداد مجال اشعاعها (دولي، وطني، جهوي، محلي) وتعتبر مدينتي باريس ولندن نموذجا لذلك.

*أهمية شبكة المواصلات: يستفيد الاقتصاد الاوروبي حيث توجد عدة محاور للمواصلات بين بلدان الاتحاد الاوروبي مما يشجع محاور المبادلات التجارية بين مجال الاتحاد اضافة الى أهمية الموانئ وقدرتها الاستيعابية (روما، برشلونة، لشبونة، لندن،...).

هذا وقد انتهج الاتحاد الاوروبي سياسة اقتصادية مشتركة منذ معاهدة روما وبعدها معاهدة ماستريخت، وذلك بتنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان الاتحاد من اجل تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة مبنية على

الرقابة والالتزام بالانضباط على المستوى المالي وعلى مستوى الميزانية.اضافة الى احترام قواعد السوق وتحقيق التضامن بين الاعضاء.

اما السياسة الفلاحية المشتركة فقد حددت اهدافها الرئيسية منذ معاهدة روما فيما يلي: الرفع من الانتاج الفلاحي وتحسين مستوى عيش السكان بالمجال الريفي عن طريق الرفع من الدخل الفردي للفلاحين وتمويلهم وضمان استقرار الاسواق وضمان أسعار مقبولة للمستهلكين.

وقد توجت بلدان الاتحاد الاوروبي اندماجها الاقتصادي باعتماد عملة اوروبية موحدة (الأورو) حيث اصبحت هذه العملة تنافس الدولار الأمريكي وتنافسه على الصعيد العالمي (المرتبة الثانية بعد الدولار). وقد شرع في التعامل بهذه العملة منذ 1999 في المجال المصرفي قبل أن اصبح العملة الرسمية لمعظم بلدان الاتحاد انطلاقا من يناير 2002.

الفرع الثاني: العوامل المفسرة للاندماج داخل بلدان الاتحاد الاوروبي

أولا: العوامل التاريخية والتنظيمية والاقتصادية المفسرة للاندماج داخل الاتحاد الاوروبي

أ.العوامل التاريخية:

ترجع فكرة تأسيس الاتحاد الى روبير شومان (الأب الروحي للاتحاد الاوروبي) حيث يرجع له الفضل في تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب منذ 1951 (المجموعة أسست سنة 1952) وكان يومئذ وزيرا للخارجية الفرنسية.

وكان روبير شومان يهدف الى توحيد الأمم الاوروبية لوضع حد للصراعات بين الامم الاوروبية وخاصة الصراع التقليدي بين فرنسا (موطنه) وألمانيا سواء سنة 1871 أو خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وغيرها. بمعنى أن القضاء على هذا الصراع يتاتى من خلال اقامة تعاون اقتصادي بين الدول الاوروبية.

تم بناء الاتحاد الاوروبي عبر مجموعة من المحطات التاريخية يمكن اجمالها في:

1950: تصريح روبير شومان الذي اخترع من خلاله انشاء المجموعة الاوروبية للفحم والصلب

معاهدة باريس لسنة 1951 التي أنشئت بموجبها المجموعة الاوروبية للفحم والصلب.

معاهدة روما لسنة 1957: انشاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

1973: بداية توسع الاتحاد الاوروبي بعد انضمام الدانمارك وايرلندا والمملكة المتحدة.

1993 معاهدة ماستريخت: التي نصت على تعويض المجموعة الاقتصادية الاوروبية بالاتحاد الاوروبي.

1995: توقيع اتفاق شينغن الذي يقضي بتدويب الحدود بين دول الاتحاد الاوروبي.

1995: اختيار الأورو كعملة موحدة من طرف المجلس الاوروبي تم التعامل بهذه العملة كما سبق الذكر انطلاقا من سنة 1999 في الميدان المصرفي واعتبر كعملة رسمية لبلدان الاتحاد انطلاقا من الفاتح يناير 2002.

2007: أصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي 27 دولة في الوقت الذي لم تتجاوز فيه دول المجموعة سوى06 دول سنة 1957.

ب-العوامل التنظيمية:

يسهر على تسيير الاتحاد الأوروبي مجموعة من المؤسسات تختلف حسب مهامها:

المجلس الأوروبي: يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويكمن دوره في تحديد التوجهات والاختيارات العامة لسياسة الاتحاد ويكون مقر المجلس بعاصمة الدولة التي ترأس الاتحاد.

اللجنة الأوروبية: تتكون من 27 دولة مفوضا وتعمل على اقتراح وتفعيل سياسة الاتحاد الأوروبي وتسهر على تطبيق المعاهدات يوجد مقرها ببروكسل.

مجلس الوزراء: يتكون من 27 وزيرا يعمل على تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي.

البرلمان الأوروبي: يتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الاتحاد لمدة 05 سنوات مهمته التصويت على ميزانية الاتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية (يوجد مقره في ستراسبورغ).محكمة العدل: تتكون من 27 قاضيا و 09 وكلاء عامين يسهرون على احترام قوانين الاتحاد وتطبيق المعاهدات (يوجد مقرها بلوكسمبورغ).

البنك المركزي الأوروبي: يتكون من رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأربعة اعضاء تكمن مهمته في مراقبة التقلبات النقدية والحفاظ على استقرار عملة الأورو (مقره بفرانكفورت).

نستنتج مما سبق ان العامل التاريخي والتنظيمي يعتبر من أهم العوامل المفسرة للاندماج داخل الاتحاد الأوروبي.

ج-العوامل الاقتصادية المفسرة للاندماج في الاتحاد الأوروبي:

أدى توسع بلدان الاتحاد الأوروبي الى تزايد امكاناته الفلاحية (ارتفاع الناتج الداخلي الخام، ارتفاع الساكنة الفلاحية، ارتفاع حجم المساحة الصالحة للزراعة) تحول بذلك الاتحاد الأوروبي الى قوة فلاحية عالمية.

الى جانب ذلك يفسر الاندماج الأوروبي على المستوى الاقتصادي في اختصاص كل بلد في انتاج أو تركيب جزء من منتوج صناعي معين. وتعتبر طائرة البوينغ نموذجا لذلك حيث تساهم في انتاجها كل من فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، اسبانيا، بلجيكا، هولندا، اضافة الى الو.م.أ. كما يفسر الاندماج على المستوى الاقتصادي بوجود شبكة مهمة من المواصلات تربط بين بلدان الاتحاد الأوروبي (خطوط متعددة للنقل السككي مع ما يميز قطارها من سرعة تصل إلى 250 كلم في الساعة).

نستخلص مما سبق إلى أن هناك تعدد للعوامل المفسرة للاندماج في الاتحاد الأوروبي (عوامل : تاريخية، تنظيمية، اقتصادية).

المطلب الثالث: الحصيلة الاقتصادية للاندماج داخل الاتحاد الأوربي

من خلال ما حققه الإتحاد الأوروبي من نجاحات على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي، فهذا دليل على أن التكامل الأوروبي يمتلك حصيلة إقتصادية تعكس مظاهر القوة التي تميزه عن باقي التكتلات العالمية.

الفرع الأول: الحصيلة الإقتصادية للإندماج داخل الإتحاد الأوربي

أولا: مظاهر القوة الفلاحية:

-ارتفاع الإنتاج الفلاحي(القمح 136 مليون طن، الشمندر السكري 132 مليون طن، الأبقار 90 مليون رأس، الخنازير 15 مليون رأس) وتتقدم بذلك بلدان الاتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي فيما يخص الانتاج الزراعي.

-ارتفاع حجم وقيمة صادرات الاتحاد الأوروبي من المواد الفلاحية (249 مليار دولار سنة 2003) مقابل 101 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

يفسر تفوق الفلاحة الأوروبية باعتماد بلدان المجال الأوروبي على سياسة فلاحية مشتركة تهدف إلى تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء.

ثانيا: مظاهر القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي:

- ارتفاع الانتاج السنوي من السيارات الذي يصل إلى 18.5 مليون سيارة.حيث تتوفر بلدان الاتحاد على عدة مراكز لانتاج السيارات
- ارتفاع انتج الاتحاد من الطائرات، طائرة "إير باص" التي ارتفع الطلب العالمي عليها في العقود

الأخيرة منافسة ومتفوقة في نفس الآن على طائرة البوينغ الأمريكية.

ثالثا: مظاهر القوة التجارية:

ارتفاع قيمة المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي حيث انتقلت من 240 مليار أورو سنة 1981 إلى حوالي 1000 مليار أورو سنة 2001. كما تزايدت في نفس الفترة مساهمة الاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية العالمية التي انتقلت من 15 % إلى 18 % من مجموع المبادلات التجارية العالمية.

*الاستثمارات الخارجية: ارتفعت الاستثمارات الخارجية المباشرة للاتحاد الأوروبي حيث تمثل مساهمة الاتحاد الأوروبي (28.3 % من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة بالعالم) وهو بذلك يشكل قطبا استثماريا عالميا.

كما ترتفع الاستثمارات الداخلية للاتحاد الأوروبي حيث يبلغ حجمها (19.1 %).

كيف نفسر القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي؟

يمكن تفسير القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بعدة عوامل:

- مجالية: الامتداد الجغرافي الكبير والمتزايد لدول الاتحاد الأوروبي (وجود دول اخرى مرشحة للانضمام إليه).
- بشرية: توفر الاتحاد الأوروبي على ساكنة مرتفعة تقارب 500 مليون نسمة (2007) تتميز بتأهيلها وغناها.
- الإرث الحضاري: كون الاطار المجالي للاتحاد الأوروبي شهد عبر التاريخ مجموعة من التطورات السياسية والاجتماعية كما شكل موطنا للعديد من الحضارات المختلفة.

أهمية البنيات التحتية المتمثلة في وجود شبكة هامة من المواصلات وكذا توفر بلدان الاتحاد على بنيات اقتصادية قوية.

اضافة إلى توفر المجال الأوروبي على مقاولات عالمية عملاقة، يمكن أن نضيف كذلك الارادة القوية لبلدان الاتحاد في تحقيق الاندماج. ارتفاع الانتاج الاقتصادي وتزايد أهمية المبادلات التجارية الأوروبية على الصعيد العالمي...

الفرع الثاني: الرهانات المطروحة أمام الاتحاد الأوروبي ورصد الآفاق المستقبلية للاتحاد الأوروبي كتكتل جهوي عالمي

أولا: الرهانات (التحديات) التي تواجه الاتحاد الأوروبي:

أ-الرهان الديمغرافي: على الرغم من كون ساكنة الاتحاد الأوروبي تقارب 500 مليون نسمة (2007) فإن هذه الساكنة مهددة بالشيخوخة نظرا لضعف نسبة التزايد الطبيعي بدول الاتحاد، وبالتالي سيرتفع الطلب على اليد العاملة من الخارج لتغطية هدا النقص إضافة إلى مشكل الهجرة خاصة السرية التي تواجهها بلدان الاتحاد الأوروبي.

1. **الرهان التنموي:**

تطمح بلدان الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق تنمية ناجعة ومستدامة إلا أنها تواجه عدة مشاكل من بينها تفاوت مستويات التنمية البشرية بين دولها (تفاوت الدخل الفردي، القدرة الشرائية...) إضافة إلى رغبتها في تجاوز بعض الصراعات السياسية والاجتماعية الموقوتة.

2. **رهان تطوير المقاربة الجيوسياسية :**

وذلك عن طريق تشخيص الاكراهات وتنسيق البرامج بين دول الاتحاد الأوروبي وشركائه باعتماد الحوار البناء نحو اتحاد اوروبي وفي لقيمه.

- **الآفاق المستقبلية للاتحاد الأوروبي:**

جاء الدستور الأوروبي بهدف تحقيق اندماج شامل بين بلدان الاتحاد وتحقيق الوحدة السياسية ووحدة المواطنين، والبلدان الأعضاء وهو ما يسمح بـــ:

-تكريس حقوق المواطنين عن طريق ادماج الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية (العدالة، المساواة، التضامن، الحريات، الكرامة...) والاهتمام بهم (المواطنين).

- فصل السلطة، منح البرلمانات الوطنية وسائل أوسع للتدخل.
- خلق مجال للحرية والمساواة، والأمن والعدل، ومحاربة الجريمة، الاعتراف بالقوانين المدنية بين الدول الأعضاء.
- تطوير السياسة الخارجية لبلدان الاتحاد واعتماد دفاع مشترك، انشاء وكالة أوروبية للتسلح، وتعيين وزير للخارجية يمثل دول الاتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي.
- العمل على ضمان نجاح العملة الموحدة (الأورو).

إذا كان الدستور الأوروبي يهدف إلى تحقيق اندماج شامل لدول الاتحاد، فكيف نفسر عدم قبوله والمصادقة عليه من طرف العديد من الدول الأوروبية؟

- **الهجرة القانونية:** أمام التحدي الديمغرافي الذي تواجهه دول الاتحاد الأوروبي (تراجع نسبة الساكنة النشيطة مقابل ارتفاع نسبة الشيوخ) فإن اعتماد هذه البلدان على الهجرة القانونية هو الحل الوحيد لسد الخصاص في اليد العاملة في المستقبل القريب، وتقدر حاجيات الدول الأوروبية من اليد العاملة بـــ 12 مليون في غضون السنوات القليلة القادمة.

تعتبر ألمانيا وفرنسا من أهم الدول الأوروبية استقبالا للمهاجرين بصفة قانونية.

استنتاج:

الاتحاد الأوروبي كتكتل جهوي قد نجح في تحقيق اندماجه الشامل على جميع المستويات (مجاليا، اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا)، وأمام التحولات التي يعرفها عالم القرن 21 في ظل العولمة أصبح عالم القرن 21 بمثابة حلبة تتبارز داخلها التكتلات الجهوية ولا مجال فيها للدولة الواحدة إلا في اطار اندماجها الجهوي وإلا ستبقى تغرد خارج السرب إلى أن يتم ابتلاعها...

المبحث الثاني: تجربة التكامل المغاربي

إعتادت الأدبيات العربية المتخصصة في العمل العربي المشترك على نوع من التحليل الإفتراضي بمعنى أنها تتحدث عن هذا الأخير وكأنه بنى إقليمية قائمة ومجسدة على أرض الواقع، والحقيقة أن مؤسسات العمل المشترك بقيت حبرا على ورق مما جعل هذه الأدبيات يغلب عليها الطابع الإيدولوجي وتعداد المقومات العربية الخاصة أو القواسم المشتركة، وتتحدث عن العالم العربي وكأنه وحدة السياسية منسجمة لها نفس المصالح، وبالتالي إبتعدت هذه الأدبيات عن واقع تطبعه سلوكيات تحكمها إعتبارات وطنية.

المطلب الأول: السياق التاريخي للإتحاد المغاربي

على عكس التجمعات الإقليمية العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي الذي كان وليد هواجس السياسية وأمنية، فإن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين عندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكون سياسيا، إذ بدأت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الإستقلال.

وعلى عكس الحركات الوطنية العربية في المشرق التي إتخذت بعدا قوميا حيث نادت بتأسيس الدولة العربية الموحة دولة الإستقلال، تمميزت الحركات الوطنية في المغرب العربي ببعدها الوطني أولا ثم الإقليمي المغاربي ثانيا، وهذا ما يفسر غياب الصراع بين الدولة القطرية والقومية، إذ لم تعرف الول المغاربية ذلك الهجوم على الدولة القطرية، وحتى هذا التعبير لا أثر له في الأدبيات المغاربية التي تتحدث عن الدولة الوطنية، وعليه فبناء المغرب العربي لم يوضع إطلاقا قبل بناء الدولة الوطنية مما حال دون أي صراع إيدولوجي بين التوجهات المحلية (الوطنية) ولإقليمية(المغاربية)، على عكس ما حدث في المشرق.

واستمر تبلور مفهوم المغرب العربي كوحدة إقليمية خلال العقود المتتالية، وكانت إحدى مراحله التأسيسية مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة في فبراير 1947.

لكن السنة التاريخية تبقى عام 1958 لأهميتها بالنسبة للوعي السياسي المغاربي، حيث إنعقد مؤتمر طنجة يوم 26 أبريل 1958 بالمغرب، والذي ضم ممثلين عن حزب الإستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية عن الحزب الدستوري التونسي.

لم يتحقق حلم زعماء الحركات الوطنية المغاربية، فما إن إستقلت الدول المغاربية حتى بدأت الخلافات السياسية لا سيما بسبب الخلافات الحدودية. ودخلت المغرب والجزائر في حرب الرمال (أكتوبر 1963) بسبب مطالب ترابية مغاربية على حساب الجزائر. ولكن هذه الحرب لم تمنع الدول المغاربية من محاولة إرساء قواعد للتعاون الإقليمي، فقد أنشئ المجلس الإستشاري المغاربي الدائم عام 1964 بين الجزائر والمغرب وتونس، والذي يعتبر أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربيا. وكانت أهم أهدافه: تنسيق السياسات الإقتصادية والجمركية، وضمان حرية تنقل البضائع الصناعية، ةتنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لا سيما السوق الأوروبية المشتركة.وإلتحقت ليبيا بهذا المجلس ثم تلتها موريطانيا ليصيح أول بنية إقليمية جمعت دول المغرب العربي الخمس.

لكن هذه التجربة الأولى في البناء الإقليمي المغاربي سرعان ما أجهضت من جراء الخلافات السياسية بين الدول المغاربية، وشهد مطلع السبعينات نوعا من التحسن في العلاقات المغاربية لا سيما الجزائرية المغربية مما أسهم في حل الخلافات الحدودية، حيث وقعت الجزائر مثلا إتفاقا مع تونس في فبراير 1970 واخر مع المغرب في يونيو 1972(لكن الرباط لم تصادق عليه إلا في عام 1989، ولكن هذا الإنفراج في العلاقات المغربية سرعان ماغمره التوار السياسي من جديد بين الجزائر والمغرب والذي إزاداد حدة مع إنفجار أزمة الصحراء الغربية عام 1974 وتدعيم الجزائر لجبهة البوليساريو ردا على الإتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريطانيا والذي قسم يموجيه إقليمالصحراء الغربية بين المغرب وموريطانيا، فكان أن توقف العمل المغاربي المتعدد الأطراف في حين تواصل التعاون الثنائي برجة متدنية.هذا التوتر أدى إلى الإتفاق في الدورة الثانية عشرة للمجلس المغاربي على تعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى، ومنذ ذلك الحين أصبحت أزمة الصحراء الغربية أحد المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية.

الفرع الأول: أهداف انشاء إتحاد المغرب العربي

كانت الأهداف التي حددها قادة الدول المغاربية لإتحادهم بإتجاه تحقيق التكامل الإقتصادي موجهة لتحقيق تنمية إقتصادية فاعلة،وتوفير الظروف الملائمة لذلك، حيث رأوا بأن التكامل الإقتصادي يمكن من التغلب

على ضيق، وصغر حجم سوق كل دول الإتحاد على حدى، والذي إعتبروه العائق الأكبر أمام تحقيق التنمية المستدامة، وهذا تممهيدا منهم لتحقيق أكبر كفاءة إقتصادية ممكنة في الانتاج والتبادل من خلال بلوغ التحرير الكامل لتدفقات السلع ورؤوس الأموال والحرية الكاملة لإنتقال الأفراد، وباقي عناصر الإنتاج الأخرى، وعموما فقد تمثلت هذه الأهداف حسب معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي في:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقهم.
- الإستفادة من العمالة المؤهلة[1].
- زيادة التنمية الإقتصادية وهذا نتيجة لتوسيع حجم السوق الناتج عن التكامل الإقتصادي[2]
- تحيق الأهداف السياسية والعسكرية التي لا يمكن إغفالها فالعامل السياسي له دور أساسي في نجاح التكامل الإقتصادي[3].

وما يمكن تسجيله بالنسبة لهذه الأهداف هو اتسامها بالشمول وإفتقارها أو عدم مصاحبتها لإستراتيجية واضحة، توجب الإلتزام بها في تحقيق الهدف المنشود.وما يؤكد هطذا التوجه هو إلحاح كل من دورات الإتحاد المنعقدة في ليبيا سنة 1991،ونواكشط سنة 1992، على ضرورة إتخاذ التدابير والإجراءات العملية اللازمة لتفعيل مختلف الإتفاقات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية، كما أنه وبالرغم من الهياكل المؤسساتية والأجهزة التي حرص على تأسيسها القادة المغاربة دعما للتجسيد العملي والميداني للأهداف المسطرة، كالأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس والتي أريد لها أن تكون إطارا للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الإتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة في الوطن العربي والدول الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الإتحاد، وتبقى العوامل الإقتصادية ضرورية لقيام التكامل الإقتصادي، ولكنها غير كافية لحل المشاكل التي تصادف الدول الأعضاء مع الدول غير الأعضاء، أو فيما بينها مما يستدعي إستعمال الوسائل السياسية، وهذا حسب مصالح الدول الأعضاء ويعد التكامل الإقتصادي قوة تفاوضية عند عقد الإتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي[4].

[1] كامل بكري، التكامل الإقتصادي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص،20.
[2] محمد شفيق عبد الفتاح، أثر السوق الأوروبية المشتركة على إقتصاديات جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974،ص 15.
[3] أسامة المجدوب،مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 54.
[4] محمد مهدي عمر، محاظرات في التنمية،اللواء للطبع، مصر، 1993، ص 165.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لدول إتحاد المغرب العربي

يظم إتحاد المغرب العربي مجموعة من الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية هي:

1. **مجلس الرئاسة:** وهو أعلى جهاز في الإتحاد، له سلطة إتخاذ القرار، يتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسته سنويا(لمدة سنة واحدة).
2. **مجلس وزراء الخارجية** : يتكون من وزراء الخارجية وأمين االلجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في الدول الأعضاء، مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في إقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة، لا تصح دوراته إلا بحضور جميع الإعضاء.
3. **لجنة المتابعة:** تتكون من أعضاء يتم تعيينهم من طرف المجالس الوزارية للدول الأعضاء، تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المختصة، وتعرض نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.
4. **اللجان الوزارية المختصة:** يضم الإتحاد أربعة لجان وزارية مختصة هي:
   - لجنة الأمن الغذائي.
   - لجنة الإقتصاد والمالية.
   - لجنة البنية الأساسية.
   - لجنة الموارد البشرية.

   وتهتم كل لجنة بالدراسة والبحث في مجال إختصاصها.
4. **الأمانة العامة:** مقرها الرباط يرأسها أمين عام يتعين من طرف مجلس الرئاسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، تتمثل مهامها في:
   - تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الإتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.
   - المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الإتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
   - إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.
   - إعداد التقارير الدورية حول تقدم بناء الإتحاد.

المطلب الثاني: المعطيات الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربي

رغم الخطوات المهمة التي حققها الإتحاد على المستوى الـــتأسيس والهيكل التنظيمي فإن نتائج التكامل الإقتصادي بقيت متواضعة وهذا ما نعرفه من خلال بعض المجاميع الإقتصادية للإقتصادي المغاربي.

الفرع الأول: الاقتصاد المغاربي من خلال بعض المجاميع الاقتصادية

أولا: الناتج المحلي الاجمالي

عرف متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي لدول اتحاد المغرب العربي حسب ما توفرت لدينا عنه من معلومات نوعا من التذبذب وعدم الاستقرار .

حيث عرف سنة (2001) 0.6 % مقارنة بـــ 49.3 % سنة (1995)، و 44.6 % سنة (1996) و – 1.0 % سنة (1997) و 18.4 % سنة (1998) ، و 10.4 % سنة (1999)، و 13.1 % سنة (2000). وهذا يحكم التغيرات التي حدثت على مستوى النواتج المحلية الاجمالية لكل دولة من دول الاتحاد على حدى.

ثانيا: النفقات والايرادات الحكومية

عرفت الموازنة العامة لدول الاتحاد المغاربي فائضا ابتداءا من السنة 1999 الى غاية 2001 حيث قدر مستواه بـــ 18 مليون دولار سنة 1999، و 3971.0 مليون دولار سنة 2000، و 2036.0 مليون دولار سنة 2001، وهذا مقارنة وضع الموازنة خلال السنوات الممتدة من 1995 الى 1998، حيث عرفت عجزا قدر بـــ (2.446–) سنة 1995 ، و (525.0–) سنة 1996 ، و (503.0–) سنة 1997 ، و (3.991–) سنة 1998.

ثالثا: ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات لدول الاتحاد فائضا ابتداءا من سنة 1999 الى غاية 2001، حيث حقق خلال سنة 1999 فائضا بقيمة (472.5) وسنة 2000 فائضا بقيمة (12.729) ، وسنة 2001 فائضا بقيمة (12.55) مقارنة بحالة العجز التي عرفها الميزان خلال السنوات الممتدة من 1955 الى 1998.

وترجع أسباب التغيرات الظاهرة على مستوى كل من الناتج المحلي، النفقات والايرادات، ميزان المدفوعات الى التغيرات التي عرفتها بنية اقتصاديات دول الاتحاد. هذه البنية التي نوضحها في ما يلي:

الفرع الثاني : البنية الاقتصادية لدول الاتحاد

أولا: المحروقات: بلغ انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي لدول التحاد خلال الفترة الممتدة ما بين 1998 و 2002 . حسب ما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم(4-1): الانتاج لكل من البتروا والغاز في دول اتحاد المغرب العربي

انتج النفط الخام الأرقام بالالاف برميل في اليوم				انتاج الغاز الطبيعي مليون متر مربع في السنة			
السنوات	تونس	الجزائر	ليبيا	السنوات	تونس	الجزائر	ليبيا
1998	78	827.3	1449	1998	2380	150060	12600
1999	79.1	749.6	1287.2	1999	2380	159925	9200
2000	74	796	1347.2	2000	2350	163030	10150
2001	96.6	842.4	1323.5	2001	2350	156736	16698
2002	71	850	1300	2002			
المجموع	398.7	4065.3	6706.9	المجموع	9460	629751	48648

المصدر: صندوق النقد العربي

حيث يظهر من خلاله ان ليبيا تحمل المرتبة الأولى ثم تليها الجزائر في المرتبة الثانية، ثم تونس في المرتبة الثالثة في انتاج النفط أما المغرب وموريتانيا فهي دول غير تفطية.

أما فيما يخص انتاج الغاز، فيظهر من خلال الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى ثم تليها ليبيا وتونس بالترتيب.

ثانيا: الصناعة: بلغ اجمالي الانتاج الصناعي في الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية في دول الاتحاد بالقيمة المضافة " 45.952.3" في سنة 2002، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى في اجمالي الانتاج تليها ليبيا، والمغرب ثم تونس وموريتانيا. أما فيما يخص مساهمة انتاج كل دولة في اجمالي ناتجها المحلي فقد احتلت ليبيا المرتبة الأولى، ثم تليها الجزائر ، ثم تونس، ثم موريتانيا والمغرب في المرتبة الأخيرة، وهذا حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(4-2) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في دول الاتحاد

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التمويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون $)	المساهمة في اجمالي الناتج المحلي (%)	القيمة المضافة (مليون $)	المساهمة في اجمالي الناتج المحلي (%)	القيمة المضافة (مليون $)	المساهمة في اجمالي الناتج المحلي (%)
الجزائر	18339.1	32.8	4108.8	7.3	22.4479	40.1
ليبيا	98487	49.7	114.5	6	110332	55.7
المغرب	722.5	1.9	6292.2	16.9	70147	18.9
تونس	848	3.7	4305.9	18.6	51539	22.3
موريتانيا	130.3	13.9	72.8	7.8	203.1	21.6

ثالثا: الزراعة: بلغ اجمالي الناتج الزراعي في دول الاتحاد خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2002 ما قيمته 44.206 مليون $ ،حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى تليها المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا بالترتيب.

في حين بلغت مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة من (2000-2001) ما نسبته : 30 % بالنسبة للجزائر، و 46.4 % بالنسبة للمغرب، و 34.9 % بالنسبة لتونس و 25.2 % بالنسبة لليبيا، 60.1 % بالنسبة لموريتانيا. أما بالنسبة لنصيب الفرد من هذا الناتج للفترة ما بين 2000-2002 فقد قدر بـــ 465 $ بالنسبة للجزائر و 501 $ بالنسبة للمغرب ، و 736 $ بالنسبة لتونس ، و 1088 $ بالنسبة لليبيا و 2007 $ بالنسبة لموريتانيا.

أما فيما يخص الصادرات والواردات الزراعية لدول الاتحاد خلال الفترة الممتدة من (2000-2001) بمليون الدولارات فقد قدر بـــ: 16.811.00 مليون $ ، حيث تحتل الدزائر المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات، تونس ثم تليها المغرب، ثم موريتانيا وليبيا بالترتيب.

أما فيما يخص الواردات، فقد بلغ اجمالي قيمتها 50130 مليون $ ، حيث تحتل المرتبة الأولى في الاستيراد الجزائر، ثم تليها المغرب، ثم بالترتيب ليبيا، تونس و موريتانيا.

المطلب الثالث: عوائق تحقيق التكامل المغاربي

إن إتحاد المغرب العربي له مكانة مميزة على مسرح العلاقات الإقتصادية لأهميته الإستراتيجية منذ أقدم العصور والحضارات الانسانية وحتى الوقت الراهن، وذلك لأنه يقع في القارة الإفريقية أقرب نقطة فيها من القارة الأوروبية، لكن تبقى هذه المميزات الإستراتيجية تخدم الجانب الأوروبي بصفته المتعامل الأكبر مع دول المغرب العربي، في حين نلاحظ أن هذه الإمكانيات الهائلة لدول المغرب العربي لم تخدم التكامل المغاربي بسبب تواجد عوائق تمنع حدوثه.

الفرع الأول: عوائق تحقيق التكامل المغاربي

لم يترجم تعدد الاتفاقيات التجارية بين البلدان المغاربية بتحرير كاف للمبادلات المغاربية البينية، هذه الاخيرة بقيت معرقلة بفعل عدد من العوامل الهيكلية، مما قاصت الانسجام الاجمالي لمخطط التكامل الحالي الموضوع من طرف هيئات اتحاد المغرب العربي.

أولا: تباعد السياسات الاقتصادية:

الى غاية سنوات الثمانينات، جمعت خاصية مشتركة البلدان المغاربية، المتمثلة في الهيمنة القوية للدولة على الاقتصاد، المتماشية مع نموذج التنمية الذي تبنَّته أغلب الدول المغاربية. اتجهت الدول المغاربية، منذ تلك الآونة نحو حركية عامة نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي بوتيرة تختلف من دولة الى اخرى. حيث طبق كل من المغرب وتونس برامج للتصحيح الهيكلي خلال سنوات 1983 و1986 برعاية صندوق النقد الدولي وأبرما اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي، خلال فيفري 1996 وماي 1996.

أما الجزائر، ساهم الاستقرار السياسي في انحراف سياق او مسار التحرير الاقتصادي خلال حوالي 10 سنوات، حيث لم يعتمد برنامج التصحيح الهيكلي سوى سنة 1994 ولم يصادق على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الا في أفريل 2002.

أما اليوم، يمكن تعميق مسار التحليل الاقتصادي وانفتاح الاقتصاديات المغاربية أن يشجع تقارب السياسات الاقتصادية المغاربية وتحقيق النقلة نحو اقتصاد السوق[1]

ثانيا: السياسات التجارية:

يقدر المعدل المتوسط للحقوق الجمركية، بالنسبة للمغرب، الجزائر وتونس، خلال الفترة 1997 و 1999، ما بين 22.1 و 29.9 ، وهو يعتبر مستوى جد مرتفع بمقارنته مع معدل البلدان النامية.

الجدول رقم (4-3): تطور المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية حسب القطاعات (%)

	السنوات	كل المنتجات	الزراعة	الانتاج الصناعي
الجزائر	1998	24.2	21.8	24.9
المغرب	1999	22.1	28.9	21.3
تونس	1998	29.9	31.0	29.6
البلدان النامية	99-93	13.1	17.0	12.4
بلدان أوروبا الوسطى والشرقية[1]	99-96	10.1	15.7	7.8
أمريكا اللاتينية	99-96	10.1	13.8	9.5

المصدر: منتدى تعاون الدول المتوسطية FEMISE ، فرنسا، 2000

نلاحظ أن معدلات حقوق الجمارك قد بلغت 31 % سنة 1998 بالنسبة للمنتجات الزراعية و 29.6 % بالنسبة للمنتجات الصناعية. خلال سنة 2000 بلغت حصة الموارد الناتجة عن الحقوق الجمركية معدلا يقارب 17 % من الايرادات الجبائية أي حوالي ثلاث مرات مقارنة بتلك المحققة في المكسيك، الشيلي، أندونيسيا، ماليزيا أو كوريا الجنوبية.

رغم الاجراءات الأحادية الأخيرة المتعلقة بتحرير المبادلات ، تبقى الحواجز التعريفية وغير التعريفية جد مرتفعة بين بلدان المغرب العربي، الشيء الذي يمكننا قوله هو أن الاستمرار في التحرير التعريفي سيزيد من حجم المبادلات البينية المغاربية.

إلى جانب اجراءات الحماية التعريفية، وضعت البلدان المغاربية ترسانة من الحواجز غير التعريفية نجد من بينها:

[1] Mohamed BOUSSETTA, « Espace euro-méditérranéen et couts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb », FEMISE RESERSCH PROGRAM ME, Marseille , France , Aout 2004, page15..

- شهادات الاستيراد ومراقبة الجودة المفروضة على الواردات بطريقة تمييزية، وتعدد النظم الجمركية بين البلدان، من شأن هذه الاجراءاتالرفع من تكاليف التبادل المتعلق بالمبادلات الخارجية وهي بالتالي ذات تأثير سلبي على تنافسية الصناعات الوطنية وعلى حجم المبادلات.
- تأقلم الأنظمة التفضيلية مع القيود الخاصة لكل شريك.
- القوائم السلبية للمنتجات الزراعية والفلاحية الموضوعة لحماية النسيج الانتاجي الوطني، خاصة إذا كانت القطاعات تنطوي على رهانات اقتصادية واجتماعية.
- غياب تراكم قواعد المنشأ الذي دونه لا يمكن تحقيق تكامل تجاري.
- عدم وضوح الاجراءات شبه تعريفية (ضرائب اضافية، رسوم وضرائب داخلية على الواردات...) التي تفرضها عدة هيئات حكومية.

توجد هذه الترسانة من الاجراءات غير التعريفية في قيد التفكيك بشكل متقدم وهذا بالموازاة مع مبدأ الحرية التجارية المتبناة من طرف البلدان المغاربية في إطار المنظمة العالمية التجارية [1]

ثالثا: ضعف منشآت النقل:

تظهر هناك مشاكل هيكلية مرتبطة بمنشآت النقل، إضافة إلى العوامل غير التعريفية التي تقف في وجه تحقيق الفرص التجارية بين الشركاء المغاربيين، فالغياب شبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري يؤدي إلى تكاليف إضافية ويحدّ بشكل كبير من ثنائية التنافسية–السعر للمنتجات المتبادلة.
تربط الاتفاقيات الثنائية التفضيلية الحصول على امتيازات جبائية بالزامية احترام القاعدة المتعلقة بـــ "النقل المباشر" ، حيث ان مرور على إقليم آخر سيخلّ بهذه القاعدة وسيكون سببا من عدم استفادة المنتج من النظام التفضيلي. كما يمثل النقص الكمي والنوعي لمنشآت الشحن والتفريغ الموفرة للمستوردين والمصدرين وتدني فعالية نشاطات النقل البري والبحري في البلدان المغاربية، حواجز غير تعريفية.

إلى جانب هذا، فمعظم الشركات البحرية التابعة للقطاع العام، حيث بقي القطاع الخاص مترددا في الاستثمار[1] في هذا المجال بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات البحرية وقلة مردوديتها، مما جعل الدولة تمارس احتكارا في تسيير هذه المنشآت.

[1] انضمت كل من تونس والمغرب إلى المنظمة العالمية للتجارة في انتظار الجزائر الموجودة في المرحلة الختامية من المفاوضات المتعلقة بالانخراط في المنظمة.

من جهة أخرى، نجد قطاع النقل ضمن قائمة القطاعات التي التزمت البلدان المغاربية بها في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات "GATS"، حيث يوجد قطاع النقل معفى من نظام الدولة الأكثر أفضلية "NPF".

رابعا: إطار مؤسساتي غير كامل:

يمثل التشريع المتعلق بالمنافسة، والذي يسمح بتجنب الممارسات المضادة للتنافس، العامل الأساسي المكمل لكل سياسة تحرير تجاري.

في هذا الإطار، قامت البلدان المغاربية بسنّ قوانين متعلقة بالمنافسة، هدفها الرئيسي حماية المنتخبين والمستهلكين على حدّ سواء وضمان شفافية المعاملات التجارية. إن تبني مثل هذه السياسات ضروري بالنسبة للمنطقة المغاربية، مادام أن الأسواق المحلية ليس الحجم الكافي حتى تسمح بتحقيق المستويات المطلوبة، وهي تحت ضغط المنافسة، مما يدفع البلدان المغاربية للالتزام بالسهر جديا على توفير الشروط المحلية للمنافسة.[2]

مازالت طرف الاستفادة من هذه التشريعات بعيدة عن المقاييس العالمية، فقد أنشأ نقص المنافية في بعض القطاعات، وضعية ريع، لم تتشكل على حساب المستهلكين فحسب، لكن كذلك على حساب القطاع الانتاجي، والذي أدت به بأن يكون أقل تنافسية في الأسواق العالمية.

خامسا: نقص المعلومات حول النظام التفضيلي:

يمثل نقص المعلومات المتعلقة بالإطار التفضيلي للتجارة مع البلدان الشريكة حجرة عثرة أمام تحقيق الأهداف المنتظرة من هذا النوع من التعاون، وكمثال على ذلك، استعمل المصدرون المغاربة على وجه الخصوص، استعمالا ضعيفا بسبب نقص المعلومات.

فخلال فترة 1996-1999، لم تتعد الصادرات نحو البلدان المغاربية، المنجزة في الإطار التفضيلي، 23 مليون دولار أمريكي أي معدل 0.13 % من القيمة الاجمالية للمبادلات الخارجية للمغرب ومثلت 71 % من إجمالي الصادرات، في إطار النظام التفضيلي، نحو البلدان النامية الشريكة.

[1]Mohamed BOUSSETTA, Op.cit, page 18.

خلال نفس الفترة، سجلت مبيعات البلدان المغاربية على مستوى السوق المغربية، متوسطا سنويا يقدر بـــ 153 مليون دولار(36.2 % من اجمالي الواردات في إطار النظام التفضيلي)مقسمة بين الجزائر48.5 % ليبيا 31.2 % وتونس 20.4 % [1].

الفرع الثاني: تكلفة عدم تكامل المغرب العربي

سيكون لتجسيد التكامل المغاربي، آثار إيجابية على التجارة البينية المغاربية والاستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها.

سيسمح هذا التكامل برفع مختلف الحواجز أمام المبادلات بين الدول المغاربية والاعتماد على طرق منهجية ذات مردودية متزايدة واقتصاد سليم وتعزيز جاذبية دول المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا: فرص التبادل الممكنة:

يظهر الارتفاع المتنامي للمبادلات البينية المغاربية منذ سنة 1998 ، على وجود فرص كامنة لتنمية التجاري الاقليمية، وهذا بالرجوع إلى مؤشر اتساع أو كثافة المبادلات التجارية[2].

فحسب وزارة المالية المغربية، [3] يقارب هذا المؤشر 0.50 بالنسبة للصادرات المغربية نحو الجزائر وتونس، أي مستوى أقل من النصف لما يسمح به وزن هذه الدول الأخيرة في التجارة العالمية.

بالتالي، سيسمح رفع الحواجز المعرقلة لنمو التجارة الاقليمية، باتساع المبادلات التجارية [4] بين البلدان المغاربية الى مستوى يماثل مستويات بض التجمعات الاقليمي لبلدان الجنوب مثل الميركوسور، وينشأ فائضا في المبادلات المغاربية سيقدر بحوالي 800 مليون دولار أمريكي سنويا خارج المحروقات و 1.6 مليار دولار امريكي بحساب واردات المواد الطاقوية القادمة من الجزائر[5]

إلى جانب هذا، تستند الفرص الكامنة للتبادل إلى أهمية تدفقات التجارة غير الرسمية أو "التهريب الجهوي" والتي لم تأخذ بعين الاعتبار في المبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

[1] احصائيات وزارة التجارة والصناعة المغربية، 2002.
[2] يسمح حساب مؤشر اتساع المبادلات التجارية بمقارنة التجارة بين دولتين بالنسبة لثقل او وزن كل دولة في المبادلات العالمية.
[3] تقرير مديرية السياسة الاقتصادية العامة – وزارة المالية المغربية.

[4] Mohamed BOUSSETTA,Op.cit,page22.
[5] idem

وستستفيد مجمل البلدان المغاربية الشريكة من هذا الناتج التجاري، حيث سوف يشهد المغرب وتونس ارتفاعا في صادراتهما نحو البلدان المغاربية بنسبة تقارب 06 % و10 % على التوالي، مقابل 1.6 % و 2.5 % حاليا. في حين أن ارتفاعا في صادرات الجزائر من المواد الطاقوية سيجعل صادراتهما نحو البلدان المغاربية في نسبة 06 % [1]

يستلزم تجسيد مثل هذا الناتج إعادة تأهيل الجهاز الانتاجي للبلدان المغاربية، حتى تتمكن من الاستجابة للفائض من الطلب القادم من البلدان الشريكة، وستكون القيمة المضافة المتأتية عن التكامل مفيدة، مادام أنها نابعة عن التبادلات المنشأة عوض تحويل بسيط للتدفقات.

ثانيا: إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي، تبقى جاذبيتها لهذا الاستثمار غير كافية، وهو ما يدعمه تطور مؤشر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبرز قدرة جلب الاستثمارات الأجنبية بالنظر للوزن العالمي للناتج الداخلي الخام، لليد العاملة النشيطة ولصادراتها.

الجدول رقم(4-4): مؤشر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر: تقرير حول الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، CNUCED، 2002.

	1990 – 1988	2000 – 1998
البلدان المتقدمة	1.01	1.00
البلدان النامية	0.99	0.99
افريقيا	0.80	0.52
شمال افريقيا	0.84	0.42
الجزائر	0.00	0.3
المغرب	0.6	0.4
تونس	0.7	0.8
أوروبا الوسطى والشرقية	0.89	0.98

نلاحظ بالنسبة لشمال افريقيا، انتقال هذا المؤشر من 0.84 خلال الفترة 1988 – 1990 إلى 0.42 خلال الفترة من 1998–2000، مما يفسر أن هذه المنطقة لم تستقبل حجما من الاستثمار يتناسب مع وزنها

الاقتصادي العالمي. وهذا قد يعني احتمال تهميش هذه المنطقة في الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في ظل هذه الظروف، قد يؤدي تجميع اتفاقيات شراكة دون وضع سوق اقليمية حقيقية إلى زيادة الوضع خطورة، مما قد يؤدي إلى تجنب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوجهة المغاربية، لهذا سيرفع التكامل الاقتصادي المغاربي من قدرة المنطقة في استقطاب الرأس المال الأجنبي، شريطة تحسن مناخ الأعمال فيها.

بالتالي، إذا استطاعت بلدان المغرب العربي الحصول على استثمار أجنبي مباشر يماثل ذلك المتحصل عليه من طرف البلدان الناشئة بالنسبة المئوية لتكون رأس المال الثابت (FCBF) ، سيرفع ذلك من مؤشر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر. في هذه الحالة، يمكن أن تصل الزيادة المرتقبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب العربي، حجما سنويا وسطيا يقدر بـــ 03 ملايير دولار أمريكي[1].

كما سيحمل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر، تقنيات تكنولوجية يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية التي ستكون بديلا للاستثمار المحلي دون أن تزاحمه أو تزيحه، إلى جانب تحريك وتنشيط سوق العمل في البلدان المغاربية، وتسمح بتحقيق منافع نسبية مهمة.

الفرع الثالث: الاقتصاد المغاربي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية:

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة (2002) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الدولية، أظهرت النتائج التالية بالنسبة لدول المغرب العربي:

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر معهد هيرتاج " HERITAGE FONDATION" بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال "WALL STREET JOURNAL" منذ عام 1995 مؤشر الحرية الاقتصادية لغرض قياس تدخل السلطة (الدولة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 من بينها 20 دولة عربية.

مكوناته:

[1] Division de l'Environnement National et International, Op.cit,page28.

يستند مؤشر الحرية الاقتصادية الى 10 عوامل هي:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)
- السياسة المالية (الضرائب)
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد
- السياسة النقدية (التضخم)
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الاجنبي المباشر
- وضع القطاع المصرفي والتمويل
- مستوى الاجور والأسعار
- حقوق الملكية الفردية
- التشريعات والاجراءات الادارية
- أنشطة السوق السوداء

دليل المؤشر:

- (1–1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة
- (2–2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة
- (3–3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة
- (4–5) يدل على حرية اقتصادية منعدمة

ويظهر هذا المؤشر ان تونس والمغرب تحتل المرتبة الأولى، وبذلك يصنف من الدول التي لها حرية اقتصادية شبه كاملة، تليها كل من موريتانيا والجزائر في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي ، وهذا حسب ما يظهر الجدول الموالي:

جدول رقم (4-5): مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2002

	قيمة المؤشر	الترتيب المغربي	الترتيب الدولي (من مجموع 161 دولة)	التصنيف
تونس المغرب	2.95 2.95	1 1	68 68	حرية اقتصادية شبه كاملة
موريتانيا الجزائر	3.10 3.25	2 3	85 94	حرية اقتصادية ضعيفة
ليبيا	4.30	4	151	حرية اقتصادية منعدمة

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2002) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ثانيا: مؤشر الاستدامة البيئية: – ENVIRONNEMENT _ SUSTAIMABILITY INDEX

يصدر المنتدى الاقتصادي" WORLD ECONOMIC FORUM " في جنيف (سويسرا) وبالتركيز مع مركز قانون وسياسات البنية لجامعة بيل ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001.

ويهدف هذا المؤشر لقياس درجة التقدم في السياسات البينية وتناسقها مع سياسات دولة أخرى ومدى ترابطها مع البيئة الصحية والتعليمية والاجتماعية ، وشمل المؤشر خلال سنة 2001 حوالي 142 دولة من بينها 16 دولة عربية.

مؤشر الاستدامة البيئية يعكس وضع الدول في مواجهة قضية البيئة في الوقت الراهن وكذلك مدى جدية الالتزام بموضوع البيئة على مستوى القطر ومدى قدرة القطر على خلق التوازن بين ادارة الموارد الطبيعية وتلبية الحاجات اليومية للسكان ومدى نجاح الدولة في ادخال السياسة البينية في صميم سياسات الدولة، كما انه يتيح الفرصة لمقارنة سياسات البيئة بين الدول لتباين الصورة العالمية للوضع البيني.

مكوناته:

يتكون المؤشر من 20 متغير اساسي يشمل 68 عنصرا تقسم على المحاور التالية:

- قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية (المياه، الهواء، الارض)
- الاجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي
- مستوى الصحة، التعليم والأوضاع الاجتماعية
- وضع القدرة الاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية
- مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها.دليل المؤشر:

يتراوح من صفر الى 100 % تتوزع بالتساوي

المجموعة الأولى: الدول الافضل في الحفاظ على الاستدامة البيئية وتشمل 50 دولة

المجموعة الثانية: الدول الافضل في الحفاظ على الاستدامة البيئية وتشمل 50 دولة

المجموعة الثالثة: الدول الافضل في الحفاظ على الاستدامة البيئية وتشمل 42 دول يظهر ان تونس والجزائر والمغرب تصنف ضمن الدول النامية عالميا (ضمن المجموعة الثانية) وترتب مغاربيا على التوالي: تونس، الجزائر ثم المغرب، أما ليبيا وموريتانيا فتصنف ضمن الدول الاقل نموا عالميا (ضمن المجموعة الثالثة) وتحتل في الترتيب المغاربي المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي، وهذا حسب ما يظهره الجدول رقم (4–6) أدناه. يمثل الترتيب المغاربي حسب مؤشر الإستدامة البيئية والتصنيف الدولي

	قيمة المؤشر	الترتيب المغربي	الترتيب الدولي (من مجموع 142 دولة)	التصنيف الدولي
تونس	50.8	1		ضمن المجموعة الثانية
الجزائر	49.4	2		
المغرب				
ليبيا	49.1			ضمن المجموعة الثالثة
موريتانيا	39.3	4		

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2002) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ثالثا: المؤشر المكب للمخاطر القطرية: COMPOSITE COUNTRY RISK RATING

يصدر عن مجموعة (بي آر آس) " PRS GROUP" شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو في التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها.

مكوناته:

التقويم للمخاطر السياسية ويتكون من 12 مكون، ويشكل 50 % من المؤشر المركب

تقويم المخاطر الاقتصادية ويتكون من 05 مكون، ويشكل 25 % من المؤشر المركب

تقويم المخاطر المالية ويتكون من 05 عناصر، ويشكل 25 % من المؤشر المركب.

دليل المؤشر:

- من صفر الى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا
- من 50 الى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة
- من 60 الى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة
- من 70 الى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة
- من 80 الى 100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا

يظهر هذا المؤشر ان كل من النغرب، تونس وليبيا تصنف ضمن الدول التي تقل فيها درجة المخاطرة الاقتصادية تليها الجزائر في المرتبة الاخيرة بدرجة مخاطرة معتدلة.

من خلال ما سبق وما تم توضيحه عن التجربة التكاملية الأوروبية الناجحة والتجربة المغاربية في إطار تحقيق مرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي الإقليمي، حاولت وضع كل من التكامل الأوروبي وتكامل دول المغرب العربي في إطار دراسة مقارنة بالإعتماد على بعض المؤشرات الإقتصادية، وهي تظهر في الجدول الموالي من تصميم الباحثة:

جدول رقم(4-7) يمثل دراسة مقارنة بين الإتحاد الأوروبي وتكامل دول المغرب العربي من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية.

عناصر المقارنة	الوحدة	إتحاد أوروبي	الوحدة	إتحاد دول المغرب العربي
السكان	مليون	491,7	نسمة	83,507,000
الناتج المحلي الإجمالي	مليار أورو	10948	مليار دولار أمريكي	226,911
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	ألف يورو	23,3	دولار أمريكي	2,920
طبيعة النشاط الإقتصادي				
الصناعة	% من الناتج الإجمالي	26,3	% من الناتج الإجمالي	17,9
الزراعة	% من الناتج الإجمالي	2	% من الناتج الإجمالي	27,2
الخدمات	% من الناتج الإجمالي	71,7	% من الناتج الإجمالي	54,82
معدل البطالة	%	8,8	%	16,3
أولويات	_ مشكلات التلوث البيئي وحقوق الإنسان، والإنتاج النووي ونزع السلاح.		_ تحقيق الأمن الغذائي المغاربي، تنمية الموارد البشرية الإقتصادية، إنتهاج سياسة مشتركة في كافة الميادين.	
مظاهر القوة والضعف	مظاهر القوة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي: _مجالية، بشرية، الإرث الحضاري، الإرادة القوية لبلدان الإتحاد في تحقيق الإندماج، وتزايد أهمية المبادلات التجارية الأوروبية على الصعيد العالمي.		مشاكل وصعوبات: _غياب الإرادة السياسية، عدم قدرتها على تسخير ميزتها النسبية من الأيدي العاملة الوافرة، ضعف التجارة البينية لدول المغرب العربي.	

من تصميم الباحثة.

ملاحظة بالنسبة للإحصائيات: لقد تم تجميع الإحصائيات بالنسبة للإتحاد الأوروبي من البنك المركزي الأوروبي جانفي 2007، أما بالنسبة للإحصائيات الخاصة بدول المغرب العربي فهي من التقرير الإقتصادي العربي الموحد وفق بيانات تقديرية لسنة 2005.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- إن إرتفاع عضوية الإتحاد من 25 عضو إلى 27 عضو، أدى إلى زيادة في نسبة السكان قدرها 6 بالمائة ليصل الحجم الكلي إلى حوالي 492 مليون نسمة. ، في حين نلاحظ أن عدد سكان دول تكامل المغرب العربي يقدر ب 83,507,000 نسمة في مساحة تقدر ب: 6,054,357 كيلو متر مربع، حيث تمثل 16% من المساحة الإجمالية لأفريقيا، كما نشير أن منطقة المغرب العربي تزخر بفئة من السكان الشابة تصل إلى 70%من إجمالي السكان فهي تمتلك قدرات شابة هائلة.نلاحظ أن عدد سكان الإتحاد الأوربي أكبر من عدد سكان الإتحاد المغاربي وهذا نظرا لعدد الدول المنظمة إليه كما تتميز بغناه وتأهيلها.
- ضعف الإنتاج الداخلي الخام لبلدان المغرب العربي مقارنة بذلك المحقق مع بعض بلدان الإتحاد الأوروبي التي هي صغيرة من حيث المساحة وعدد سكانها، فمثلا نجد بلجيكا التي لا يتجاوز عدد سكانها 10ملايين نسمة وحسب تقديرات عام 1999 حققت إنتاج داخلي خام تجاوز 560مليار دولار، وأكثر بالضعف من ذلك المحقق عام 2005 في مجموع بلدان المغرب العربي الذي يقدر ب227 مليار دولار، والذي يصل عدد سكانها 83مليون نسمة خاصة إذا لاحظنا أن نصيب الفرد المغربي من الناتج الداخلي مل يتجاوز 2 دولارين، في حين وصل نصيب الفرد الأوروبي من الناتج الداخلي حالي 24 ألف يورو وهذا راجع إلى ما حققه الإتحاد الأوروبي حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي حوالي 8400 مليار دولار أمريكي وتمتلك 20,6% من الإحتياطي العالمي للذهب، وتساهم بنسبة 20% من الصادرات العالمية ب 19,4 من الإنتاج الإجمالي العالمي.
- بالنسبة للنشلط الاقتصادي نجد أن الإتحاد الأوروبي يعتمد بنسبو كبيرة على الصناعة والخدمات وهذا ما تم التطرق إليه بالتفصيل في المبحث الأول من خلال عرض التجربة الأوربية، في حين نلاحظ أن دول المغرب العربي تعتمد إعتمادا كبيرا على الزراعة وذلك نظرا للإمكانيات

والموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة المغاربية، وهذا ما تطرقنا إليه بالتفصيل في المبحث الثاني من خلال عرض التجربة المغاربية.

- بالرغم من الرخاء التي تعيش فيه دول الإتحاد الأوروبي لكن معدل البطالة في تزايد وهو من المشاكل التي تواجه الإتحاد الأوروبي في المستقبل ومن أسباب إرتفاع معدل البطالة:_ تدني الأنظمة النافذة في سوق العمل(أنظمة الحوافز تؤثر في الإتجاه المعاكس أي في الإتجاه الذي يحول دون تشغيل مزيد من الناس) فلقد تعطلت عمليا الية تنظيم سوق العمل، في حين نلاحظ أن معدل البطالة لدول إتحاد المغرب العربي وصلت إلى 16,3%(مسجلين أعلى نسبة في الجزائر في حدود 27,3% وهي نسبة نوعا ما مرتفعة جراء تطبيق الإصلاحات الإقتصادية، وتأتي تونس في المرتبة الثانية بمتوسط نسبة14,3% ، والمرتبة الثالثة للمغرب بنسبة 11,9% .
- بعد عرض أولويات كل من الإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي نلاحظ إلى أي مدى يوجد الفرق في الإهتمامات والإنشغالات الإقتصادية بالنظر إلى التقدم المحقق في التنمية الإقتصادية والتكنولوجية للإتحاد الأوروبي، في حين الإتحاد المغاربي يبقى يواجه ويصارع من أجل تحقيق الأمن الغذائي ومحاولة إستغلال العنصر البشري الشاب، لكن تبقى غياب الإرادة السياسية المساندة للتكامل كقضية مصيرية مشتركة هي التي تعرقل عملية بناء الوحة المغاربية والتفكير في تحقيق التكامل المغاربي.

المبحث الثالث: نحو بناء إستراتيجية لتحقيق الإندماج المغاربي

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية تشكل اهم فعاليات العلاقات الدولية، واكثرها تأثيرا وتتجلى هذه الاهمية بالنظر الى كل من الدول المشكلة لهذه التجمعات، وحجم مبادلاتها التجارية وحجم مبادلاتها التجارية ومغزى تأسيسها لاحدى صيغ التكامل الاقليمي، وما يترتب عنه في العلاقات فيما بين الدول الاعضاء في التجمع أو التكتل، وبين الدول الاخرى ومجمل التجارة العالمية.

وفي اطار التنمية المستدامة تتسابق التجممعات الى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للافراد، وقد تؤدي ذلك الى النمو وبالتالي التغير والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف من حدة الفقر، الا ان النمو السريع غير المتوازن غالبا ما يؤدي الى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية، وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل:الزيادة المطردة لانواع التلوث في خضم اقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة.

لذا عمد كل من الاتحاد الاوروبي والتكامل المغاربي الى محاولة وضع برنامج(استراتيجية من اجل تعزيزالتنمية المستدامة)في اطارها التكاملي والتشاركي من أجل تحقيق المغزى من مفهوم التنمية المستدامة في اطار الموارد الطبيعية المتوفرة.

المطلب الأول: التجربة الاوروبية في تحقيق التنمية المستدامة.

نظرا للوضع الإقتصادي للاتحاد الأوروبي الذي يختلف عما كان عليه قبل عقد اتفاقات الشراكة، والسبب يعود الى تعرضه الى أزمات إقتصادية خانقة في ظل الأزمة العالمية، فازدادت مخاطر انهيار نظام اليورو كما تعيش حاليا الاقتصاديات الهشة في الاتحاد الأوروبي أزمات هيكلية بدأت تظهر بوادرها على كل من المجر، إسبانيا، البرتغال،ايرلندا واليونان التي اتهجت سياسة التقشف.

أمام هذه التغيرات الجديدة بروت إنشغالات أخرى للاتحاد الاوروبي حاليا الاهتمام بالطاقة النظيفة، وتأمين حاجات للطاقة للمدى البعيد.

الفرع الأول: استراتيجية التنمية المستدامة انجلترا نموذجا.

تهدف استراتيجية التنمية المستدامة لتمكين كافة الناس في كافة انحاء العالم لتلبية حاجاتهم الاساسية والتمتع بجودة أفضل من الحياة دون التهاون بجودة حياة الأجيال القادمة.

لماذا التنمية المستدامة؟

شهدت السنوات العشرين الماضية ادراكا متزايدا بأن النموذج الحالي للتطوير هو نموذجا غير مستدام.

فمن ناحية نرى العبء المتزايد الذي تلقيه طريقة حياتنا على الكوكب الذي نعتمد عليه

1. نتائج تغيير المناخ التي يستحيل تجنبها حاليا,
2. الاجهاد المتزايد على المصادر والانظمة البيئية (الماء والارض والهواء) من الطريقة التي تنتج وتستهلك وتهدر بها المصادر.
3. الخسارة المتزايدة للتنوع الاحيائي.

ومن ناحية أخرى نرى عالما حيث فيه أكثر من بليون شخص يعتاشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأكثر من 800 مليون من الذين يعانون من سوء التغذية، وأكثر من اثنين ونصف البليون يفتقدون الى الوصول الى تدابير حفظ الصحة العامة الكافية، وهو عالم مشوه بالفقر وعدم المساواة وغير المستدام، بينما أن الثروة المتزايدة مرتبطة بنضوب المصادر البيئية في أغلب الأحيان، وما لم نبدا باحراز تقدم حقيقي نحو تسوية هذه التناقضات فاننا جميعا حيثما نعيش نواجه مستقبلا أقل ضمانا وأقل أمنا مما قد تمتعنا به.

عمدت انجلترا على مدى السنوات الخمسين الماضية الى القيام بخطوة حاسمة نحو تنمية أكثر استدامة لأنها الشيئ الصحيح للقيام به ولانه في الصالح الأفضل لأهدافنا طويلة المدى، وهي تمنح أفضل أمل لضمان المستقبل وخاصة انها ترأست الاتحاد الاوروبي في 2005.

أولا: استراتجية التنمية المستدامة لانجلترا:

لدى الحكومة البريطانية غرض جديد ومبادئ جديدة للتنمية المستدامة وقد تم الاتفاق على أن تتضمن الاستراتيجية على مايلي:

– الرؤية متكاملة جديدة تبنى على استراتيجية ذات ابعاد دولية مع التركيز أكثر وضوحا على الحدود البيئية.

- أربع أولويات متفق عليها، الاستهلاك والانتاج المستدامين، وتغيير المناخ، وحماية المصادر الطبيعية والجماعات المستدامة.

مجموعة مؤشرات جديدة تتمحور على النتيجة بشكل أكثر مع الالتزامات بالنظر على المؤشرات الجديدة مثل النظر على حسن المعيشة.

أ –مساعدة الناس على القيام باختيارات أفضل:

تقترح انجلترا طريقة جديدة للتأثير على السلوك مستندة على الاجراءات لتمكين تشجيع تغيير السلوك، والاجراءات لاشراك الناس وتتضمن الالتزامات الرئيسة على ما يلي:

- برنامج جديد في افاق 2020 يعمل كمحفز يساعد الناس على الاشتراك بتزويد مهارات التدريب، والاتاحة المحسنة للتمويل والمساعدين.
- منتدى تداولي للنظر الى ما يستلزم لمساعدة الناس لكي يعيشوا باساليب حياة مستدامة بشكل أكثر.
- تجريب طرق مفتوحة وابداعية للسماح للمساهمين بالتاثير على القرارات المتخذة حول نوع المشاريع التي تسلم أهداف هذه الاستراتيجية.
- التزامات جديدة لدعم التعليم والتدريب في التنمية المستدامة.
- تقييمات الضرائب البيئية الرئيسية للمساعدة على بناء صورة أكثر شمولية لفعالية مثل هذه الضرائب واثراء مراجعات أخرى، بضمن ذلك ما يتعلق ببرنامج تغيير المناخ.

ب – المبادئ التوجيهية لتحقيق التنمية المستدامة.

هي مجموعة من المبادئ تبنتها انجلترا سنة 1999 لانجاز الغرض من التنمية المستدامة وهي كالتالي:

- **ضمان مجتمع قوي وصحي وعادل:**

تلبية الحاجات المتنوعة لكل الناس في الجماعات الحالية والمستقبلية، وتعزيز حسن المعيشة الشخصية، والتماسك الاجتمعي والتضمين وخلق التكافؤ في الفرص للجميع.

- **المعيشة ضمن الحدود البيئية:**

احترام حدود الكوكب البيئية والمصادر والتنوع الاحيائي لتحسين بيئتنا، وضمان أن المصادر الطبيعية التي نحتاجها مدى الحياة تظل سالمة وتبقى كذلك للاجيال القادمة.

- **استعمال العالم الصحيح بمسؤولية:**

ضمان تطوير السياسة وتنفيذها على أسس الدليل العلمي المتين، بينما يتم الأخذ بالحسبان الخبرة العلمية بالاضافة الى الموافق القيم العامة.

- **تعزيز الحكم الجيد:**

تعزيز الأنظمة التساهمية الفعالة بشكل نشيط للحكم على كافة مستويات المجتمع باشراك ابداع الناس وطاقتهم وتنوعهم.

- **انجاز اقتصاد مستدام:**

بناء اقتصاد قوي ومستقر مستدام يزود الازدهار والفرص للجميع، والذي تقع فيه النفقات البيئية والاجتماعية على اولئك الذين يفرضونها (النفقات الملوثة) ويتم فيه تشجيع استعمال المصادر الكفؤ.

وهذه المبادئ تشكل القاعدة للسياسة في انجلترا ولكي تكون السياسة مستدامة يجب أن تحترم كافة هذه المبادئ الخمسة، ومع ذلك فاننا ندرك أن بعض السياسات في حين تسندها كافة المبادئ الخمسة، فانها ستلقي مزيدا من التاكيد على مبادئ معينة دون مبادئ اخرى، واية مبادلات يجب أن تتم بطريقة واضحة وشفافة، من أجل تحقيق الاهداف من العيش ضمن حدود بيئية ومجتمع عادل، وهذا سيتحقق بواسطة اقتصاد مستدام وحكم جيد وعلم صحيح.

ثانيا: أولوية استراتيجية التنمية المستدامة للاتحاد الاوروبي.

1. استراتيجية العمل على تغيير نمط الاستهلاك.

سمح الازدهار المتزايد في برطانيا وفي كافة انحاء العالم والانتشار السريع العولمة للعديد من الناس بالتمتع بمنافع السلع، والخدمات التي كانت في يوم من الايام متوفرة لبضعة من الناس، كما أحرزت انجلترا تقدما في تطهير بعض أسوأ حالات التلوث الصناعي وعلى الرغم من هذا فان التأثيرات البيئية لانماط الاستهلاك والانتاج تبقى تأثيرات حادة، وأن الاستعمال غير الكفؤ للمصادر يشكل عائقا على اقتصاد انجلترا، واقتصادات الاعمال التجارية بالضافة الى ذلك فعلى النطاق العالمي نحتاج لتعزيز قدرة الدعم المتبادل للتحرير التجاري والحماية البيئية والتنمية المستدامة لمساعدة الدول النامية.

ونحتاج تحولا رئيسيا لتسليم المنتجات الجديدة والخدمات مع تأثيرات بيئية عبر دورة حياتها،

ونماذج عمل تجاري جديدة التي تواجه هذا التحدي بينما برفع من المنافسة، كما نحتاج للبناء على وعي الناس المتزايد للمخاوف الاجتماعية والبيئية وأهمية أدوراهم كمواطنين ومستهلكين.

وتتضمن استراتيجية تغيير نمط الاستهلاك مايلي:

- تقوية إجراءات الإتحاد الأوروبي والإجراءات الدولية لتحسين الأداء البيئي للمنتجات والخدمات ومن ضمن ذلك نصميم المنتجات المحسنة.
- دافع مستمر لتحسين كفاءة المصدر وخفض إنبعاثات النفاية الضارة في كافة قطاعات العمل التجاري.
- دفع جديد للتأثير على أنماط الإستهلاك يضمن ذلك المشورة الجديدة للمستهلكين.
- التزامات جديدة على الإقتناء المستدام في القطاع العام ودعم الإبداع لجلب المنتجات الجديدة والمواد والخدمات.
- إقامة شراكات أقوى بقطاعات العمل الرئيسية مثل: الغذاء والسياحة وصناعات البناء.
- مراجعة للإستراتيجية الخاصة بالنفاية مع التأكيد المتزايد على تخفيض النفاية في المصدر واستعمالها كمصر.

2. استراتيجية الاتحاد الاوروبي للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

أ- أهداف ومبادئ استراتيجية التعليم.

ان التنمية المستدامة بما تشمله من الحيوية الاقتصادية والعمل على التلاحم الاجتماعي وحماية البيئة، والتدبير المستدام للموارد الطبيعية بغية استيفاء احتياطات الحالي دون الاضرار بقدرة اجيال المستقبل على استيفاء احتياجاتهم.

والتعليم بالاضافة الى كونه حقا من حقوق الانسان شرط لابد منه لتحقيق التنمية المستدامة، واداة لا غنى عنها لصلاح الحكم واتخاذ القرارات النيرة وتعزيز القدرات، لذلك فان التعليم من اجل التنمية المستدامة من شانه ان يساعد في ترجمة رؤيتنا الى الواقع، فالتعليم من اجل التنمية المستدامة ينمي ويعزز قدرة الافراد والجماعات والمجتمعات والمنظمات والبلدان التي تبني احكام واختيارات تخدم التنمية المستدامة، ومن شأنه ان يحدث تغييرا في عقليات الأشخاص فيمكنهم بذلك من جعل عالما أكثر امنا وعافية وازدهارا، ومن شأن التعليم من أجل التنمية المستدامة أن يفسح المجال للتفكير النقدي ولارتفاع مستوى الامن والتمكين، بحيث يتسنى اكتشاف رؤى ومفاهيم جديدة وتطوير طرائق وادوات جديدة.

تتمثل غاية استراتيجية التعليم من اجل التنمية المستدامة في تشجيع دول الاتحاد الاوروبي من اعداد برامج التعليم من اجل التنمية المستدامة وادماجها في جميع المحاور ذات الصلة في نظمها للتعليم النظامي

وفي العليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي، وهذا الامر سيمد الاشخاص بمعارف ومهارات في مجال التنمية المستدامة، فيجعلهم اكفا واكثر ثقة ويزيد الفرص المتاحة لهم للعمل من اجل حياة معافاة ومثمرة تنسجم مع الطبيعة وتراعي القيم

الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي.

أهداف الاستراتيجية تتمثل في:

- كفالة دعم الاطر السياسية والتشريعية والتنفيذية للتعليم من أجل التنمية المستدامة.
- تعزيز التنمية المستدامة عبر التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي.
- تدريب المعلمين على ادماج التنمية المستدامة في مناهج تدريبهم.
- كفالة الحصول على ما يكفي من الدوات والمواد الخاصة بالتعليم من اجل التنمية المستدامة.
- تشجيع البحث والتطوير في مجال التعليم من اجل التنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون فيما يتعلق بالتعليم من اجل التنمية المستدامة على جميع الصعد داخل منطقة الاتحاد الاوروبي.

وتتمثل مبادئ التعليم من اجل التنمية المستدامة فيمايلي:

- من الضروري اخذ المعنى المتطور لمفهوم التنمية المستدامة بعين الاعتبار، وبالتالي ينبغي النظر الى مسالة اقامة مجتمع قادر على الصمود على انها عملية تعلم متواصلة تبحث القضايا والاشكاليات قد تتغير اثناءها، مع ازدياد خبرات الاتحاد الاوروبي وينبغي ان يشمل اهداف التعليم التي يتواخاها التعليم من اجل التنمية المستدامة من معارف ومهارات وسبل التفاهم والمواقف والقيم.
- ولا يزال التعليم من اجل التنمية الميتدامة في تطور كمفهوم واسع وشامل يضم قضايا بيئية واقتصادية واجتماعية مترابطة، ويوسع نطاق مفهوم التعليم البيئي الذي يتناول طائفة عريضة وفي ازدياد من المواضع المتعلقة بالتنمية، كما ان التعليم من اجل التنمية واشكال التعليم المستهدفة الاخرى، لذلك ينبغي ان يتوسع نطاق التعليم البيئي، وان تكمله مع ميادين التعليم الاخرى في اطار نهج تكاملي يتوخى التعليم من اجل التنمية المستدامة.

3. **مجالات ومراحل تنفيذ استراتيجية التعليم.**

أ- مجالات استراتيجية التعليم من اجل التنمية المستدامة.

اثناء تنفيذ برنامج التعليم من اجل التنمية المستدامة يجب الاهتمام بالمجالات التالية:

- كفالة دعم الأطر السياسية والقانونية والتنفيذية للتعليم من اجل التنمية المستدامة.

يجب أن تتناول الاطر السياسية والتشريعية والتنفيذية والمناهج الدراسية وان تدعم التعليم من اجل التنمية المستدامة، وتتمثل الاجراءات الرئيسية التي من شأنها تحقيق هذا الهدف في:

اعتماد اطر للتعليم من اجل التنمية المستدامة لجمع مستويات التعليم، وحفز التعاون فيما بين الادارات بما في ذلك انشاء اليات استشارية حيث الاقتضاء، وادماج مبادئ التنمية المستدامة في برامج الدراسة والدورات الخاصة في جميع مستويات التعليم العالي وادخال تحسين على اسلوب استغلال وادارة مرافق التعليم ليتوخى خدمة التنمية المستدامة.

- تعزيز التنمية المستدامة من خلال التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي.

يجب تعزيز الوعي العام بالتنمية المستدامة في مؤسسات التعليم النظامي والجماعات المحلية ووسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية وغيرها.

وينبغي تحسين المهارات والمعارف المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل مستقيم وادماجها بالتالي في صميم التعليم مدى الحياة للافراد من بينهم من يعملون في قطاعات من قبل الدارة العامة والقطاع الخاص وقطاعات الصناعة والنقل والزراعة، وستبقى ضرورة تطوير معارف ومهارات جديدة لترجمة مفهوم التنمية المستدامة كواقع ملموس امرا قائما مادامت مجالات الخبرة في تطور مستمر.

وتتمثل الاجراءات الرئيسية الممكنة لتحقيق هذا الهدف في :

اتاحة فرض التعليم المتعلق بالتنمية المستدامة في ميدان التعليم المستمر للفنيين بمن فيهم من يعملون في قطاعات التخطيط والادرة ووسائط الاعلام، وتشجيع ودعم انشطة التوعية بالتنمية المستدامة.

- **نسبة قدرة قطاع التعليم على المشاركة في التعليم من اجل التنمية المستدامة.**

يتعين على المتعلمين والقادة وصناع القرار في جميع مستويات التعليم بتنمية معرفتهم بالتعليم من اجل التنمية المستدامة لكي يكون بمقدورهم تقديم الارشاد والدعم الملائمين، لذلك لابد من بذل مجهودات في سبيل بناء القدرات في جميع مستويات التعليم النظامي وغير النظامي.

وتتمثل الاجراءات الرئيسية الممكنة لتحقيق هذا الهدف في:

حفز موظفي نظام التعليم على تنمية كفاءاتهم بما في ذلك اجراءات لزيادة وعي القادة بقضايا التنمية المستدامة، ووضع معايير لاختيار الكفاءة المهنية في مجال التعليم من اجل التنمية المستدامة في مؤسسات

التعليم، وادماج القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة في برامج تدريب واعادة تدريب معلمي جميع مستويات التعليم.

- كفالة الحصول على ما يكفي من ادوات ومواد التعليم من اجل التنمية المستدامة.

يجب اعداد مواد للتعليم من اجل التنمية المستدامة بجميع مستوياته لكل من الدورات العامة وتعليم المتخصصين وتكييفها مع الظروف والاحتياجات المحلية.

وتتمثل الاجراءات الرئيسية الممكنة لتحقيق هذا الهدف في:

حفز تطوير وانتاج مواد للمعلمين والباحثين بجميع مستويات التعليم والتدريب، وتشجيع وتطوير استخدام معدات الكترونية سمعية وبصرية، ومتعددة الوسائط ووئسائل بصرية لاغراض التعليم وتبادل المعلومات، وتيسير الوصولعن طريق الوسائل الالكترونية والانترنيت الى المصادر والعلومات المتعلقة بالتعليم من اجل التنمية المستدامة.

- تشجيع البحث والتطوير في مجال التعليم من اجل التنمية المستدامة.

ثمة حاجة الى القيام بانشطة البحث والتطوير في مختلف مجالات التعليم من اجل التنمية المستدامة مثل اساليب التعلم الفعالة وادوات التقييم وتكون المواقف والقيم ووضع المدارس والمؤسسات لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها،ويجب ان يوفر البحث والتطوير في مجال التعليم من اجل التنمية المستدامة اساسا لمواصلة تطويره.

وينبغي تقاسم نتائج جهود البحث والتطوير مع الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي والاقليمي والعالمي وادماجها في مختلف مكونات نظام التعليم.

وتتمثل الاجراءات الرئيسية الممكنة في بدء تعزيز البحث والتطوير في المجالات التالية:

فحوى التعليم من اجل التنمية المستدامة واساليب التدريس والتعلم والاثار الاقتصادية للتعليم من اجل التنمية المستدامة وحوافزه، وسبل ادماج جوانب التنمية المستدامة وسياقها المحلي في مختلف ابعاد التنمية المستدامة، والمؤشرات ووسائل التقييم الخاصة بالتعليم من اجل التنمية المستدامة وتبادل نتائج البحث ونماذج الممارسات الجيدة.

3. مراحل تنفيذ استراتيجية التعليم من اجل التنمية المستدامة.

يتم تنفيذ استراتيجية التعليم من اجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وعلى صعيد كل دولة من دول الاتحاد الاوروبي.

-كل بلد من الاتحاد الاوروبي عن تنفيذ هذه الاستراتيجية ولادماج الابعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة في نظام التعليم بأكمله، لابد من وجود دعم سياسي قوي على جميع صعد هيكل الحكم ومن اجل ذلك يستحسن أن تترجم البلدان هذه الاستراتيجية الى لتغتها(أو لغاتها) الرسمية، وعند الاقتضاء لغة (أو لغات) الاقليات وان توزعها على الهيئات المعنية وان تنشئ مركزا للتنسيق.

- ويستوجب التنفيذ الفعال للاستراتيجية ادماج احكامهافي استراتيجيات التخطيط والاستثمار والادارة التي تضعها الدولة، والحكومة المحلية فيما يتعلق بجميع مستويات التعليم وبجميع المؤسسات والهيئات التعليمية.

وفي نفس الوقت ينبغي ان يتماشى تنفيذ الاستراتيجية مع غيرها مع مبادرات الدولة، ويجب تكييف الاليات القانونية والاقتصادية وادوات الاتصال مع ظروف دول الاتحاد الاوروبي.

-وعلى بلدان الاتحاد الاوروبي تحديد التزاماتها القائمة في الاتفاقات البيئية الدولية وغيرها من الاتفاقات ذات لصلة والتي تتعلق بالاتصال، والتثقيف والمشاركة الشعبية والنوعية بغية معالجتها بطريقة منسجة في التعليم من اجل التنمية المستدامة.

-ويتألف قطاع التعليم في مختلف بلدان الاتحاد الاوروبي من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ذات النظم الادراية المختلفة، كما ان يلبي احتياجات اشخاص مختلف اعمارهم ومكانتهم في الحياة، ويتمثل مكمن الصعوبة في وضع وتنفيذ خطة للتعليم بما يلزم من الاصلاح لعملية رسم السياسات، واطار تسيير قطاع التعليم على اساس من الثقة واشراك الجميع ومراعاة التنوع وفي تشجيع التقييم الذاتي.

-لابد من وجود الية لتنسيق تنفيذ هذه الاستراتيجية على مستوى الاتحاد الاوروبي ولتبادل المعلومات وحفز مختلف الجهات الفاعلة على اقامة شراكات فيما بينها، ومن بين الخيارات الممكنة انشاء(منتدى وطني للتعليم من اجل التنمية المستدامة)تشرف على هيئات المجالس المعنية بالتنمية

المستدامة، أو غيرها من الهيئات ذات الصلة ويضم فنيين من مختلف القطاعات.

-يجب اعداد خطة التنفيذ الوطنية وفق نهج تشاركي وبالتالي لابد من اشراك جميع من لهم دخل من اصحاب المصلحة، ويجب اخذ حالة البلد الحقيقية بعين الاعتبار وبما ان البلدان قد تود تحيد أولوياتها وجداولها الزمنية للتنفيذ وفق احتياجاتها وسياساتها وبرامجها، وينبغي ان تحدد خطط التنفيذ الوطنية الاهداف والانشطة والتدابير والجدول الزمني المؤقت ووسائل التنفيذ وادوات التقييم.

الفرع الثاني: إتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية لتعزيز التنمية المستدامة 2007_2013.

أولا: أهداف اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية.

الوثيقة الاستراتيجية التمهيدية لاتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية أو التعاون عبر الحدود 2007–2013 تطرح خطة عمل الاستراتيجية لدعم التعاون عبر الحدود في الحدود الخارجية لمنطقة الاتحاد الأوروبي والتحديات وبرامج خطة العمل طبقا لاتفاقية الجوار أو الشراكة الأوروبية.

والتعاون عبر الحدود في الحدود الخارجية لمنطقة الاتحاد الأوروبي هو أولوية رئيسية في سياسة الجوار الأوروبي وكذلك في الشراكة الاستراتيجية ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة الشريكة.

تعد سياسة الجوار الاوروبية استكمال لعملية برشلونة التي تسمح للاتحاد الاوروبي وجيرانه في الجنوب ببناء اواصل الحوار والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية على المستوى الاقليمي، كما تسمح لكل دولة من الدول المشاركة بعمل صلات مشتركة مع الاتحاد الاوروبي مبنية على احتياجاتها وظروفها الخاصة.

أهداف اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية.

الاهداف الأساسية لسياسة التعاون عبر الحدود على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي هو دعم التنمية المستدامة على كلا من جانبي الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، للمساعدة على تحسين الفروق في المستويات المعيشية عبر تلك الحدود، ومعالجة التحديات والفرص اللاحقة لتوسيع الاتحاد الاوروبي أو التي تنشأ خلافا لذلك كنتيجة للمقاربة بين مناطق الاتحاد الأوروبي وعبر الحدود البحرية.

القضايا الجوهرية التي يجب معالجتها في برامج الجوار والشراكة الأوروبية والتعاون عبر الحدود أربعة أهداف مفتاحية وهي كالتالي:

1. ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق على كلا من الجانبين في الحدود المشتركة، للتنمية الاقليمية المتكاملة والمستدامة في المناطق الحدودية أساسية في المساعدة على ترقية الازدهار والامن والاستقرارعلى الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي.
2. العمل سويا من أجل معالجة التحديات المشتركة في مجالات مثل: البيئة والصحة العامة، منع مكافحة الجريمة المنظمة(بيع المخدرات، وتبييض الأموال....) وستواجه السلطات المحلية على الحدود الشريكة للاتحاد الأوروبي تحديا خاصا في معالجة التدهور البيئي الناحم عن اعادة الهيكلة الاقتصادية والاهمال التاريخي للقضايا البيئية.

3. تأمين وضمان حدود امنة، مازالت حدود الاتحاد الاوروبي الخارجية تواجه تحديات فيما يتعلق بكيفية البنية التحتية الاساسية للحدود والاجراءات المتعلقة بادارة عملياتها، فعبور الحدود بحاجة أن يسهل حركة البضائع والافراد كي يسهم في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
4. ترقية التفاعلات (من الشعب الى الشعب) المحلية عبر الحدود وبالاضافة الى المبادرات التي تم تنفيذها على المستوى الوطني، والإقليمي فان برامج الجوار والشراكة الاوروبية والتعاون عبر الحدود تقدم فرصة لتقوية الاتصال بين المجتمعات المدنية ومن الشعب الى الشعب على المستوى المحلي في سياق الملكية المحلية الكاملة، والعمل في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية وكذلك مجال الاعلام وبالمثل دعم الاتصال عبر الحدود بين جماعات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية يمكن أيضا أن يسهم في ترقية الحكم المحلي والديموقراطية وتدعم الفهم المتبادل.

ثانيا: تقييم التأثير على الإستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية.

تحلل دراسة تقييم التأثير على الإستدامة مفاعيل مكونات أربة لسيناريو يفترض وجود منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية، مقارنا إياه بسيناريو أساسي لا يتضمن منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تشمل هذه المكونات الأربعة إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، الزراعية، الخدمات، وتحرير التجارة بين دول الجنوب.

يتخذ تحرير المنتجات الصناعية الشكل المحدد في اتفاقيات الشراكة الحالية بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطة الشريكة، أما بالنسبة إلى المكونات الثلاثة الأخرى، فيتضمن السيناريو المفترض جميع الشؤون الأساسية التي تغطيها المفاوضات الجارية، وبالنسبة للمنتجات الصناعية فقد تبلورت بعض المفاعيل في الدول المتوسطة الشريكة التي بدأت بخفض التعريفات ويراعى هذا الجانب في التقييم، بالنسبة إلى مكونات سيناريو منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية الأربعة، ترتبط مفاعيل عديدة بالظروف القائمة في كل دولة على

حدة وهي تختلف بإختلاف مستوى الحواجز الجمركية أو غير الجمركية المفروضة وبحسب حصة التجارة مع الاتحاد الأوروبي من إجمالي التجارة الخارجية في بلد محدد، كما ترتبط المفاعيل بعامل الوقت وهي تختلف من حيث القوة والإتجاه بحسب إنعكاسها على المدى القصير، أو المتوسط أو البعيد.

1. الـــتأثيرات على الإتحاد الأوروبي.

يتوقع أن تكون التأثيرات الإقتصادية على الإتحاد الأوروبي إيجابية لمكونات سيناريو منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية الأربعة ومحدودة لجهة الفعالية الإقتصادية المباشرة، يمكن أن تسجل الخدمات والمنتجات الصناعية إلى حد ما أرباحا إقتصادية أكبر على المدى الأبعد تكون مرتبطة بمفاعيل إستثمارية، ولكن لا يمكن توقع هذه المفاعيل بشكل دقيق لأنها تعتمد

بشكل كبير على قرارات الإستثمار الفردية ونواح أخرى لسياسة التنمية والإقتصاد في كل من الإتحاد الأوروبي ودول المتوسطة الشريكة له.

وبالنسبة لتحرير التجارة الزراعية قد يرافق الفوائد الإقتصادية تأثيرات إجتماعية سلبية هامة في المناطق المحلية في الإتحاد الأوروبي إذا لم تتم معالجتها عن طريق تدابير محققة موازية، وتنحسر هذه التأثيرات بشكل أساسي في المناطق الريفية الواقعة في الدول الأوروبية الجنوبية حيث تتشابه المحاصيل الزراعية مع تلك المزروعة في الدول المتوسطة الشريكة، وفي بعض المناطق ينضم العمال المؤقتون المهاجرون من دول المتوسطة الشريكة إلى لائحة العمال المتأثرين مع ما يرافق ذلك من إنعكاسات على الصعيد الإجتماعي في الدول المتوسطة الشريكة.

2. التأثيرات على الدول المتوسطة الشريكة.

من جهة التأثير المباشر على رفاه المستهلك عادة ما تكون التأثيرات الإقتصادية على الدول المتوسطة الشريكة إيجابية وأفضل منها في الإتحاد الأوروبي، على الرغم من إحتمال تسجيل تأثير سلبي على المدى القصير في بعض الدول بالنسبة للمنتجات الصناعية يتوقع أن يرتفع معدل الرفاه بنسبة تقارب 0,8 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، على أن يتراوح بين أقل من الصفر بقليل في بعض الدول وحوالي 2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في غيرها من الدول، أما بالنسبة للزراعة والخدمات فيقاربمتوسط تحسن الرفاه حوالي 0,5 بالمائة لكل منهما مع تسجيل أثر إضافي بسيط ناجم عن تحرير التجارة بين دول الجنوب، كما في الإتحاد الأوروبي قد تتحسن التأثيرات الإقتصادية عل المدى البعيد، ولكن ذلك رهن بالإصلاحات المحلية قرارات الإستثمار وبصورة خاصة تستمد منافع إقتصادية جمة من التكامل الإقليمي الأكبر، ولكن تحقيقها يستلزم إتخاذ تدابير أخرى إلى جانب تحرير التجارة بين دول الجنوب والإتفاقيات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطة الشريكة له.

تظهر هذه الدراسة بعض التأثيرات الإجتماعية التي تحمل منفعة على الدول المتوسطة الشريكة، وذلك على المديين القصير والبعيد في ان، الى جانب غيرها من التأثيرات التي قد تكون سلبية بدرجة كبيرة مالم تتخذ أية تدابير ملطفة فعلية، أما المفاعيل المحتملة المختلفة فهي:

- إرتفاع ملموس في معدلات البطالة وخاصة بفعل تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة الشريكة له لجهة السلع الصناعية والزراعية وبدرجة أقل بالنسبة الى خدمات والتحرير بين دول الجنوب.
- انخفاض في معدلات الأجور يتوافق مع تنامي معدلات البطالة.
- خسارة كبيرة في العائدات الحكومية في بعض الدول مع ما يترتب عن ذلك من تبعات إجتماعية ممكنة تترجم إنخفاضا في النفقات على برامج الدعم الصحي والتربوي والإجتماعي.
- تعرض الأسر الفقيرة بدرجة كبرى الى تقلب أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في السوق العالمية.
- المفاعيل(الاثار) السلبية المؤثرة على النساء الريفيات ومستوى معيشتهن وصحتهن بسبب التحول المتسارع من الزراعة التقليدية الى الزراعة التجارية.

على خط مواز يتوقع تسجيل تأثيرات بينية ايجابية وسلبية في ان واحد في الدول المتوسطة الشريكة أما أبرز التبعات السلبية المحتملة فقد جرى تحديدها على الشكل التالي:

- تأثيرات محلية كبرى على موارد المياه وخصوبة التربة والتنوع البيولوجي في المناطق التي تخضع لاجهاد شديد.
- ضغط بيئي أكبر في المدن ينجم عن تقهقر الإستخدام في الريف وتنامي الهجرة من الريف الى المدينة.
- ارتفاع في تلوث الجو وتلوث مياه الساحل نتيجة إزدياد حركة النقل الدولية.
- توليد نسبة أكبر من النفايات بسبب تنامي إستخدام مواد التعليب.

يتوقع تسجيل العديد من هذه التأثيرات المحتملة بدرجة أولى على المديين القصير والمتوسط مع أن هذا قد يستغرق من 10 إلى 15سنة على مدى فترة التكيف، وما لم يتخذ تدابير فعالة على المدى القصير قد تستمر بعض التبعات على المدى البعيد.

وهناك بعض الاجراءات المحددة التي يمكن اعتمادها من قبل المفوضية الأوروبية وحكومات دول المتوسط الشريكة لتلطيف التأثيرات السلبية وتعزيز التأثيرات الإيجابية نذكر منها:

- السياسة الداخلية في الاتحاد الاوروبي.
- السياسة الداخلية في الدول المتوسطة الشريكة.

3. السياسة الداخلية في الاتحاد الأوروبي

تقع التأثيرات السلبية في الاتحاد الاوروبي على الزراعة لذلك يجب تطوير السياسات الاجتماعية والسياسات البيئية للمناطق المتأثرة الواقعة في دول جنوب الاتحاد الأوروبي بما يتماشى ونتائج الأبحاث المفصلة حول الإصلاح الزراعي، مثلا توسيع السياسات التي وضعت من أجل إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة لتغطي التأثيرات المترتبة على التحرير بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطة الشريكة.

4. السياسة الداخلية في الدول المتوسطة الشريكة

يتعين على الدول المتوسطة الشريكة إتخاذ التدابير بشأن جميع مكونات سيناريو منطقة التجارة الحرة الاوروبية المتوسطة لتفادي أو تلطيف المفاعيل الاجتماعية والبيئية السلبية الاساسية والتكن من تحقيق المنافع المحتملة.

اخذ تدابير مباشرة لمساعدة الشركات الصناعية على زيادة قدرتها التنافسية في وجه الشركات الأوروبية، استنادا الى دراية معمقة لعوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات أمام القطاعات الصناعية الأساسية، يمكن أن تتضمن التدابير دعم كل من كبار المنتجين والمؤسسات المتوسطة والصغيرة للنفاذ الى المعلومات المناسبة، وتوفير التمويل لأغراض التحديث ووضع الخطط لتسهيل تطوير سلاسل امدادات داخلية، واتباع اليات لزيادة قدرة المنتجين على الامتثال الى معايير الاتحاد الأوروبي في مجال البيئة والصحة والسلامة واتخاذ مبادرات لتدعيم التفاعل برامج التعليم والتدريب مع حاجات القطاع الخاص المتغير

المطلب الثاني: الميثاق المغاربي حول التنمية المستدامة

تتميز منطقة الاتحاد المغاربي بوزنها الجيو استراتيجي الهام على مستوى مواردها وامكانياتها، وعلى مستوى علاقاتها التشاركية مع التجمعات فيما يتعلق بحركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال والايدي العاملة، وقد ارتبطت دولها باتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الاوروبي ستؤدي الى تحقيق مكاسب ومزايا معتبرة الا انها سوف تتحمل تكاليف كبيرة وستواجه تحديات كثيرة، الامر الذي يتطلب ضرورة انتهاج استراتيجية بديلة لتاهيل الاقتصاديات المغاربية في اطار التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مبادئ الميثاق المغاربي.

باعتبار أن المسائل المتعلقة بالبيئة وحماية المحيط هامة ومصيرية في عصرنا الحاضر، وتتجلى أهميتها من خلال الإنشغال البالغ للمجموعة الدولية بشأنها وعملها من أجل التكفل بها وذلك عن طريق المواثيق والندوات العديدة التي تخصص لها، ونظرا لتشابه القضايا البيئية في دول اتحاد المغرب العربي كمشاكل التصحر وتدهور الموارد المائية والغابات والمراعي والوسط البحري، والتلوث الصناعي والحضري والزراعي وتدني ظروف العيش وغيرها.

ونظرا للترابط الوثيق بين سياسات الدول في هذا المجال وانعكاساتها على مجمل الدول المغاربية وجب التوجه الى وضع ميثاق مغاربي للبيئة يرسم الاهداف الكبرى لهذه السياسات ويحدد التوجهات العامة في المجالات ذات العلاقة، على أن يتم تجسيد هذه الأهداف من خلال برامج تنفيذية يتم الاتفاق بشأنها طبقا للاجراءات المعمول بها في اطار الاتحاد.

تتمثل مبادئ الميثاق المغاربي فيمايلي:

- اعتبار أن لكل شخص حق أساسي في محيط سليم وبيئة متوازنة وظروف حياتية ملائمة تكفل له صحة جيدة وعيشارغيدا.
- اعتبار أن الرقي بالانسان والنهوض به هو الهدف الرئيسي من العمل التنموي.
- ووعيا بارتباط التأثيرات القطرية البيئية على التوازن البيئي العام وما يترتب عن ذلك من مسؤولية فردية وجماعية مناطة بعهدة دول الاتحاد في الحفاظ على البيئة وحمايتها وتحسين نوعيتها حاضرا ومستقبلا.
- واعتبار أن الأعمال التي تقوم بها دول الاتحاد من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة تعد مساهمة في المجهودات المبذولة في هذا الصدد على المستوى الدولي.

كما تتعهد دول الاتحاد المغاربي بما يلي:

- ادراج البعد البيئي في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واعطائها أولوية ضمن المخططات التنموية لدول الاتحاد المغاربي.
- تعزيز الهياكل الادارية المكلفة بالبيئة في دول الاتحاد ومدها بالوسائل الضرورية الكفيلة بتحقيق أهداف حماية البيئة.
- اقرار تشريعات ومنظمات قانونية متجانسة ومتكاملة في ميدان حماية البيئة الموارد الطبيعية.

- اعداد برامج عمل في كل بلد مغاربي تضبط أولويات التدخل العاجلة والاجلة في مختلف المبادئ المتعلقة بالبيئة والحفاظ عليها.
- معالجة كل الأغراض البيئية السلبية التي تهدد استقرار الموارد الطبيعية وسلامة البيئة والصحة ونوعية عيش الفرد والمجموعة.
- القيام بدراسة التأثيرات البيئية عند وضع المشاريع والانشاءات التي يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية على البيئة والأخذ بعين الاعتبار استنتجات الدراسات عند تنفيذ المشاريع.
- تبادل المعلومات والتقنيات والتجارب المتعلقة بميادين حماية البيئة وصون الطبيعة بين دول الاتحاد ودعم التكوين والبحث في هذه الميادين.
- العمل على تدعيم المشاركة المغاربية في المؤتمرات والندوات الدولية حول البيئة وكذلك تنسيق وتوحيد المواقف في المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة.
- تحسيس المنظمات والهيئات الدولية بقضايا البيئة في المغرب العربي.

الفرع الثاني: أهم المحاور القطاعية لتوجهات التنمية المستدامة.

نظرا لأهمية التنمية المستديمة كسلوك يومي يهدف الى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي المتوازن للأجيال الحاضرة والمقبلة تتعهد دول اتحاد المغرب العربي بما يلي:

- العمل على اتباع مناهج التنمية المستدامة حتى تمكن هذه التنمية من الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الاضرار بحظوظ الأجيال المقبلة في مواصلة تلبية حاجياتهم الذاتية.
- انتهاج سياسات تنموية تكرس البعد البيئي لتفادي احداث اختلالات بالتوازنات الطبيعية.

وتتجسد أهم المحاور القطاعية لتوجهات التنمية المسدامة فيما يلي:

أولا: المحافظة على التربة والغطاء النباتي ومقاومة التصحر:

نظرا لتعدد مظاهر تدهور التربة المرتبطة أساسا بالخصوصيات المناخية واستعمالات واستخدامات مختلف أصناف الأراضي تتعهد الدول المغاربية بمايلي:

- وضع سياسات ناجعة لاستصلاح واستعمال واستخدام الأراضي محافظة على التربة وخاصيتها تلبية لمقتضيات الأمن الغذائي.
- دعم المشاريع القطرية المشتركة الهادفة الى الحفاظ على الموارد الطبيعية للفلاحة وتنميتها.

- الحفاظ على التوازن الهيكلي بين المناطق العمرانية والأراضي الفلاحية في نطاق احترام التشريعات الخاصة بحماية الاراضي الفلاحية من الاتلاف والزحف العمراني العشوائي.
- اتباع طرق ملائمة تضمن استخداما واستعمالا سليمين للأراضي واستمرارية انتاجيتها وحمايتها من التدهور.
- تشجيع استعمال كل ما من شأنه أن يقلص من مظاهر تدهور التربة وخاصة منها الأسمدة العضوية والطرق البيولوجية عوضا عن الأسمدة الكيميائية والمبيدات.
- العمل على الحد من تدهور التربة بفعل الانجراف والتعرية غيرها.

ونظرا للانعكاسات الخطيرة الناتجة عن زحف الرمال والتصحر في جل بلدان المغرب العربي تتعهد الدول المغربية بما يلي:

- العمل على الحد من تدهور التربة بفعل التصحر.
- التوفيق بين المشاريع التنموية المحدثة في المناطق الصحراوية وحماية المحيط.
- الاهتمام بالغابات والتشجير والمحافظة على التوازن البيئي.
- دعم المشروع الاقليمي لمقومة التصحر في الدول المغاربية.

ثانيا: المحافظة على الموارد المائية.

نظرا لمحدودية الموارد المائية الطبيعية فان الدول المغاربية تعمل على:

- توفير المياه بالكمية الضرورية والنوعية المقبولة قصد تلبية حاجيات الشرب والري والصناعة والسياحة.
- السهر على حماية الموارد المائية المهددة بمخاطر الاستنزاف والتلوث بجميع أشكاله.
- العمل على ترشيد استعمال المياه في الدول المغاربية والمحافظة على الثروة المائية.
- العمل على معالجة المياه المستعملة الصناعية والمنزلية واعادة استعمال هذه المياه مع مراعاة الشروط الصحية لذلك:

ثالثا: المحافظة على الثروات الحيوانية والنباتية.

نظرا لدور النباتات والحيوانات في ارساء التوازن البيئي والمحافظة على التنوع البيولوجي تسعى الدول المغاربية الى ما يلي:

- اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان الحماية الكافية للأصناف الحيوانية والنباتية التي يجب رعايتها.
- تنظيم الصيد بما يكفل استغلالا محكما ورشيدا لمختلف أنواع حيوانات اليد.

- تقنين الاستراد والتصدير والعبور لأنواع الحيوانات والنباتات البرية.
- رعاية المحميات الطبيعية المتواجدة في الدول المغاربية والعمل على النهوض بها.

رابعا: مقاومة التلوث وتحسين ظروف العيش.

وعيا بالتأثير المباشر للظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية على طاقة الانسان المغاربي وعلى نجاعة نشاطه في البناء الحضاري فان دول اتحاد المغرب العربي تلتزم بما يلي:

- دعم الجهود الرامية الى تحسين الظروف الصحية والحياتية للمواطن.
- دعم المجهودات الرامية الى الحد من السلبيات الناتجة عن الضجيج وبقية أشكال التلوث.

وبما أن هذه الأنشطة قد تتسبب في احداث تلوث يضر بالبيئة والموارد الطبيعية وينعكس على ظروف عيش المواطن:

تقوم دول اتحاد المغرب العربي بمايلي:

- مقاومة كل أعراض التلوث الصادر عن الأنشطة الحضرية والزراعية والتعدينية وعن المؤسسات الصناعية والسياسية ومؤسسات توليد الطاقة والوقاية من أضرارها بما يضمن سلامة البيئة ونقاوتها.
- دعم المصالح والمؤسسات المعيشية بمقاومة التلوث الصناعي والتصرف في الفضلات المنزلية وحماية البيئة بما يكفل نجاعة تدخلاتها الوقائية والعلاجية.
- اعداد اطار تشريعي مقاربي يضبط التراتيب الكفيلة بضمان حماية البيئة من التلوث.
- تشجيع استعمال الطاقة النظيفة كالغاز الطبيعي في جميع الميادين وتأسيس صناعات لهذا الغرض.
- تشجيع استعمال مصادر الطاقة المتجددة التي تزخر بها دول الاتحاد المغاربي كالرياح والشمس والحرارة ...

خامسا: حماية السواحل والوسط البحري.

- اعتبار أهمية الموارد البشرية وخاصة التشريعية منها على مستوى اتحاد المغرب العربي لحماية السواحل.
- المحافظة على الموارد البحرية ومقاومة تلوث البحار واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك.
- الاهتمام بالمسائل الوقائية لحماية الثروات البحرية والسواحل من أخطار التدهور والتلوث.

- تفادي القاء الملوثات السائلة والغازية والصلبة الصادرة عن التجمعات السكانية والؤسسات الصناعية والسياحة في الوسط البحري.
- عدم القاء السوائل النفطية والنفايات والمواد السامة والخطيرة والمخلفات على الشواطئ وفي المياه الاقليمية لدول الاتحاد المغاربي مع تشديد المرافقة والتنسيق لضمان ذلك.
- العمل على توحيد الاجراءات القانونية لردع اغراق السفن أو القوارب البحرية عمدا أو تخلص السفن من نفاياتها في المياه الاقليمية لدول اتحاد المغرب العربي.

سادسا: المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي.

يعد احترام التراث الطبيعي والثقافي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر دول الاتحاد المغاربي أن المحافظة على المعالم التاريخية والثقافية من دعائم الشخصية المغاربية.

لذا تسعى الدول المغاربية الى حماية تراثها واخذه بعين الاعتبار في مخططات التنمية والتهيئة العمرانية من خلال المحافظة بصفة خاصة على الميزات البيئية وعلى توازن الموارد الطبيعية التي تساهم في النشاط السياحي.

سابعا: التهيئة التراثية والعمرانية.

نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها التهيئة التراثية والعمرانية في الوقاية من انتشار مظاهر تدهور البيئة واختلال توازنها، واعتمادا على ما توفره التهيئة التراثية والعمرانية السليمة من ظروف سانحة لتحسين ظروف عيش المواطنين وصيانة الموارد وترشيد استغلالها.

تعتبر دول اتحاد المغرب العربي أن التهيئة التراثية والعمرانية عنصر اساسي في سياسات حماية البيئة وفقا للخطوات التالية:

- اعتماد سياسات متكاملة على النطاق المغاربي في ميادين التهيئة التراثية والعمرانية تمكن من توظيف أمثل للموارد الطبيعية والبشرية وأشغال الأراضي بما يتلاءم وسياسات المجتمع والتوازن البيئي لضمان أسس عملية التنمية المستدامة.
- اعتماد سياسة ناجعة للتحكم في النمو الديموغرافي المضطرد.
- اتباع سياسة لايجاد توازن بيئي من الجهات قطريا ومغاربيا وتعبئة الجهود المادية والفنية والعملية للتحكم بظاهرة النزوح الريفي.
- الاهتمام بحماية التجمعات السكنية وكافة المنشات من الكوارث الطبيعية.
- اعتماد التخطيط العمراني كاداة في رسم سياسات التعمير على الصعيدين المحلي والمغاربي.

- الاهتمام بالمناطق الريفية وذلك باتباع سياسات في مجال التهيئة الريفية يهدف الى توفير الظروف الملائمة على المستويات الاقتصادية والتجهيزات المختلفة والسكن، وتأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكان الارياف، بما يكفل دعم أنشطتهم وتثبتهم بحياتهم.

المطلب الثالث: إستراتيجية الإندماج الإقتصادي المختلفة لبدان المغرب العربي

ترتكز الملامح الكبرى للإستراتيجية المغاربية المشتركة للتنمية على مراحل زمنية محددة، وعلى تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف، وعلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية، لخدمة أهداف إتحاد المغرب العربي، اخذة في الإعتبار درجات النمو لكل بلد عضو فيه، وحيث الأجهزة القطرية والثنائية لإعطاء البعد المغاربي لجميع نشاطاتها الإتحادية، كما ترتكز على ضمان المنافسة السليمة وإعتماد الشفافية في المعاملة بين الأطراف[1].

وتتمثل أولويات العمل المشترك في تحقيق الأمن الغذائي المغاربي، وتنمية الموارد البشرية والإقتصادية والإسراع بتنفيذ الخطة المعتمدة في ميدان التبادل التجاري، وإنتهاج سياسات مشتركة في كافة الميادين، وهو ما يجعلنا نتفاءل في إمكانية إندماج هذه البلدان فيما بينها لما تتوافر عليه من طاقات وقدرات إقتصادية وبشرية هائلة خاصة:

- في وجود تنوع إقتصادي في المنطقة المغاربية، فنجد مثلا توافر الجزائر في المجال الصناعي على نسيج صناعي متنوع لدى القطاعين العام والخاص، والإمكانيات الزراعية والصناعية كذلك التي تتوافر عليهما كل من تونس والمغرب وحتى ليبيا في بعض الصناعات.
- سعي بلدان الإتحاد الأوروبي في تشكيل إتحا المغرب العربي كتجمع جهوي واحدد موحد، يشكل بالنسبة لها سوق واحدة بدون حواجز.

وفي هذا الإطار تنص المادة الثانية من معاهدة مراكش المنشأة لإتحاد المغرب العربي"على وضع وتحديد سياسة مشتركة في جميع الميادين، والتحرير التدريجي لحركة تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال ما بين البلدان الأعضاء"

الفرع الأول: مراحل إستراتيجية الإندماج المغاربي المشتركة

في إطار منهجية عمل أقر إتحاد المغرب العربي إستراتيجية إندماجية زمنية تمر على المراحل التالية:

أولا: المرحلة الأولى: قيام منطقة للتبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ المغاربي قبل نهاية عام 1992.

[1] Habib El Malki,le maghreb economique entre le possible et le realsable,cite in alain claisse et gerard conac,op-cit,p,211.

إستهدفت هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير جمركية، وتنمية التبادل التجاري بين بلدان إتحاد المغرب العربي، وإعطاء دفع قوي وملموس للإنتاج والمبادلات، على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية علم 1992، وهو ما إستلزم إتخاذ عدة تدابير وإجراءات قانونية وإدارية ومالية التي من شأنها أن تخلق مناخا ملائما للتعامل بين البلدان والمتعاملين الإقتصاديين المغاربيين وبالخصوص العمل على تنفيذ الإتفاقيات التي تمت المصادقة عليها، والتعجيل بإستكمال الإجراءات الضرورية للإتفاقيات الجاهزة أو قيد الدراسة، ووضع االإتفاقيات الأخرى ذات العلاقة، وكذلك القيام بإعداد الدراسات التي من شأنها أن تحدد الوسائل والإجراءات العملية لتحقيق الأهداف المنشودة.

ثانيا: المرحلة الثانية: إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية عام 1995.

إستهدفت هذه المرحلة المسطرة من إستراتيجية الإندماج إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف، ووضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه الخرج، وكذلك توحيد الأنظمة والقوانين الجمركية، وتم ذلك على أساس تطبيق قرار مجلس رئاسة الإتحاد الخاص بإعتماد مبادئ وقواعد لقيام وحدة جمركية بين بلدان إتحاد المغرب العربي، للإشارة هنا أن التعاون التجاري بين بلدان الإتحاد يخضع حاليا إلى إتفاقية جمركية تم إبرامها منذ 10 مارس 1991، وهي تقضي بعدة إمتيازات لفائدة السلع ذات المنشأ المغاربي والتي يتم تبادلها بين البلدان الأعضاء.

ثالثا: المرحلة الثالثة: إنشاء سوق مشتركة بين بلدان إتحاد المغرب العربي قبل نهاية 2000.

استهدفت هذه المرحلة الوصول إلى الإندماج الإقتصادي وإرساء نظام واحد للأسواق وتراتيب موحدة داخل الفضاء المغاربي، وإقامة سوق داخلية كبرى واحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية والحواجز الأخرى وإلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال ما بين بلدان المغرب العربي وذلك قبل نهاية عام 2000.

رابعا: المرحلة الرابعة: الوحدة الإقتصادية

وهي المرحلة التي تم تسطيرها للإستراتيجية الإندماجية ما بين بلدان المغرب العربي، أين يتم فيها توحيد سياسات وخطط التنمية الإقتصادية على أسس وأهداف مشتلركة واحدة ، ومع مراعاة تقليص الفوارق التنموية داخل كل بلد مغاربي وفيما بينها.

الفرع الثاني: سياسات وميادين الإندماج العامة والقطاعية الممكنة لبلدان المغرب العربي

موازاة مع مراحل إستراتيجية الإندماج المشتركة لبلدان المغرب العربي، فإن الأمر إستلزم على هذه البلدان إنتهاج سياسات عامة وأخرى قطاعية، ترمي كلها إلى التمهيد لعملية دمج الإقتصاديات الوطنية في

إطار سياسة جهوية خاصة في عدة مجالات، والتي من الممكن أن تشكل حقلا فعالا لإندماج إقتصادي مغاربي أو مستقبلي، بعبارة أخرى ما هي المجالات والسلع الممكن مبادلتها تجاريا وتحقق إندماج إقتصاديا.

أولا: في مجال الأمن الغذائي والمنتجات الزراعية.

من خلال تبني ووضع سياسات وخطط عربية مشتركة، تستهدف العناية بالموار الطبيعية الفلاحية وتطويرها بغية إستغلالها إستغلالا أمثل بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي على الصعيد المغاربي مع العمل على المحافظة على البيئة الطبيعية التي تزخر بها المنطقة.

- مع العمل على تحقيق الإندماج في ميدان الإنتاج الفلاحي، وإنشاء الأليات والهياكل المناسبة لذلك، إلى جانب وضع إستراتيجيات مشتركة للرفع من إنتاج المواد الغذائية الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وتدعيم الصناعات والبحوث والخدمات المرتبطة بالفلاحة والتنمية الريفية والقروية.
- وضع وتبني سياسات مشتركة لحماية السوق المغاربية من المنافسة ومزاحمة واردات المنتجات الزراعية من خارج بلدان الإتحاد.

نسجل هنا ذلك التنوع الكبير الذي تزخر به المنطقة المغاربية في المنتجات الزراعية والصناعية الغذائية، التي تتوافر عليها خاصة كل من تونس والمغرب في الكثير من المنتجات الفلاحية المتنوعة، والتي يمكن أن تجد لها مكانة هامة في أسواق كل من الجزائر وليبيا وموريطانيا، التي تعاني من عجز في الإنتاج الفلاحي والصناعة الغذائية، ومن أهم المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية التي تميز كل من تونس والمغرب وبدرجة أقل الجزائر نجد: الطماطم، زيت الزيتون، الحمضيات، والحبوب، والتموروصناعة العجائن والمصبرات.

ثانيا: في مجال الموارد البشرية:

- العمل على توحيد السياسات المغاربية لتكوين الإطارات في جميع البلدان، تماشيا مع أهداف الإستراتيجية المغاربية الكبرى للتنمية المشتركة، من خلال توحيد سياسات بلدان الإتحاد في ميادين الصحة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام ورعاية الشباب والتشغيل والضمان الإجتماعي.
- وضع الإطار القانوني الذي يكفل ضمان حرية التنقل والإقامة، وممارسة جميع النشاطات الإقتصاية داخل بلدان الإتحاد.

- وضع سياسات موحدة لرعاية الجالية المغاربية بالخارج، وخاصة فيما يتعلق بالإقامة والتشغيل والضمان الإجتماعي، والعمل على إستقطابها للمساهمة في التنمية الإقتصادية المغاربية.

ثالثا: في مجال الطاقة:

- العمل على تطوير القدرات المغاربية في التنقيب على النفط والغاز الطبيعي وترشيد إستخدام الطاقة والبحث المشترك عن مصادر جديدة ومتجددة لها.
- إعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع الصناعية لمصادر الطاقة المتوفرة في بلدان الإتحاد وإرساء قواعد لإنشاء مشاريع مشتركة بين بلدان المغرب العربي، لبعث الديناميكية الإقتصادية في المنطقة وتنمية صناعات بتروكيماوية مغاربية، والعمل على توسيع وربط شبكات الكهرباء وتطوير وسائل الإنتاج الكهربائي.

وهنا تظهر تلك الإمكانيات الكبيرة التي تتوافر عليها كل من الجزائر وليبيا في مجال الطاقة بإعتبارهما مصدران لها، خاصة في ميدان المحروقات(البترول والغاز الطبيعي وكذا المشتقات المختلفة للبترول)، في حين تظهر تونس والمغرب وموريطانيا بلدان مستوردة للطاقة.

رابعا: في مجال الصناعة:

- العمل على وضع برامج مشتركة تضمن الإندماج في المجال الصناعي وذلك بالتنسيق بين مختلف السياسات القطاعية والعمل على إستحداث صناعات خاصة الغندماجية منها إلى جانب توسيع المشاريع الصناعية القائمة وطنيا أوثنائيا ذات الجدوى الإقتصادية لتصبح مشاريع على مستوى إتحاد المغرب العربي.
- مع التركيز على الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة في دول الإتحاد وعلى الصناعات التي تهدف إلى الإكتفاء الذاتي في أهم المواد الأساسية للمنطقة المغاربية.

ويظهر نها الإندماج الإقتصادي في مجال السلع الصناعية غير التقليدية مجالا حيويا هاما من خلال ذلك التنوع الكبير في السلع الصناعية التونسية والمغربية خاصة، والتي يمكن أن تلبي الكثير من حاجيات السوق المغاربية، فنجد مثلا تونس تمتاز بإنتاج مشتقات الفوسفات والألبسة والأحذية ومواد التجميل والمنتجات الجلدية والأقمشة ومختلف أنواع المنتجات القطنية والأدوات المدرسية والخزف والإقتصاد والبناء، وينافسها في هذا المجال المغرب في كثير من السلع إلى جانب تميزه بتصدير منتجات العطور والمنتجات الصيدلانية والفوسفات الخام، هذا الأخير يمكن أن يشكل حقلا للإندماج خاصة بين المغرب وتونس، من خلال تصديرة خاما إلى تونس، هذه الأخيرة تقوم بمعالجته وتحويله إلى أسمدة تصدر إلى

كامل بلدان المنطقة، دون أن ننسى الجزائر التي تعتبر البلد الوحيد في المنطقة الذي يحتوي على شبكة صناعية هامة، خاصة في الصناعات الثقيلة والمتوسطة بمختلف أنواعها، والتي بإمكانها تصدير في المجال الصناعي التجهيزات الصناعية والجرارات الفلاحية وعتاد الأشغال العمومية، وأجهزة التلفزيون والعدادات الكهربائية والمضخات.

خامسا: في مجال النقل والمواصلات:

من خلال العمل على تنفيذ البرامج الرامية إلى ربط بلدان المغرب العربي، وتكثيف شبكات النقل البري والسكك الحديدية والجوي والبحري، إلى جانب تطوير شبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية.

سادسا: في المجال التجاري والمالي و النقدي:

- وذلك من خلال العمل على إحداث تشريعات وأنظمة موحدة لتنمية وتطوير الصادرات والقيام بالإسترداد المشترك، وضبط إطار عام للمنافسة السليمة والتنسيق بين سياسات الأسعار والدعم وتوحيد المواصفات.
- تنسيق السياسات والأنظمة في المجال الضريبي و المحاسبي، والرقابة على الصرف وفي مجال الإستثمار والتأمين وإعادة التأمين والنقد قصد الوصول إلى أنظمة موحدة لهذه الميادين.
- تعميم إتفاقيات الدعم والتعاون الثنائية بين المصارف المركزية، مع تسديد المدفوعات كيفما كانت طبيعتها وإستعمال العملات الوطنية أكثر ما يمكن بين بلدان المغرب العربي والإعداد لإنشاء عملة مغاربية موحدة.
- إلى جانب تبادل المعلومات وتكثيف التشاور بين بلدان الإتحاد، خاصة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية بهدف دعم المواقف إتجاه المؤسسات المالية الدولية[1].
- ولتجسيد مجالات الإندماج هذه، يتعين على تجمع إتحاد المغرب العربي إستكمال إنشاء مؤسساته وهياكله، وإعطائها الدعم اللزم لتحقيق الإندماج الإقتصادي المغاربي مع إستحداث الأجهزة اللازمة للمراقبة الإدارية والمالية والفنية قصد ضمان حسن التنفيذ.
- إلى جانب تشجيع المبارات الخاصة للمساهمة في تحقيق الإندماج الإقتصادي بين بلدان الإتحاد ومنح المعاملة الوطنية للمتعاملين الإقتصاديين في القطاعين العام والخاص لكل بلد في البلدان الأخرى، مع تقديم التسهيلات الضرورية للقيام بدورهم للمساهمة في دعم تنمية وبناء الإتحاد.

[1] Zahir Abderrahim,pojets industriels inter-maghrebins,cite in,le commerce inter-maghrebin :pour une dynamisation des echanges,op-cit,pp119-125

خلاصة الفصل الرابع:

لعل من أهم الظواهر التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي خلال العشريات الأخيرة الماضية،هي تلك التطورات الكبيرة والمذهلة في مجالات التكنولوجية و تزايد حجم المبادلات الدولية، وتزايد الاعتماد المتبادل، و كدا تلك النزعة المتزايدة لإنشاء تشكيلات و تجمعات اقتصادية جهوية و انتقال العلاقات الدولية من مرحلتها العالمية إلى مرحلتها الشمولية

يلعب التكامل الإقليمي دورا مهما في تحقيق قيم مضافة لإقتصاديات الدول المنخرطة فيه، وتظهر نتائجه المباشرة في تكثيف المبادلات الإقتصادية البينية، لقد جعلت الحاجة الملحة ، المعبر عنها من طرف البلدان المغاربية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية خيار التكامل الإقتصادي خيارا إستراتيجيا، قد يحمل نتائج معتبرة مقارنة بتلك التي ق تتحقق في حالة ما إذا أتبع كل بلد إستراتيجية إقتصادية منفردة ، كما ستسمح إقامة سوق مغاربية موحدة يمضاعفة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها، لتساهم في تجسيد إمكانيات التنمية في المنطقة.

من خلال محاولة دراسة المقارنة بين الاتحاد الاوروبي والاتحاد المغاربي تبين أنه لا يوجد نموذج معين ومحدد يمكن إتباعه في مجال التكامل، أين تنعكس خصائص المنطقة المعنية(السياسية و الإقتصادية وبالخصوص العلاقات السياسية فيما بين الدول)، بهذا المسار على شكل المراحل الواجب إتباعها للوصول إليه حيث أن المسالك التي إتبعتها العديد من التجمعات الإقتصادية مثل الإتحاد الأوروبي، النافتا...مختلفة فيما بينها.

خاتمـــــــة

خـــــــاتمة:

يتضح مما سبق أن إمكانية اندماج بلدان المغرب العربي في إطار الاقتصاد العالمي المبنية على فرضية الاكتفاء ببناء الاندماج الاقتصادي المغاربي وفق إستراتيجية جهوية غير كافية، رغم المزايا التي يمكن أن تعود بها على المنطقة من خلال اتساع السوق وظهور فرص جديدة في المبادلات التجارية والاستثمارية، بل يتعين على هذه البلدان توسيع هذه الإستراتيجية لتأخذ بعين الاعتبار تلك التحديات التي يواجهها الكيان المغاربي على الصعيدين العالمي (العولمة) والإقليمي (إنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية)، وهذا يدل على أن بناء اتحاد المغرب العربي أصبح أكثر من ضرورة وحتمية لبلدان المنطقة ، إذا ما أرادت أن تكون لها مكانة في الاقتصاد العالمي، وهذا رغم الصعوبات التي تواجهها بلدان المنطقة والتي نركز منها أساسا على :

1. تفضيل لبلدان المنطقة أولوية بناء الدولة الأمة عن بناء التجمع الجهوي المغاربي: فكل بلد من بلدان الاتحاد مازال يتميز بتلك العصبية الوطنية الضيقة، المنحدرة عن عصبية الحدود الجغرافية التي تركها الاستعمار.
2. ضعف العلاقات المغاربية: ويظهر ذلك من خلال ضعف تعددها وعم شموليتها، ومازال يغلب عليها الطابع الثنائي، وضعف المبادلات الجارية البينية مما أثر على الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة المغاربية وتطبيق الوحدة الجمركية.
3. كثرة النزاعات والخلافات السياسية في المنطقة : خاصة وأن للجانب السياسي دورا هاما في بناء أي تكتل اقتصادي ، فالعلاقات السياسية المغاربية غير منتظمة وتتميز بكثرة المقاطعات لسبب أو آخر.
4. ارتباط وتبعية الأسواق المغاربية ارتباطا وثيقا بأسواق البلدان الرأسمالية المتقدمة، وخاصة البلدان الاستعمارية الأوروبية سابقا (تصديرا واستيرادا) ، وكذا تبعية تقنية ومالية.
5. تخصص البلدان المغاربية في إنتاج سلع لا تجد لها سوق استهلاكية محلية واعدة، وأنها تحقق عجز في سلع أين من المفروض أن تحقق فوائض تجارية فيها، مثال ذلك: المنتجات الزراعية والغذائية، وأن تتخصص في جوانب تعرف أقل تنافسية في الأسواق الخارجية ، بما يتلاءم وقسمة العمل الدولية التي جاءت بها العولمة، من خلال التخصص في تلك الصناعات التي لا تتطلب

تكنولوجيا كبيرة، وتوظف يد عاملة أكبر (كثافة عاملية)، مثال ذلك : الصناعات البتروكيماوية، النسيج، الألبسة، المنتجات الزراعية، السياحة...

6. تعرف الاقتصاديات المغاربية إختلالات هيكلية كبيرة في موازين مدفوعاتها الخارجية وموازين تجارتها الخارجية، وحتى في موازناتها الحكومية (تحقيق على العموم عجز دائم ومستمر).
7. اختلال التركيبة الهيكلية السلعية لصادرات وواردات هذه البلدان، إذ نجد تركز صادراتها على إنتاج وتصدير بعض الخامات (البترول والغاز الطبيعي وبعض الموارد المنجمية) وتستورد تقريبا كل أنواع السلع والخدمات والتكنولوجيا.
8. تمر اقتصاديات هذه الدول بفترات انتقالية، وهي بصدد تطبيق برامج إصلاح لاقتصادياتها في العمق من خلال خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية وتطبيق نظام السوق الليبرالي، خاصة وأن هذه البلدان تلتزم بمبادئ منظمة التجارة العالمية WTO والمؤسسات المالية والنقدية الدولية.
9. صعوبة حركية المعلومات التجارية والحصول عليها بين بلدان المغرب العربي: فإذا كان الاقتصاد العالمي اليوم هو اقتصاد المعلومة وكيفية معالجتها واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، فإن حركية المعلومات التجارية في المغرب العربي صعبة والحصول عليها أصعب، فبعض البلدان المغاربية مازال ينظر إلى المعلومات الاقتصادية والتجارية من جانب الإستراتيجية، وعلى أنها من الأمور السرية للدولة، لهذا نجد ضعف وجود المعلومات الكافية عن المؤسسات المنتجة في المنطقة وما طبيعة المنتجات التي تسوقها، وخير دليل على ذلك أننا نجد بعض البلدان المغاربية ومؤسساتها تستورد سلع من أوروبا وغيرها، وهي تنتج في بلدان مغاربية مجاورة لها، أو حتى تنتج في نفس البلد،وقد نتحصل على معلومات اقتصادية وتجارية عن بلدان المغرب العربي من تنظيمات وبلدان خارجة عن المنطقة.
10. رغم اتفاق ومصادقة بلدان المنطقة على إنشاء منطقة تجارية مغاربية حرة ووحدة جمركية إلا أن هذا لم ينفذ ولم يتحقق، ومازالت الحواجز الجمركية والغير جمركية قائمة حتى على البضائع والسلع ذات المنشأ المغاربي.
11. تزايد مستويات النمو الديمغرافي في المنطقة التي تتجاوز في المتوسط السنوي نسبة 3 % أكبر من تزايد مستويات النمو الاقتصادي.
12. ضيق ومحدودية الأسواق المغاربية ، وعدم قدرتها على امتصاص حتى الانتاج المحلي بسبب ضعف المنطقة الشرائية للفرد المغاربي عموما.
13. ضعف التجارة البينية المغاربية لعدم وجود تنوع في السلع الموجهة للمبادلة، وذلك نتيجة تشابه السلع المنتجة والمصدرة خاصة بين تونس والمغرب، وتشابه حتى في المصانع المنشأة، فنجد

مثلا نفس مصانع الحديد والصلب في كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا بطاقات إنتاجية مختلفة، إلى جانب عدم وجود سياسات اندماجية قطاعية في الصناعة وفي الزراعة وفي الخدمات.

14. تزايد مظاهر الفقر والتفاوت في الدخول الفردية في المنطقة من بلد إلى آخر، وتزايد الأمية والبطالة، إثر التصحيحات الاقتصادية التي تقوم بها هذه البلدان، مما أثر على صياغة الاندماج الاقتصادي المغاربي.
15. تعاني المؤسسات الاقتصادية في المنطقة من صعوبة ترشيد أنظمة واستقرار أسعار تكاليف الانتاج، ذلك أن هذا مرتبط بتقلبات أسعار المواد الأولية وأسعار الصرف في الأسواق الدولية.
16. صعوبة إيجاد أسواق جهوية ودولية لامتصاص السلع المغاربية، خاصة الصناعية منها، وذلك للتراجع الذي يعرفه الاقتصاد العالمي، بتراجع مستويات النمو الاقتصادي في البلدان الاقتصادية المتقدمة وحتى لدى البلدان النامية الأخرى، وإلى تزايد حدة السياسات الحمائية المفروضة من هذه البلدان على السلع القادمة من البلدان المغاربية.
17. إن التوسع الذي يعرفه الاتحاد الأوروبي حاليا نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والتوجه في الأمد البعيد إلى تشكيل أوروبا القارية،أصبح يهدد الكثير من السلع المغاربية التي كانت تصدرها هذه البلدان نحو أوروبا خاصة المنتجات الزراعية وبعض السلع الصناعية.
18. يلاحظ بالنسبة للمزايا التي يعطيها الاتحاد الأوروبي لبلدان المغرب العربي، لا تفوق كثيرا تلك التي يعطيها لبلدان العالم الثالث الأخرى، في دخول سلعها الأسواق الأوروبية، وهذا ما يتطلب اليوم من البلدان المغاربية إعادة القيام بمحادثات مع الاتحاد الأوروبي كتكتل مغاربي هذه المرة وليس كل بلد على حدى ، للظفر بمزايا أكبر لدخول السلع المغاربية الأسواق المغاربية.
19. مازال تنقل الأشخاص المغاربيين في المنطقة يعرف صعوبات عبر الحدود، وذلك رغم التصريحات المتكررة لقادة التحاد على ضرورة تحرير تنقل الأشخاص، سواء بغرض السياحة أو الدراسة أو العمل أو التكوين أو غيرها، وإنشاء بطاقة تعريف موحدة وجواز سفر موحد نتيجة الانقطاعات السياسية وغلق الحدود من فترة إلى أخرى، والتذرع تحت غطاء الاحتياطات الأمنية.
20. ما يلاحظ في القرارات المتخذة في ظل تجمع الاتحاد المغاربي ، هو عدم إشراك المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، مما جعل تزايد الهوة بين القرار النظري المتخذ من طرف الاتحاد وواقع تطبيقه على أرض الواقع.
21. إن نظرة البلدان المغاربية لإنشاء الاتحاد هي نظرة مبنية على أساس أن هذا الاتحاد سوف يحل الكثير من المشاكل الداخلية التي تتخبط فيها هذه البلدان، سواء كانت اقتصادية، سياسية أو اجتماعية، وليس نظرة استراتيجية تعتمد على بناء كيان اقتصادي – اجتماعي يضاهي الكيانات الأخرى.

كل هذه الصعوبات جعلت من اتحاد المغرب العربي اليوم يمر في الوقت الراهن بحالة من الفتور الحاد، بانقطاع اجتماعات مجلس الرئاسة للاتحاد المغاربي، وكذا مجلس الشورى، إلى جانب بطء تنفيذ الاتفاقيات المغاربية المبرمة بين الأطراف، وما زاد في تعقيد الأمور تلك علاقات التبعية نحو بلدان الاتحاد الأوروبي، فإذا كان تحطيم حائط برلين حطم معه عقدة الشرق والغرب، فإن الحائط العازل بين الشمال والجنوب مازال قائما، خاصة بين بلدان ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فرغم قرب بلدان تجمع الاتحاد الأوروبي من المنطقة المغاربية، إلا انه لم يلعب الدور المنتظر منه من طرف البلدان في مساعدتها على الاندماج في السوق العالمية، عكس ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك وبلدان أمريكا الجنوبية، واليابان والصين في المنطقة الآسيوية، التي أخذت بيد العديد من البلدان المحيطة بها إلى إدخالها في السوق العالمية.

من هذا المنطلق بات على بلدان المغرب العربي مجتمعة الأخذ الاعتبار عند ترسيم استراتيجيتهم الاندماجية خاصة مع الاتحاد الأوروبي والذي تنافسها فيه بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في الظفر بأسواق الاتحاد الأوروبي، في العديد من القطاعات والفروع الصناعية وحتى الاستثمارات الأوروبية التي تتزايد في الاتجاه نحوها، ويعتبر في هذا المجال الاتحاد الأوروبي لحد الآن من النماذج الاندماجية الناجحة والذي بلغ أوج قمة فيه عام 1999 (بإنشاء عملة موحدة اليورو €)، وهو يتطلع الآن إلى توسيع إستراتيجيته إلى الجوانب المالية (الرأسمالية والجبائية والموازنات)، والجوانب الاجتماعية، علما أن مسيرته الاندماجية بلغت نصف قرن من الزمن لحد الآن (50 سنة)، أي منذ اتفاق روما عام 1985 وهو مثال حي للبلدان المغاربية التي في رأي على الأقل تقليد ومحاكاة هذا التجمع العملاق النموذجي خاصة وأنها تجمعها الكثير من عوامل النجاح والتقارب (كالديانة واللغة والتاريخ والحضارة والتقاليد...) وهي بصدد القيام الآن بإصلاحات اقتصادية في العمق لهذا فإننا نقترح لتشجيع وتفعيل مساعي الاندماج المغاربي ما يلي:

1. في مجال المعلومات التجارية: فإننا نقترح توفير وطبع دليل خاص بالمؤسسات الصناعية والتجارية، يبين طبيعة نشاطاتها والمنتجات التي تقدمها في كامل المنطقة المغاربية مع تحينه من سنة لأخرى، يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على المعلومات الضرورية عن الأسواق المغاربية، سواء من حيث تصدير سلعهم لها أو التزود بالسلع التي يبحثون عنها من هذه الأسواق بدل التوجه إلى أسواق أخرى خارج المنطقة.
2. تكثيف إنشاء شركات مغاربية في إطار شراكة تشبه تلك المتواجدة في أمريكا اللاتينية أو في آسيا، تسمح بتجميع الجهود والاستفادة من الخبرات.
3. إنشاء مركز–مرصد يعمل على تجميع وتوفير المعلومة التجارية الضرورية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات.

4. تنظيم لقاءات ما بين المتعاملين الاقتصاديين على مستوى الغرف التجارية المغاربية المتواجدة تسمح بالتعريف والاحتكاك ما بين المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في المنطقة.
5. تنظيم المعارض التجارية عبر المدن المغاربية تسمح بالتعريف بالمنتجات التي توفرها المؤسسات الاقتصادية، وهنا تظهر العديد من السلع المغاربية التي يمكن أن تكون موضوع مبادلات تجارية آنية بينية في العديد من المجالات، كفرع المنتجات الغذائية ممثلة أساسا في (الأسماك الطازجة والمعلبة والمجمدة، والخضر والفواكه، والحبوب، والمعلبات وتغذية الأنعام، والزيوت والتمور...)/ والمنتجات الصناعية ممثلة أساسا في (العتاد الفلاحي والاسمنت، ومواد البناء، وحمض الفوسفوريك، والمنتجات الكيماوية والأسمدة والمنتجات الصيجلانية...) وفرع المنتجات الصناعية الخفيفة (كالنسيج والألبسة والأحذية والمنتجات الكهرومنزلية...) والمنتجات الصناعية الثقيلة (كالسيارات وعتاد النقل والفلاحة، والحديد والصلب والميكانيك...) وفي مجال المحروقات (البترول والغاز الطبيعي ومشتقات البترول التكريرية والبتروكيماويات...) وفي الخدمات السياحية (الفندقة، والأسفار) وفي الخدمات المالية والتأمينات والطيران والملاحة البحرية والنقل... وكثيرة هي المجالات التي يمكن أن تكون موضوعا للمبادلة.
6. اقتراح إنشاء مؤسسة مغاربية مشتركة متعددة الأطراف في مجال النقل والعبور تماشيا والاتفاقية الممضاة في طرابلس في مجال النقل، وتفعيل خط السكة الحديدية (تونس – الدار البيضاء)، مع تجسيد دراسة وإنجاز خط السكة الحديدية السريع (T.G.V) المغاربي، أما في مجال النقل الجوي يجب توحيد الفضاء الجوي المغاربي وتبني إجراءات موحدة في مجال النقل الجوي، من خلال التنسيق ما بين شبكات الاتصال وأنظمة التأمين الموجودة، مع تجسيد إنشاء الشركة المغاربية المشتركة للنقل الجوي (Air-Maghreb) بما يتماشى والاقتراح المقدم من طرف وزراء النقل لبلدان المغرب العربي في الجزائر عام 1990.
7. توفير أداة تمويل للتجارة الخارجية البينية المغاربية مناسبة، تسمح بالتغلب على ندرة العملة الصعبة اللازمة لإجراء هذه المبادلات، سواء باستعمال آلية المقايضة أو نظام التعويض في حالة تطبيق العملات المحلية، مع تشجيع البنوك المغاربية على فتح اعتمادات مالية لتمويل الصادرات والواردات المغاربية وتأمين هذه القروض، خاصة في مجال السلع الصناعية الغير تقليدية.
8. نقترح إنشاء شركة مغاربية تعمل على ضمان تأمين القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية المغاربية في تمويل التجارة الخارجية البينية.
9. إزالة وإلغاء الحواجز الغير جمركية خاصة وأن كل البلدان المغاربية أمضت اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، تقضي الدخول في منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، وكذا انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، والتي ترفض في مبادئها تطبيق الحواجز الغير جمركية، إلى جانب هذا فهي ملزمة بالتقليل والتخفيف من الحواجز

الجمركية بما يتماشى وهذه الاتفاقيات الممضاة مع هذين التنظيمين، مع تجسيد في الواقع منطقة التجارة الحرة المغاربية التي تم الاتفاق عليها في الجزائر عام 1990، ووضع مدونة شاملة مشتركة للتعريفات الجمركية لمختلف السلع المغاربية.

وهناك طريقتين يعمل بهما في تخفيض التعريفات الجمركية:

- الأولى تعمل على الأخذ بأعلى تعريفة جمركية مطبقة على سلعة معينة في المنطقة وتنزيلها للتعريفة التي تليها مباشرة في المرحلة الأولى، ثم الأخذ بكلا التعريفتين وتنزيلهما للتعريفة التي تليها وهكذا...
- أما الطريقة الثانية فهي تقضي بتخفيض كل التعريفات الجمركية على نسبة معينة يتفق عليها من طرف الجميع والتي يراد الوصول إليها.

مع تجسيد أعمال اللجنة الوزارية الاقتصادية والمالية المغاربية المقترحة عام 1990، والقاضية بوضع قائمة مشتركة للسلع المراد تحريرها من التعريفات الجمركية والدخول بها في منطقة التبادل الحر المغاربية، والتي سوف توسع تدريجيا غلى غاية إعفائها كلها من التعريفات الجمركية ، أين يمكن من الوهلة الأولى إعفاء السلع ذات المنشأ المغاربي من الرسوم والتعريفات الجمركية، وخاصة السلع الغير تنافسية لبعضها البعض في المنطقة، كما هو الشأن بالنسبة لتشابه السلع المنتجة والمصدرة.

10. وضع آلية لتعويض خسائر تخفيض التعريفات والرسوم الجمركية: فعلى خلاف البلدان الصناعية المتقدمة التي تضع الرسوم الجمركية من أجل الحفاظ وحماية أسواقها الداخلية من المنافسة الخارجية، فإن البلدان النامية ومنها المغاربية، إلى جانب هذا الهدف، فإن مداخيل الرسوم الجمركية تشكل إيرادات هامة لدى موازناتها العامة، وأي تخفيض سوف يؤثر على إيراداتها الإجمالية ، إذ نجدها تفرض رسوم عالية على سلع لا تنتج محليا، ولتعويض هذه الخسائر المرتقبة جراء تخفيض التعريفات الجمركية ، يجب وضع آلية تعويضية بحيث لا تكون الخسائر أكبر من الإيرادات التي كانت تحصل عليها، وذلك من خلال تكثيف المبادلات التجارية البينية بين هذه البلدان، مع تحديد وسائل تمويل هذه الآلية، وتقييم مدى تأثيرها على اقتصادات البلدان، خاصة من حيث إيرادات الموازنة العامة.

11. ضرورة تنازل سلطة الدولة لصالح بناء تجمع اتحاد المغرب العربي، ولصالح سلطة جهوية مغاربية.

12. على المؤسسات الاقتصادية المغاربية اليوم، تطوير تقنياتها الإنتاجية والتسويقية وسرعتها على التحكم في عملية معالجة المعلومة، وفي تكنولوجيات الإعلام والاتصال، في ظل النمط الجديد لقسمة العمل الدولية، القائم على تقسيم أسواق المعارف العلمية.

13. إعادة توزيع ونشر عناصر العملية الإنتاجية داخل المنطقة المغاربية بما يخدم مصلحة الاندماج الاقتصادي المغاربي القطاعي والفرعي، بالاعتماد خاصة على الصناعات التركيبية والتجميعية التي تستخدم يد عاملة مكثفة ومؤهلة، تتلاءم والموارد الأولية المتواجدة في المنطقة، أين نجد البلدان الصناعية المتقدمة أصبحت تركز اهتماماتها على تلك القطاعات والفروع ذات التكنولوجيا العالية وتستخدم فيها أرقى التقنيات الآلية " L'Automatisation Technique".
14. العمل على الاستفادة من نظرية دورة حياة المنتوج " La Théorie du Cycle de vie du Produit" حيث تبين هذه النظرية بأن البلد صاحي الاختراع للمنتوج، سوف يفقد تدريجيا عملية التخصص في إنتاجه لصالح بلدان أقل تطورا من حيث التكنولوجيا، مع إمكانية إدخال عليه تعديلات تحافظ على دائمية أسواقه، وهذا ما يجعلنا جلب انتباه الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المغاربية على إعطاء أهمية اكبر للبحث والتطوير(R –D)، وإلى ترقية المعارف العلمية (How Known) ، لتحسين تنافسية المنتجات المغاربية في الأسواق الدولية والإقليمية، مع إدراج المواضيع المتعلقة باتحاد المغرب العربي ودعمها في البرامج التعليمية والتربوية في كل المستويات.
15. تركيز الإصلاحات الاقتصادية على ترقية وتوسيع شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) المغاربية، التي سوف تتمحور عليها العلاقات في حوض البحر الأبيض المتوسط مستقبلا عند إنشاء منطقة التبادل الحرة الأورومتوسطية، والبحث عن أساليب لتمويلها من خلال الاستفادة بالآليات المختلفة التي يمنحها في هذا الإطار الاتحاد الأوروبي، كالقروض التي يمنحها بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) والبرنامج الأوروبي لتمويل الاستثمارات في المتوسط "MEDINVEST"، أو من خلال أدوات التمويل الثنائية "MEDEF ".
16. تصحيح الاختلالات التجارية بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي، بتسهيل دخول كل المنتجات والبضائع المغاربية صناعية كانت أم زراعية إلى أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي دون قيد أو شرط.
17. تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في انتقال رؤوس الأموال الأوروبية نحو المنطقة المغاربية في مختلف أشكالها، سواء تحت شكل قروض للاستثمار أو شراكة أو إنشاء بنك مهمته تطوير وإعادة بناء وتشكيل المنطقة المغاربية من حيث الاستثمارات.
18. حتى تتكيف البلدان المغاربية أكثر مع تلك التحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم، المتميز بالعولمة وفتح الأسواق، فهي مطالبة بتطبيق برامج إصلاحات عميقة طموحة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل ما قامت به بلدان الاتحاد الأوروبي في مسيرتها الاندماجية التي سارعت إلى إصدار ميثاق اجتماعي أوروبي عام 1961، ثم ميثاقا أوروبيا للحقوق الاجتماعية الأساسية عام 1989، اللذان يضمنان تماشي التقدم الاجتماعي مع

ذلك النمو الحاصل في الجانب الاقتصادي، وتحسين ظروف المعيشة والعمل لمجتمعات هذه البلدان بتعزيز التجانس الاجتماعي والثقافي.

19. ضرورة تفعيل وتدعيم المجلس الاقتصادي الاجتماعي المغاربي من العلماء الجامعيين والباحثين والخبراء الذين ينهمكون في دراسة ووضع التصورات الاستراتيجية الممكنة للمنطقة المغاربية في اندماجها إقليميا وعالميا.
20. تنسيق السياسات الخارجية لبلدان المغرب العربي إزاء القضايا المشتركة وخاصة الشراكة الاقتصادية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي وشؤون الجالية المغاربية بأوروبا، سواء في ظل ما جاء به اتفاق برشلونة للشراكة الأورومتوسطية أو في ظل الاتحاد من أجل المتوسط المعتزم إنشاؤه.
21. اقتراح إنشاء هيئة عليا مغاربية تختص بدراسة كل السياسات التصحيحية الهيكلية لهذه البلدان مجتمعة في كامل المنطقة وليس كل على حدى.
22. اقتراح إنشاء مجلس نقد مغاربي يعمل على دراسة إمكانية إنشاء عملة موحدة في المنطقة المغاربية، ويهتم بالمدفوعات الدولية.
23. أهمية المبادلات التجارية الباطنية : إن أهمية التجارة الغير منظمة بين البلدان المغاربية (التهريب ونقل السلع بين الحدود)، لدليل على وجود إمكانيات تبادل إقليمي حقيقية، أصبح من اللازم توظيفها لصالح التجارة الإقليمية المنظمة.
24. إمكانيات وفرص الاندماج: من المؤكد أن الأنظمة الاقتصادية المغاربية متشابهة بعضها ببعض، ولكنها مندمجة كذلك إلى حد ما، إذ يمكن تدقيق مكامن الاندماج حول ثلاثة قطاعات من أجل العمل على توظيفها إلى أقصى حد وهي: قطاع الطاقة بتعزيز سبل التعاون في هذا المجال، وفي قطاع الفلاحة اعتبارا لاختلاف الإنتاج الفلاحي بين البلدان المغاربية وكذا تزايد الحاجيات الغذائية في المنطقة، وفي القطاعات الصناعية والخدماتية لتنوع شبكات التصنيع في المنطقة، فنجد تميز الصناعة الجزائرية والليبية في المنتجات الوسيطة والمنتجات البتروكيماوية المشتقة، في حين نجد الصناعة التونسية والمغربية تعتمد على الصناعة الاستهلاكية خاصة الصناعة الغذائية والملابس والنسيج.
25. التقارب الكبير بين أدوات السياسة الاقتصادية: من خلال سعي كل البلدان المغاربية بتحرير تجارتها الخارجية وتقليص الحماية الجمركية، وتشجيع تقديم القروض الممولة للتجارة الخارجية وتوحيد الأنظمة الضريبية، خاصة بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وإمضاءاتها لاتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

26. وضع آليات وطرق جديدة من شأنها أن تساعد على تدعيم الاندماج الاقتصادي المغاربي في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة وفي ظل التكتلات الاقتصادية الدولية،واتفاقيات الشراكة التي تربطها مع بلدان الاتحاد الأوروبي.
27. تحسين المناخ السياسي بين بلدان المنطقة المغاربية...

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية	3-4
(2-1)	جدول أعمال القرن الواحد والعشرين	12-13
(1 -2)	مقارنة بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل الإقليمي	40- 41
(1-3)	بعض المؤشرات الإقتصادية الأساسية للدول المغاربية	54
(2-3)	تركيبة الصادرات الجزائرية للفترة (1994-2000)	55
(3-3)	تركيبة الصادرات التونسية للفترة (1994-2000)	56
(4-3)	تركيبة الصادرات المغربية للفترة (1994-2000)	57
(5-3)	رزنامة توزيع عملية التخفيض الجمركي في إطار إتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية	64
(6-3)	المؤسسات الأجنبية العاملة في تونس لغاية جوان 2001 حسب القطاعات	87
(7-3)	نشاط البنك الأوروبي في تونس خلال الفترة 1978-1996	90
(8-3)	نشاط البنك الأوروبي في المغرب خلال الفترة 1978-1996	93
(09-3)	نتائج خوصصة المؤسسات التونسية خلال الفترة1978-2002	98
(10-3")	التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا لصالح تونس	105
(11-3)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا لصالح المغرب	107
(12-3)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا لصالح الجزائر	109
(1-4)	الإنتاج لكل من البترول والغاز في دول إتحاد المغرب العربي	142
(2-4)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد	143
(3-4)	مؤشر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر	145
(4-4)	تطور المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية حسب القطاعات	150
(5-4)	مؤشر الحرية الإقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2002	152

(6-4)	الترتيب المغاربي حسب مؤشر الإستدامة البيئية والتصنيف الدولي	154
(7-4)	دراسة مقارنة بين الإتحاد الأوروبي وتكامل دول المغرب العربي من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية.	156

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-3)	توزيع تمويلات البنك الأوروبي للإستثمار للمشاريع الإستثمارية في الفترة(1995-2000)	89
(2-3)	توزيع تمويلات البنك الأوروبي للإستثمار للمشاريع الإستثمارية للجزائر خلال الفترة (1996-2000)	95

قائمة المراجع

قـــــائمـــــة المـــــراجـــــع

I -قائمة الكتب بالعربية:

1. أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، مصر 1996.
2. أسامة المجدوب، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار اللبنانية، القاهرة،2000.
3. اكرام عبد الرحيم،"التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، القاهرة، 2001.
4. إسماعيل العربي،" التكتل والإندماج الإقتصادي بين الدول المتطورة"، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
5. باتر محمد وردم،" مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.
6. باتر محمد علي،" مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، دار الأهلية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003.
7. دوجلاس موسشيت،"مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000.
8. هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2005
9. زينب حسين عوض الله،"الاقتصاد الدولي"، العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،2004.
10. حسين زكي أحمد، وهبي غبيرال، افريقيا والتكتلات الرأسمالية الأوروبية،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة النشر.
11. كامل بكري، التكامل الإقتصادي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1984.
12. محمود خالد "العولمة الإقتصادية"، بغداد،بدون سنة النشر، 2000.
13. محمد رئيف سعد عبه،التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الإقتصاية العالمية، دار الثقافة العربية،القاهرة، 2005.

14. محمد شفيق عبد الفتاح، أثر السوق الأوروبية المشتركة على إقتصاديات جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1974،
15. موريس شيف وول وينترز،"التكامل الإقليمي والتنمية"، قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2003.
16. محمد مهدي عمر، محاظرات في التنمية،اللواء للطبع، مصر، 1993.
17. محمد محمود الإمام، "التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.
18. منير الحمش، مسيرة الإقتصاد العلمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة ،2001.
19. مغاوري شلبي علي، اليورو،الاثار على إقتصاد البلدان العربية،مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،2001.
20. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الإقتصادي العربي،" تحديات العولمة على رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2007.
21. نوازد الهيتي،" الثورة العلمية التكنولوجية وانعكاساتها على الإقتصاد العربي، الدار القومية للثقافة العربية، الرباط 1998.
22. نورمان كلارك،" الإقتصاد السياسي للعلم والتكنلوجيا"، ترجمة محمد رضا محرم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996.
23. عثمان محمد غنيم،"التنمية المستديمة(فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.
24. عمر صقر،" التكامل الإقتصادي الدولي"، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
25. عبد المطلب عبد الحميد،" السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2002.
26. عبد المنعم المراكبي، "التجارة الدولية وسيادة الدول"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

27. عبد المحسن زلزلة،" نحو تنمية عربية تعتمد على الذات": العمل العربي المشترك والإعتماد على الذات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.

28. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، مجموعة النيل العربية القاهرة،2003

29. عبد الوهاب حمدي رشيد، دور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر،1985.

30. فؤاد أبو ستيت،"التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة"، الار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

31. سامي عفيفي حاتم، الإقتصاد المصري بين الواقع والطموح، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1998.

32. سعيد النجار،نحو إستراتيجية قومية لإصلاح الإقتصاد، دار الشروق ، الإسكنرية،1991.

33. سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992 وإنعكاساتها على الإقتصاد العالمي الغربي، شركة التصير والإستراد، القاهرة، 1990.

34. توماس كوتور ميشال هدسون، "على أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث"، ترجمة نخلة فريفر، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان،طرابلس، 1995.

II- قائمة الكتب بالفرنسية:

1. Abdelkader sid ahmed, « les economies maghrebins face aux defis de libre echange euro- mediterranneen »,edition,de paris.
2. **A**meziane Ferguene et Fatiha Mohssine Abdali, « infrastractures de recherche et volet scientifique et technologique du partenariat,euro – mediterranneen le cas du maroc », revue critique economique,automne,2000.
3. **A**ndrew Harrison et Ertygrul Dalkiran,enaelsey,business international et mondialisation :ver une nouvelle europe,trauit par :Simeon fongang,bruxelles, universite,2004.
4. **B**ela Balassa, « the theory of economic, integration « ,homewood,richard,irwin,USA , 1961
5. **B**ousseta M, « implication fiscales et commerciales des accords :les cas des maroc avec UE »,revue marocaine,septembre .
6. **F**rancois gauthier, « relation economique internationale, canada,les presses de universite laval,1992.
7. **J**ean Francoi Mittaineet Francoi, « pequerul les unions economiques regionales »,paris ,armand colin,1999 .
8. **J** ,Frank and shang-jinwei, « open regionalism in a world of contimenta trad blocs ».imf workang paper.wp ,geneva,1998.
9. **J** ean Piere cling, « la politique economique sud africaine face a la mondialisation,raveue politique africaine.
10. **L**ucian Cermat, »assessing regional trade arrangements :are south-south more trade diverting. ? », policy issuness international trade and modities study ,new york
11. **M**ohamed Bellahcen, « integration regionale des pays du maghreb a union europeen :une altemative credible face a la modification, tlemcen,1999.
12. **N**icole chevillard, « economie algerienne enforce dans la sinistrose,edition le monde economie,2001

13. **P**aul Krugman, « the move toward free trade zones », in policy implication of trade and currency zones economic, review federal bank of kansas city , 1991.

14. **P**etit larouse, illustre « paris :maison edition larouse,1991.

15. **S**eptieme session de universite, hiver de marrakeche universite de marrakeche du 16-20 fevrier 1991.

16. **S**ebti k, « entrprise marocaine et la problimatique de la mise a niveau »,experdata, edition rabat,1997.

17. **T**aidi L , »le projet de Z LE entre UE et le maroc » :une approche de son impact sdr economie national ,

18. **T**an Tinbergen » international economic,intigration »,newyork,1965 .

III- قائمة الرسائل والأطروحات:

1. أوشن ليلى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي،" الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية،كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2011.
2. عبيد كمال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد،"الشراكة الأورو_ جزائرية الواقع والتحديات"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002_2003.
3. علوي محمد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد،" دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.
4. عادل بلجبل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد،"التجربة الاوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي"، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
5. زكري مريم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،"البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية_المغاربية"، كلية الحقوق والعلوم،2010_2011.

VI- قائمة الدوريات والنشريات:

1. زايري بلقاسم، "تحليل إمكانيات التكامل العربي، في ضوء نظريات التكامل الإقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشارقة، المجل السادس، العدد الأول،2009.
2. علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي"مجلة الباحث، العدد07 السنة 2009، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
3. حسين المومندي وعادل عبد المهدي، الموسوعة الإقتصادية(بيروت، دار ابن خلدون).
4. حسين إبراهيم"المحور الإقتصادي والمالي لمؤتمر برشلونة، مجلة الشؤون العربية"، العدد 88، القاهرة، ديسمبر 1996.
5. محمد أمين السيد، "مفهوم الشراكة الياتها،أنماطها، في الملتقى الإقتصادي الثامن حول"الجزائر والشراكة الأجنبية"، 9-10 ماي، الجزائر، 1999.
6. محمد الرشيد قريشي،" التنمية المستدامة في مصر وإستراتيجيات تحقيق القدرات التقنية الذاتية"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 30 أكتوبر 1997.

7. زين جروب و كريستينا كوستيال، الاستثمار الأجنبية المباشرة وإيرادات ضرائب الشركات: التوافق أم التناقض الضريبي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2002/2.
8. محمد العبد الله مصطفى، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة للبلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
9. مصطفى السليمي، "إعلان الدار البيضاء، تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الإقتصادي" مجلة الكفاح العربي، بيروت، العدد 901، 1995.
10. جلال فرهنك، "التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000"، مركز الدراسات العربية.
11. صالح عمر فلاحي،" التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال وإتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
12. حرفوش سهام واخرون" الإطار النظري للتنمية الشاملة ومؤشرات قياسها"، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل/2008.
13. عدنان ياسين مصطفى،"التنمية المستدامة بين إيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب"، دراسات إجتماعية، العدد التاسع، السنة الثالثة، ربيع 2001.
14. علي نصار، مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 89، يوليو 1986.
15. محمد الأطرش، "المشروعات الأوسطية والمتوسطية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، بيروت 1996.
16. زكي حنوش، "دور الإتحاد الاوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، مجلة افاق الإمارات العربية المتحدة، العدد 2000/82.
17. أحمد عبد الفتاح تغيان، إتفاقيات المشاركة العربية– الأوروبية الفرص والتحديات الأوروبية عمل تأثير إتفاقيات الشراكة العربية – الأوروبية على مستقبل التكتلات الإقتصادية العربية.
18. محمد الرشيد قريشي، "التنمية المستدامة في مصر و إستراتيجيات تحقيق القدرات التقنية الذاتية"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 30/أكتوبر/1997.
19. منجد الطالب، دار الشروق، بيروت، 1974.

VI- التقارير:

1. تقرير مديرية السياسة الإقتصادية العامة، وزارة المالية المغربية.
2. تقرير حول الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ندوة الأمم المتحدة للتجارة، 2002.
3. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، 2002.
4. التقرير العربي الموحد بيانات تقديرية بالنسبة لإحصائيات تخص دول المغرب العربي في دراسة المقارنة، بيانات تقديرية لعام 2005.
5. تقرير البنك المركزي الأوروبي لإحصائيات تخص الإتحاد الأوروبي في دراسة المقارنة مع الإتحاد المغاربي، بيانات وزارية جانفي 2007.

V. قائمة المواقع الإلكترونية:

1. http://www.arab_ency.com/index php?module=pnencyclopedia&func=display.tenes cid=14986.le 11-06-2009.
2. http// :www.ahewar.org/debat/show.art.arp ?aid=173879.

فلاح خلف الربيعي"التكامل الإقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة" الحوار المتمدن، العدد 2666.

3. www.du.educcacho/curent.html le 13-05-2008.

C. carmen , regional economic integration.published,in 26-03-2005.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	أ ــ و
الفصل الأول: التنمية المستدامة	**1**
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	**3**
المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة	**3 -6**
المطلب الثاني: مفهوم ومبادئ التنمية المستدامة	**6**
الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**6-7**
الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة	**7-8**
المطلب الثالث: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة	**9**
الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة	**9**
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	**10-11**
المبحث الثاني: التخطيط للتنمية المستدامة	**11**
المطلب الأول: التعريف بالأجندة 21	**11-13**
المطلب الثاني: تمويل ومؤشرات التنمية المستدامة	**13**
الفرع الأول: تمويل التنمية المستدامة	**14**
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	**14-16**
المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة	**16**
الفرع الأول: تحديات التنمية المستدامة	**17**
الفرع الثاني: الموقف الدولي من التنمية المستدامة	**17-18**
المبحث الثالث: معوقات التنمية المستدامة	**19**
المطلب الأول: التنمية المستدامة بين إزدهار الشمال وبؤس الجنوب	**19-20**
المطلب الثاني: التنمية المستدامة والسلم	**20**
المطلب الثالث: التنمية المستدامة والعولمة	**20-21**
خلاصة الفصل الأول	**22**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتكامل الإقليمي والشراكة الإقتصادية	**23**
تمهيد الفصل الأول	**24**
المبحث الأول: التكامل الإقتصادي الإقليمي	**25**
المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي	**25**

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية	26-25
الفرع الثاني: مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي	28-26
المطلب الثاني: مراحل التكامل الإقتصادي	31-28
المطلب الثالث: دوافع قيام التكامل الإقتصادي الإقليمي	32-31
الفرع الأول: الدوافع الكامنة في البيئة الإقتصادية	34-32
الفرع الثاني: التكامل الإقليمي بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث	36-34
المبحث الثاني: التكامل الإقتصادي الإقليمي الحديث	36
المطلب الأول: التكامل الإقليمي الحديث وأهم ما يميزه عن الصيغة التقليدية	36
الفرع الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي الحديث	37-36
الفرع الثاني: مميزات التكامل الإقتصادي الإقليمي الحديث	38-37
المطلب الثاني: أسباب الإتجاه المتزايد نحو الإقليمية الحديثة	40-39
المطلب الثالث:	41-40
المبحث الثالث: الشراكة الإقتصادية كوسيلة للتكامل الإقليمي	42
المطلب الأول: مفهوم الشراكة الإقتصادية	42
الفرع الأول: التعاون	43
الفرع الثاني: الشراكة الإقتصادية	44-43
المطلب الثاني: الشراكة الإقتصادية بين الفكر والواقع	45-44
المطلب الثالث: علاقة الشراكة الأورو متوسطية بالتكامل الإقليمي	48-45
خلاصة الفصل الثاني	49
الفصل الثالث: الشراكة الإقتصادية الأوروبية المغاربية	50
تمهيد الفصل الثالث	60-51
المبحث الأول: إقامة منطقة للتجارة الحرة	62 -61
المطلب الأول: حرية حركة السلع	70 -62
المطلب الثاني: حقوق التأسيس والخدمات	72 -70
المطلب الثالث: حركة المدفوعات ورأس المال	73 -72
المبحث الثني: مجالات التعاون الإقتصادي	78-74
المطلب الأول: الإصلاحات الهيكلية	83-78
المطلب الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر	95-83
المطلب الثالث: تدعيم القطاع الخاص	101-96

المبحث الثالث: تحديد أوجه التعاون المالي	**104-102**
المطلب الأول: المساعدات المالية للدول المغاربية تونس الجزائر والمغرب.	**104**
الفرع الأول: المساعدات المالية لتونس	**106-104**
الفرع الثاني: المساعدات المالية للمغرب	**108-106**
الفرع الثالث: المساعدات المالية للجزائر	**110-108**
المطلب الثاني: إنعكاسات إتفاقية الشراكة على إقتصاديات الدول المغاربية	**111-110**
الفرع الأول: إنعكاسات التحرر التجاري	**115-111**
الفرع الثاني: إنعكاسات التعاون الإقتصادي	**117-115**
المطلب الثالث: إنعكاسات التعاون المالي	**118-117**
خلاصة الفصل الثالث	**122-120**
الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين التجربتين الأوروبية والمغاربية لتحقيق التنمية المستدامة	**123**
تمهيد الفصل الرابع	**124**
المبحث الأول: تجربة الإتحاد الأوروبي	**125**
المطلب الأول: نبذة عن التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي	**125**
الفرع الأول: الجماعة الإقتصادية الأوروبية	**126-125**
الفرع الثاني: النظام النقدي الأوروبي	**129-126**
المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي نحو إندماج شامل	**129**
الفرع الأول: مظاهر الإندماج المجالي الإقتصادي والمالي للإتحاد	**131-129**
الفرع الثاني: العوامل المفسرة للإندماج داخل بلدان الإتحاد الأوروبي	**133-131**
المطلب الثالث: الحصيلة الإقتصادية للإندماج داخل الإتحاد الأوروبي	**133**
الفرع الأول: الحصيلة الإقتصادية للإندماج داخل الإتحاد	**135-133**
الفرع الثاني: الرهانات المطروحة أمام الإتحاد الأوروبي.....	**136-135**
المبحث الثاني: تجربة التكامل المغاربي	**137**
المطلب الأول: السياق التالريخي للإتحاد المغاربي	**138-137**
الفرع الأول: أهداف إنشاء إتحاد المغرب العربي	**139-138**
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لدول إتحاد المغرب العربي	**140**
المطلب الثاني: المعطيات الإقتصادية لدول الإتحاد المغاربي	**141**
الفرع الأول: الإقتصاد المغاربي من خلال بعض المجاميع الإقتصادية	**142-141**

الفرع الثاني: البنية الإقتصادية لدول الإتحاد	144-142
المطلب الثالث: عوائق تحقيق التكامل المغاربي	144
الفرع الأول: عوائق تحقيق التكامل المغاربي	148_144
الفرع الثاني: تكلفة عدم تكامل المغرب العربي	151-148
الفرع الثالث: الإقتصاد المغاربي من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية....	158-151
المبحث الثالث: نحو بناء إستراتيجية لتحقيق الإندماج المغاربي	159_158
المطلب الأول: التجربة الأوروبية في تحقيق التنمية المستدامة	159
الفرع الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة إنجلترا نموذجا	168-159
الفرع الثاني: إتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية لتغزيز التنمية المستدامة(2007-2013)	173-168
المطلب الثاني: الميثاق المغاربي حول التنمية المستدامة	173
الفرع الأول: مبادئ الميثاق المغاربي	175 -173
الفرع الثاني: أهم المحاور القطاعية لتوجهات التنمية المستدامة	178-175
المطلب الثالث: إستراتيجية الإندماج الإقتصادي المختلفة لبلدان الممغرب العربي	179
الفرع الأول: مراحل إستراتيجية الغندماج المغاربي المشتركة	180-179
الفرع الثاني: سياسات وميادين الإندماج العامة والقطاعية الممكنة لبلدان المغرب العربي	183-181
خلاصة الفصل الرابع	183
خاتمة	193-185
فهرس الجداول والأشكال	196 -195
قائمة المراجع	205 -198
فهرس المحتويات	210 -207

الملخص:

تأتي هذه الدراسة بغرض دراسة آفاق التعاون الاقتصادي المغاربي في ظل التكتلات العالمية خاصة الاتحاد الأوروبي، كما تم معالجة اتفاقات الشراكة الأوروبية –المغاربية على أنها وسيلة لتحقيق التكامل الإقليمي، ضرورة إقامة علاقة تعاون بين البلدان المغاربية قبل التحدث عن إستراتيجية للتنمية المستدامة في ظل الاهتمام العالمي بموضوع التنمية المستدامة، المقارنة بين النموذجين الأوروبي والمغاربي تكاد تكون غير متكافئة(متوازنة) في جميع المجالات كذلك في مجال التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة:

التنمية المستدامة، الاتحاد الأوروبي،الاتحاد المغاربي، الشراكة الأورو– مغاربية.

Résumé :

Cette étude a pour but l'étude de perspectives économiques Maghreb a l'ombre des groupement, et des cartels Internationaux existants précise l'union européenne , sont traites aussi les accords de partenariat entre les pays Maghreb et l'union européenne, cette partenariat moyenne qui faits la vérification intégration économique seront traites d'une part la nécessite des relations de coopération entre maghrébines avant parler la stratégies de développement, durable depuis nécessité mondiale dans le sujet de développement durable.

Mottes clé :

Développement durable, l'union Européenne, l'union Maghreb, le partenariat euro- Maghreb.